تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين

إعداد

د. منى شعبان عثمان

أستاذ مساعد الإدارة التربوية وسياسات التعليم

، كلية التربية– جامعة الفيوم

ملخص

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية بالرغم من الجهود الحثيثة لبعض الجامعات في ذات المجال، حيث أنه لا توجد لدي الجامعات المصرية رؤية ورسالة واستراتيجية تتبني تنمية ثقافة ريادة الأعمال الأكاديمية، فضلاً عن قلة وجود حاضنات أعمال للمشروعات الريادية داخل الجامعات، وندرة الاهتمام بتحقيق تميز ريادة الأعمال الأكاديمية؛ مما أضعف من نصيب الجامعات من براءات الاختراع في مصر. وعليه فإن ضعف توافر سياسات الملكية الفكرية قد يعزى إلى ضعف توافر ممارسات فعالة لريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية، نظراً لندرة وجود إطارات عمل تنظيمية تعمل على حماية الملكية الفكرية التي تمثل القوة الفكرية الرئيسة المحركة للبحث والتطوير والابداع وضعف العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية، ونقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وقلة حرية الباحثين وضعف تسويق نتائج البحوث وغياب مساهمة الهيئات المساعدة الممولة لها.

استخدمت الدراسة الحالية منهجية كارل باتون في تحليل سياسات الملكية الفكرية ، وعرضت إطارا نظرياً حول براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، ورصدت الجهود الدولية والعربية والمحلية المبذولة في هذا المجال.

ونظرا لتصدر الصين لقائمة براءات الاختراع عالمياً، فقد تم تحليل سياساتها –باعتبارها نموذجاً رائداً– على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية ، وذلك بهدف الاستفادة من هذا النموذج أو هذه التجربة في تطوير سياسات الملكية الفكرية في مصر.

والدراسة الحالية قدمت عدد من بدائل السياسات المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية في مصر ، تمثلت في : التحفيز، التعاون في الابتكار، دعم البحث والتطوير، التعاون في البحث، التعاون الدولي، الاعتراف، التوافق، المنافسة. كما تم أيضا صياغة بعض الإجراءات المقترحة لتطوير هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية : الجامعات ،سياسات الملكية الفكرية ، ريادة الأعمال الأكاديمية .

Developing intellectual property policies for academic entrepreneurship purposes for universities in Egypt In light of the Chinese model

Abstract

. The problem of the study was represented in the weak practices of academic entrepreneurship in Egyptian universities, despite the tireless efforts of some universities in the same field, but there is a clear shortcoming in their practices in Egyptian universities, as one of the results of a scientific study indicated that "Egyptian universities do not have a vision, mission and strategy that adopts development The culture of entrepreneurship, as well as the lack of business incubators for entrepreneurial projects within universities, and the scarcity of interest in achieving academic entrepreneurship excellence, which weakened universities' share of patents in Egypt

Accordingly, the weak availability of intellectual property policies may be attributed to the weak availability of effective practices for academic entrepreneurship in Egyptian universities, given the scarcity of organizational frameworks that work to protect intellectual property, which represents the main intellectual force driving research, development and creativity, and the weak relationship between universities and industrial companies, and the lack of scientific competencies. And technology with high qualifications, lack of freedom for researchers, poor marketing of research results, and the absence of the contribution of the auxiliary bodies funding them

The current study used Karl Patton's methodology in analyzing polices of intellectual property, and presented a theoretical framework on intellectual property, and monitored international, Arab and local efforts in this field.

In view of China's leading list of creation patents globally, its policies - as a pioneering model - were analyzed in the light of the norms or standards of transparency and responsibility, with the aim of benefiting from this model or this experience in developing policies of intellectual property in Egypt.

Online ISSN\2735-3192 ISSN\2682-3489

The current study presented a number of proposed policy alternatives for developing intellectual property policies in Egypt, represented in: stimulation, cooperation in innovation, support for research and development, cooperation in research, international cooperation, recognition, consensus, and competition. Some procedures have also been formulated to develop these policies.

***key words**:*
universities, intellectual property policies, Academic entrepreneurship

تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين

إعداد

د. منى شعبان عثمان

أستاذ مساعد الإدارة التربوية وسياسات التعليم

، كلية التربية– جامعة الفيوم

مقدمة:

أدت التطورات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين إلى التوجه وبقوة نحو اقتصاد المعرفة، مما دفع المؤسسات التعليمية والبحثية منها على وجه الخصوص نحو الاهتمام بالبحث العلمي ومخرجاته، وتشجيع الباحثين على إنتاج المعرفة وابتكارها، وتعد سياسات الملكية الفكرية على مستوى العالم أجمع واحدة من أهم أساليب حماية المبتكرات والمنجزات العلمية بموجب سياسات تضمن توافر حق خاص تمنحه سلطة حكومية لطالب براءة الاختراع، حيث تم تأسيس السلطات المنوطة بحماية حقوق الملكية الفكرية ومنح براءات الاختراع من منطلق أيديولوجي سياسي اقتصادي، يوفر قدر ملائم من النمو والتطور على مستوى الفكر والمعتقد ودعم الاقتصاد المعرفي، وربط الخبرات العلمية بمتطلبات المجتمع.

ولقد أكدت المادة (٢٣) من قانون حقوق الملكية الفكرية المصري على " دعم الجهود الوطنية فى القطاعات ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وذلك دون إخلال غير معقول بحقوق مالك البراءة.[١] ويقتضي ذلك توجيه الدعم للجامعات باعتبارها من القطاعات الخدمية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يسهم ذلك في زيادة معدلات براءات الاختراع المنسوبة لعلماء ينتمون إلى جامعات مصرية.

وثمة علاقة طردية بين زيادة أعداد براءات الاختراع وتوافر سياسات واضحة للملكية الفكرية. [٢] لا سيما في المؤسسات التعليمية التي تضع البحث العلمي في مقدمة

أولوياتها، وهذا ما تسعي إليه الجامعات في عالم اليوم من منطلق وظائفها في مجال البحث العلمي وخدمة مجتمعاتها.

ويعد توافر سياسات الملكية الفكرية بالجامعات مؤشراً لفعالية ريادة الأعمال الأكاديمية بها وأداة لتحقيق تنافسيتها. لذا عمدت العديد من جامعات العالم- العربية منها والأجنبية- إلى إقرار سياسات للملكية الفكرية وأنشأت إدارات متخصصة داخل الجامعات، فعلى مستوى الدول المتقدمة أقرت جامعة بكين- باعتبارها أقدم جامعات الصين- سياسات للملكية الفكرية وقد تم تحديثها دورياً حتى ٢٠٢١م كما قامت بتشجيع إنشاء براءات الاختراع ،من خلال تقديم حوافز المنح المباشرة لمقدمي طلبات براءات الاختراع. (٣)

وقد تصدرت الصين قائمة براءات الاختراع عالمياً لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م بعدد (٦٨.٩٢٠) ألف براءة اختراع، بما يقدر بنسبة (١٦.١٪) من إجمالي براءات الاختراع على مستوى العالم، تلتها الولايات المتحدة بعدد (٥٩.٢٣٠) ألف براءة اختراع، بما يقدر بنسبة (١٣.١٪) عالمياً، في حين سجلت مصر(١.١٨٧)"

وذلك طبقاً لأحدث إحصائية من حيث النظام المباشر عبر المرحلة الوطنية لمعاهدة البراءات حسب بلد منشأ المودع، لعام ٢٠٢٠م الصادرة عن المنظمة العالمية للمكلية الفكرية (الويبو) (٤) ، وما كانت هذه الفجوة بين ما سجلته الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر على الترتيب سوى للاهتمام بالبحث العلمي وإنشاء حاضنات أعمال بحثية بالجامعات الصينية، مما أسهم في تحقيق التميز في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية بجامعاتها، وتسويق مخرجات البحث العلمي، وتلبية احتياجات الشركات الناشئة التي تقوم في الأساس على براءات الاختراع.

ولم تكن مصر بمعزل عن تلك التوجهات الجامعية العالمية الهادفة إلى التشجيع على زيادة المبتكرات العلمية مع احتفاظ الباحثين بحقوق الملكية الفكرية. حيث يعد من إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "تخريج ثمانية وستين شركة عن طريق الحاضنات البحثية التكنولوجية واحتضان خمسة وعشرين شركة ناشئة، من جراء سبعة عشر تحالفاً وذلك بمشاركة أكثر من مئة وعشرين مؤسسة ما بين جامعات ومراكز بحثية

ومؤسسات صناعية ومؤسسات مجتمع مدني بقيمة مئتان وأربعين مليون جنية مصري." (٥) طبقاً لما أعلنت عنه وزارة التعليم العالي من إنجازات في ذات المجال.

كما حرصت الجامعات المصرية على تخصيص جزء من موازناتها لدعم البحث العلمي، ومنح حوافز مالية للتشجيع على النشر العلمي الدولي ودعم براءات الاختراع، ويزيد الأمر أهمية عندما تخصص بعض الجامعات المصرية كجامعات القاهرة، وعين شمس والزقازيق وطنطا لوائح تنفيذية لجوائز النشر الدولي. على طريق تحويل بعض الأبحاث العلمية ونتائجها إلى براءات اختراع ذات حقوق للملكية الفكرية. (٦)

وتتزايد التوجهات الرامية إلى تأسيس كيانات مستقلة في الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية، وإقرار سياسات للملكية الفكرية، بهدف حماية حقوقها وزيادة عدد البراءات والعلامات التجارية والتوجه نحو المزيد من المشاريع البحثية وتحقيق فعالية ريادة الأعمال؛ لدعم التمويل الذاتي للجامعات؛ لاسيما إذا علمنا أن قيمة إيرادات المنظمة العالمية للملكية الفكرية من إيرادات براءات الاختراع، على مختلف أنواعها تقدر بملايين الفرنكات السويسرية. (٧)

لذا أدركت القيادة الأكاديمية بالجامعات المصرية ضرورة توافر سياسات للملكية الفكرية بما يضمن التميز البحثي ومواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة في مجال البحث العلمي. وكبداية تم إنشاء مكاتب للملكية الفكرية بالعديد من الجامعات المصرية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية بالرغم من الجهود الحثيثة لبعض الجامعات في ذات المجال، إلا أنه ثمة قصور واضح في ممارساتها بالجامعات المصرية، حيث أشارت إحدى نتائج دراسة علمية إلى أنه " لا توجد لدي الجامعات المصرية رؤية ورسالة وإستراتيجية تتبني تنمية ثقافة ريادة الأعمال، فضلاً عن قلة وجود حاضنات أعمال للمشروعات الريادية داخل الجامعات، بجانب غياب التعليم الريادي بشكل كبير في مختلف التخصصات، وندرة الاهتمام بتحقيق تميز ريادة الأعمال الأكاديمية؛ مما أضعف من نصيب الجامعات من براءات الاختراع في مصر."(٨)

كما توجد العديد من المعوقات التشريعية والقانونية التي تواجه ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية ومنها على سبيل المثال: (٩)

– تعقيد الإجراءات والاستغراق في الروتين والبطء الشديد في اصدار القرارات وندرة وجود لوائح منظمة للمشروعات الطلابية الريادية.

–قلة اعداد الموارد البشرية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية.

–تشكل بعض القيادات الجامعية معوق رئيس وتحدٍ أساس لتشجيع ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال غياب تبادل الآراء والمقترحات وغياب روح الفريق والالتزام الحرفي باللوائح وقواعد العمل كما ان القيادات الجامعية تهتم بشكل نسبي بتوفير بيئة محفزة لمنظومة ريادة الأعمال الأكاديمية.

–افتقاد الجامعات المصرية الى البنية التحتية اللازمة لتدعيم الريادة مثل عدم وجود مراكز متخصصة في مجال الريادة والتعلم الريادي بكل جامعة والاقتصار على بعض الهيئات والمؤسسات العامة والصناعية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للاستثمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب دون وجود تعاون بين هذه المؤسسات والجامعة.

كما يعزى القصور في ممارسات ريادة الأعمال أيضاً إلى قلة النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بنشاط الابتكار والاختراع. (١٠)

وقد يعزى ضعف ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية إلى غياب سياسات فعالة للملكية الفكرية بها، ويعد ذلك عائقاً يحد من ارتقاء مصر مراكز متقدمة في تصنيفات براءات الاختراع عالمياً.

وفي هذا الصدد أشارت نتائج إحدى الدراسات العلمية إلى غياب السياسات والاستراتيجيات الواضحة للملكية الفكرية." (١١)

وعليه فإن ضعف توافر سياسات الملكية الفكرية يمكن أن يؤدي إلى ضعف توافر ممارسات فعالة لريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية، حيث يشير واقعها إلى : (١٢)

- ندرة وجود إطارات عمل تنظيمية تعمل على حماية الملكية الفكرية التي تمثل القوة الفكرية الرئيسة المحركة للبحث والتطوير والابداع وذلك من خلال انشاء إطار تشريعي يحكم معايير تحفيز العاملين في منظومة التعليم والبحث.
- ضعف العامل المؤسساتي التنظيمي الذي يتمثل في غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات، وضعف العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية، ونقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وقلة حرية الباحثين وضعف تسويق نتائج البحوث وغياب مساهمة الهيئات المساعدة الممولة لها.

كما أنه يعد من الممارسات التي حالت دون تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية " بعض القيادات الجامعية التي أضحت عائقاً رئيساً أمام تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، نتيجة ضعف توجههم إلى إقرار سياسات للملكية الفكرية فضلاً عن غياب تبادل الآراء والمقترحات وغياب روح الفريق، والإلتزام الحرفى باللوائح وقواعد العمل، وتدخل القيادات فى صغائر مايكلفون به المرؤوسين من عمل، مما يعوق ابتكاراتهم ويضعف مبادراتهم في طرح رؤى بحثية جديدة تعبر عن شخصياتهم وقدراتهم؛ مما أسفر عنه عزوف عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس عن مجرد التفكير فى تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية. (١٣)

ويعد ضعف تفعيل دليل الأخلاقيات والملكية الفكرية بالجامعة. (١٤) أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف التوجه الإيجابي من جانب أعضاء هيئة التدريس نحو تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية.

وبالتالي قد يعزى ضعف تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية إلى ندرة توافر سياسات الملكية الفكرية بها؛ مما أثر سلباًعلى معدلات براءات الاختراع المسجلة لحساب الجامعات المصرية، حيث كانت البراءات يتم تسجيلها بأسماء الباحثين دون ذكر اسم الجامعة لضعف توافر سياسات تحكم الملكية الفكرية، مما أضعف ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات أيضاً.

وبالرغم مما توصلت إليه نتائج إحدى الدراسات العلمية من ضرورة " إنشاء مركز بكل جامعة للمشروعات الريادية تتمثل إحدى أهدافه في وضع سياسات للملكية الفكرية تضمن حقوق الجامعة والأقسام العلمية والمخترعين." (١٥) إلا أن واقع الجامعات المصرية يشير

إلى ندرة توافر سياسات للملكية الفكرية مما أضعف من دورها في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية.

كما أدى ضعف توافر سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المصرية إلى حتمية محدودية النشاط الابتكاري للأبحاث العلمية حيث توضح إحصائية مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢١م تراجع مركز مصر حيث حققت المركز (٩٩) عالمياً من بين (١٣٢) دولة. (١٦) مما أدى إلى تأخر مركز مصر في مؤشر الابتكار العالمي، ويرتبط ذلك بمحدودية الابتكار في الإنتاج العلمي المنسوب إلى علماء مصريين ينتمون إلى الجامعات المصرية.

ولما كان بإمكان الجامعات المصرية تحقيق الزيادة المضطردة المنشودة في أعداد براءات الاختراع المنسوبة إليها وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، من خلال إقرار سياسات في مجال الملكية الفكرية بالجامعات المصرية، فإن استقراء ما حققته الصين وجامعاتها في ذات المجال يعد أمراً حتمياً لاسيما بعد أن" تصدرت الصين قائمة براءات الاختراع عالمياً، مع تواضع مركز مصر بذات القائمة، طبقاً لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية." (١٧) وتراجع مركز مصر في مؤشر الابتكار العالمي، وذلك للإفادة من نموذج الصين باعتباره نموذجاً رائداً في مجال سياسات الملكية الفكرية.

ومن ثم تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين؟

وانبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأسس النظرية لسياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة؟
- ما سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين وكيف أسهمت في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية؟
- كيف يمكن تحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية؟

- ما الجهود المصرية المبذولة في مجال سياسات الملكية الفكرية وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية؟
- ما الآليات المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى ما يلي:

- تقديم إطار نظري يتعلق بسياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.
- تعرف سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين وكيف أسهمت في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية.
- تحليل سياسات الملكية الفكرية بنموذج الصين على ضوء معياري (الشفافية– المسؤولية).
- الكشف عن واقع الجهود المصرية المبذولة في مجال سياسات الملكية الفكرية وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.
- صياغة الآليات المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ما يلي:

فيما يتعلق بالأهمية النظرية:

- جمع إطار نظري حول سياسات الملكية الفكرية، وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.
- أهمية تحليل سياسات الملكية الفكرية بجامعات الصين باستخدام منهجية علمية للتوصل إلى نتائج نظرية.

وفيما يتعلق بالأهمية التطبيقية:

– توجيه صانعي السياسات التعليمية بالجامعات في مصر إلى استقراء النماذج الرائدة في مجال سياسات الملكية الفكرية، للإفادة منهما في مصر.

– دعم القيادات العاملة في مجال التعليم العالي، والجامعات في مصر في مجال تطوير سياسات للملكية الفكرية وتفعيل ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال نتائج الدراسة.

–الإسهام في ربط النماذج العالمية الرائدة بمتطلبات المجتمع المصري، من خلال تحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين، في إقرار سياسات وآليات لتتنفيذها بجامعات مصر بما يضمن زيادة معدلات براءات الاختراع وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر.

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تحليل سياسات (التحفيز، التعاون في الابتكار، الاعتراف، التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية، دعم البحث والتطوير، التوافق، المنافسة) باعتبارها سياسات عامة تطبقها الصين كدولة وتسير على نهجها الجامعات الصينية علي ضوء معياري (الشفافية – المسؤولية) وقد تم اختيار هذين المعيارين لمناسبتهما لأهداف الدراسة في تحليل سياسات الملكية الفكرية، نظراً لارتباط معيار الشفافية بسياسة الإفصاح عن الابتكارات العلمية، وارتباط معيار المسؤولية بممارسات الجامعة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتأثيراتها على ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية. وقد تم استخدامهما بالدراسة الحالية باعتبارهما محكين تم من خلالهما الحكم على توافر مستويات الأداء المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين.

كما اقتصرت الدراسة في عرض الجهود المصرية المبذولة فيما يتعلق بسياسات الملكية الفكرية، على الجامعات التي رصدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية سياساتها، ويتوافر لديها مكتب لحقوق الملكية الفكرية أو لبراءات الاختراع، وأعلنت سياساتها في مجال الملكية الفكرية، وهي(عين شمس، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بنها، حلوان، المنصورة) وقد تم استثناء جامعات (الأسكندرية، أسيوط، بني سويف)، كون هذه الجامعات وردت بقاعدة البيانات لكنها لم تعلن سياساتها في مجال الملكية الفكرية، حيث لم تتوافر أي أدبيات تناولت واقع الجامعات في هذا الشأن – في حدود علم الباحثة– بينما اقتصرت فيما

يتعلق بواقع ريادة الأعمال الأكاديمية على جهود ذات الجامعات التي تم تناول جهودها في مجال سياسات الملكية الفكرية.

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على تحليل سياسات الملكية الفكرية في الصين، كونها الدولة الأولى من حيث معدلات براءات الاختراع عالمياً. وقد تم الاقتصار على (جامعة المدينة– الجامعة الصينية بهونج كونج) كونهما الجامعتين العامتين الوحيدتين المدرج لهما سياسات ملكية فكرية معلنة ومسجلة بقاعدة بيانات سياسات الملكية الفكرية المستقاة من الجامعات ومؤسسات البحث بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية.وعرض مختصر لنموذج مركز أبحاث جامعة تسينغهوا ثاني أكبر جامعة تكنولوجية بالصين وأول جامعة ظهرت في تصنيف المراكز البحثية(سيماجو) لعام ٢٠٢١م، وذلك فيما يتعلق بريادة الاعمال الأكاديمية.

الحد الزماني: تم إجراء الدراسة في العام الجامعي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م.

منهجية الدراسة والأساليب المستخدمة:

استخدمت الدراسة منهجية كارل باتون في تحليل السياسات؛ لتحليل سياسات الملكية الفكرية بنموذج الصين لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية، وتعتمد هذه المنهجية في تحليل السياسات على مجموعة من الخطوات هي: تعريف المشكلة، تحديد المعايير، تحديد بدائل السياسات، المفاضلة بين البدائل، تقييم النتائج. (١٨)

وقد تم تحليل سياسات الملكية الفكرية وفقاً لمنهجية كارل باتون من خلال ما يلي:

١– **التعريف بالمشكلة:** حيث تم تحديد المشكلة وتمثلت في(ضعف في سياسات الملكية الفكرية في مصر، ترتب عليه ضعف دور الجامعات في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، أو زيادة معدلات براءات الاختراع كإحدى مخرجات رأس المال البشري.

٢–**تحديد إطار المشكلة:** من خلال عرض تفصيلي لإطار نظري لمتغيري الدراسة.

٣–**عرض النموذج الرائد في مجال المشكلة** (تم اختيار نموذج الصين كنموذج رائد عالمياً في مجال سياسات للملكية الفكرية)

٤– **تحديد المعايير:** تم تحديد معياري(الشفافية– المسؤولية)؛ لتحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين. باستخدام أسلوب القياس المعياري، لملاءمته لتحليل سياسات الملكية الفكرية بها، عن طريق استخدام المعايير كمحكات لضمان موضوعية التقييم،

والقياس المعياري هو "استخدام معيار يمكن من خلاله التوصل إلى تحديد لمستويات الأداء أوتقدير حجم المنجزات داخلياً وخارجياً." (١٩)

٥-تقييم السياسات: من خلال عرض الجهود المبذولة في مجال سياسات الملكية الفكرية وتقييمها ودورها في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

٦-تقييم النتائج: من خلال التوصل إلى النتائج بتطوير سياسات للملكية الفكرية واقتراح بدائل لتلك السياسات.

مصطلحات الدراسة

تحددت مصطلحات الدراسة فيما يلي:

١-سياسات: Policies

السياسات لغة: سياسة وردت في القاموس المحيط مصدرًا للفعل ساس والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف ساستهم.(٢٠)

واصطلاحاً: "أطر العمل الإجرائية من خلال البحث والتطوير والإبداع، في الحقول والمنظمات الحكومية والخاصة، بمختلف المستويات الوطنية والإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية." (٢١)

تحليل السياسة التعليمية: Analysis Policy Educational " عملية تمد صانع السياسة بكل ما يحتاجه من بيانات ومعلومات ومعرفة عن المجتمع بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة لتأتى هذه التحليلات فى صورة بحوث تخضع للمنهج العلمى؛ وصولاً إلى اتخاذ قرارات تعليمية رشيدة مبنية على أسس علمية. " (٢٢)

التعريف الإجرائي للسياسات: أطر عمل إجرائية مبنية على أسس علمية تقرها الجامعات المصرية في مجال الملكية الفكرية، وتركز على (التحفيز، التعاون في الابتكار، الاعتراف، التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية، دعم البحث والتطوير، التوافق، المنافسة) مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات المعاصرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بمختلف المستويات الوطنية والإقليمية.

٢-الملكية الفكرية: intellectual property

تعرف الملكية الفكرية بأنها: " أعمال الفكر الإبداعية أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية " [٢٣] **كما أنها:** " الملكية المتعلقة بالرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية." [٢٤] وطبقاً لما سبق عرضه من تعريفات للملكية الفكرية.

ويمكن تعريف الملكية الفكرية إجرائياً بأنها: الملكية المتعلقة بأعمال إبداعية أو اختراعات أو مصنفات فنية أو أدبية.

كما يمكن تعريف سياسات الملكية الفكرية إجرائياً بأنها: أطر موجهه للابتكار من خلال أعمال الفكر الإبداعية والمخترعات بالجامعات مع الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية؛ لحماية حقوق الملكية الفكرية للمخترعين وتحفيزهم لمزيد من الابتكار، وتتمثل في أطر سياسات (التحفيز، التعاون في الابتكار، الاعتراف، التعاون الدولي في إدارة الملكية الفكرية، دعم البحث والتطوير، التوافق، المنافسة)

ومن المصطلحات ذات العلاقة بالملكية الفكرية والتي تم استخدامها بالدراسة الحالية:

براءات الاختراع: Patents

البراءة في اللغة: " يقال برأ لا عن مثال، ويقال براءةً وبراءةُ بالفتح والضم ومنه قوله عز وجل " براءة من الله ورسوله، ومنه برىء الله الخلق أي خلقهم." [٢٥] فالبراءة طبقاً لهذا المعنى اللغوي الإتيان بما ليس له مثيل.

واصطلاحاً: "براءة الاختراع هي حق قانوني للمخترع في استبعاد الآخرين من صنع أو استخدام اختراع معين. يُطلق على هذا الحق أحيانًا اسم " حق الملكية الفكرية "وينظر إليه على أنه حافز للابتكار. " [٢٦]

يتضح من التعريف سالف الذكر أن براءات الاختراع تمثل الحق القانوني المترتب على الملكية الفكرية فالمصطلح مرادف لحق الملكية الفكرية ولكنه ليس مرادفاً للملكية الفكرية ذاتها بل هو حق مترتب عليها.

٣-ريادة الأعمال الأكاديمية:Academic Entrepreneurship

الريادة في اللغة: القيادة والرئاسة، وهي مصدر ارتاد أي قصد. وميزة الريادة، الميزة التي تكتسبها مؤسسة لكونها في طليعة من يعرض منتجاً أو خدمة. [٢٧]

ريادة الأعمال عبارة عن: "إدارة مشاريع الابتكار والتجديد الاستراتيجي من داخل وخارج الجامعة"، كما أنها "إنشاء تنظيمي، وابتكار تنظيمي، وتجديد تنظيمي". (٢٨)

وريادة الأعمال الأكاديمية هي: "عملية قيادة ديناميكيية للابتكار تقتضي وجود طاقة نحو إنشاء وتنفيذ أفكار جديدة وحلول مبتكرة لإدارة فريق العمل والمخاطر وحشد الموارد، وبناء الرؤية للتعرف على الفرص." (٢٩)

وتعد ريادة الأعمال الأكاديمية " مرادفاً للتسويق التجاري للملكية الفكرية التي نشأت من موارد الجامعة من خلال الجامعة والشركات الناشئة الأكاديمية " (٣٠)

ويمكن تعريف ريادة الأعمال الأكاديمية إجرائياً بأنها: إدارة مشاريع الابتكار المتمثلة في المشاريع البحثية التي يبتكرها العلماء والباحثون اللذين ينتمون إلى الجامعات المصرية من داخل وخارج الجامعة وهي نتاج الابتكار والتجديد التنظيمي ويمكن التسويق التجاري لمخرجاتها.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم تصنيفها إلى ثلاثة محاور (دراسات متعلقة بالملكية الفكرية وسياساتها – دراسات متعلقة بريادة الأعمال الأكاديمية– دراسات ربطت بين متغيري الدراسة)، وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث وفقاً لمحاور عرضها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية:

وفيما يلي هذه الدراسات:

١ – دراسة: ذكريا سالم سليمان إبراهيم، بعنوان " تصور مقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس" ٢٠١٥م (٣١)

تعد مشكلات وقضايا الملكية الفكرية كثيرة ومتعددة، كونها تتعلق بالإبداعات الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يقومون بإجراء بحوث و دراسات ويقومون بتأليف مصنفات إبداعية ويوظفون بحوثاً ومصنفات إبداعية أخرى، ومن ثم أضحت كليات التربية مطالبة بمواكبة التطورات الجديدة والاسهام بفعالية فيها حتى يكون باستطاعتها تأدية الأدوار والمهام المنوطة بها بكفاءة، هدفت الدراسة الى تعرف واقع حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر ، واستخدمت المنهج الوصفي

لتحليل واقع جهود حماية حقوق الملكية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر كمياً، وقد تم تحليل الواقع الكيفي بأستخدام أسلوب (SWOT) ، واقتصرت على التطبيق على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية البنات بجامعة عين شمس، ، ،)وتوصلت الدراسة الى تصور مقترح تضمن مجموعة من الأليات التي يمكن أن تفعل نقاط القوة وتسهم في التغلب على نقاط الضعف لتفعيل حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس.

٢-دراسة: Zhao, Y ، بعنوان" نظام الملكية الفكرية الصيني في طور اللحاق بالركب – مع التركيز على براءات الاختراع"، ٢٠١٨م [٣٢]

تناولت الدراسة تطور جمهورية الصين الشعبية من منظور براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية منذ عام ١٩٤٩م عالمياً، من حيث تضييق الفجوة في الدخل والقابلية التقنية بين الدول المتقدمة والنامية، في مرحلة حاسمة من تاريخ الصين الشعبية تؤسس للانتقال الاجتماعي والاقتصادي إلى نمط العمل المركز على التقنية والإبداع في إطار الربط بين التشريعات والسياسات الأكاديمية المحلية والدولية، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي وطبقت منهجية تحليل تقارير وإحصائيات مكتب حقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وتم الإشارة إلى بعض الممارسات الدولية لتعديل سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في الصين لتحقيق الأهداف العامة للحاق بالدول المتقدمة في هذه الحقبة الزمنية وعلى مدار ثلاث عقود متتالية من تاريخ الصين، وتوصلت إلى ضرورة توافر نظام إداري تنفيذي، ونظام لتسجيل وفحص الاعمال الفكرية.

٣-دراسة: (Zhao, M)، بعنوان " سياسات الملكية الفكرية في الصين: رؤية استراتيجية" ٢٠٢٠م.[٣٣]

تعد الصين في مقدمة الدول التي بدأت تمهد طريقها إلى الازدهار، وبالتالي فمن مصلحة الحكومة الصينية الحفاظ على حماية الملكية الفكرية ضعيفة. وما يغيب عن هذا الرأي هو قرارات الشركات الاستراتيجية المتعلقة بالابتكار والتقليد ونقل المعرفة، وهي قرارات خارجة عن سيطرة الدولة. لذلك، على الحزب الذي يبني شرعيته على النمو الاقتصادي أن يوازن بين فائدة سيادة القانون القوية في تحفيز الابتكار مع التآكل المحتمل للسيطرة ، والنتيجة بعيدة كل البعد عن الوضوح. في الواقع ، نظرًا للطبيعة

الديناميكية والتفاعلية للتطور التكنولوجي ، كانت سياسات الملكية الفكرية في معظم البلدان وستظل نتيجة لتوازن دقيق بين مختلف أصحاب المصلحة. الصين عمدت إلى إدارة حقوق الملكية الفكرية بسياسات عامة أسهمت في تحفيز البحث والابتكار. مثل سياسات الحوافز ودعم البحث والتطوير، واجتذباب العديد من الشركات الدولية المبتكرة. وتعزيز التعاون بين المدن في مجال الابتكار من خلال التعاون بين الشركات وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

٤-دراسة: فاطمة زكريا محمد عبد الرازق، بعنوان، " تصور مقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي في مصر " ٢٠٢١م. (٣٤)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التعليم الجامعي في مصر وأهم مشكلات حقوق الملكية الفكرية في محاولة لإيجاد بعض الحلول المناسبة لها في إطار بعض الخبرات العالمية، واستخدمت المنهج الوصفي لوصف الملكية الفكرية وواقع التعليم الجامعي في مصر، وبعض المشكلات التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، ووصف خبرات بعض الدول كالولايات المتحدة واستراليا.

وخلصت إلى تصور مقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي في مصر على ضوء بعض الخبرات العالمية في هذا المجال.

٥-دراسة: Mandrinos, S., Lim, W. M., & Liew, C. S.، بعنوان " إزالة التدويل من منظور حقوق الملكية الفكرية "، ٢٠٢٢م.(٣٥)

ركزت العديد من الدراسات على التدويل ، مع القليل من الدراسات التي سلطت الضوء على إزالة التدويل. هذا المقال ، أكد على أن إلغاء التدويل أضحى توجهاً مطروحاً في عالم من العولمة الناضجة بعامل التركيز على براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وزيادة البراءات والاختراعات حول العالم ودعم الشراكات البحثية، ومع ذلك فإنه لا يزال غير مكتشفاً بالدرجة الكافية. لقد سعى المقال إلى البناء على المقالات الأساسية حول التوجه نحو البعد عن التدويل من خلال توسيع النظر إلى المفهوم من منظور تطوعي إلى منظور لا إرادي. على وجه الخصوص ، وباستخدام براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية كبعد قسري مؤسسي مع وضع النظرية كآلية مميزة لإثراء الفهم للتخلص من التدويل. أشار المقال إلى الظروف متعددة الأوجه لإلغاء التدويل ، المؤسسات التعليمية

الرسمية وصانعي السياسات في تطوير فهم أكبر للعلاقة بين السياسات العامة وسياسات البحث والتطوير والشراكات البؤرية لإزالة التدويل.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال الأكاديمية:

وفيما هذه الدراسات:

١- دراسة أشرف محمود، محمد جاد: بعنوان" تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية في ضوء الاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية" ٢٠١٦م(٣٦)

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحويل الجامعات المصرية جامعات ريادية بالاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج بالمملكة المتحدة وسنغافورة الوطنية بجمهورية سنغافورة، واستخدمت مدخل حل المشكلات Problems Approach منهج براين هولمز المقارن، واقتصرت على دراسة جامعتي المقارنة من حبث النشأة، مبررات الأخذ بفكرة الجامعة الريادية، الرؤية والرسالة والاستراتيجية، القيادة والحكم، جهود تحقيق الريادية، التدويل، التمويل، وتوصلت إلى تشابه جامعتي المقارنة كامبريدج وسنغافورة في بعض المحاور واختلافها في محاور أخرى أو في آليات تنفيذ هذه المحاور، وأن كلا من جامعتي الدراسة أخذتا بفكرة الجامعة الريادية التي تقوم على فكرة تنمية ريادة الأعمال وتسويق البحوث وبراءات الاختراع، وأسفرت نتائج التحليل المقارن وكذلك الدروس المستفادة من كلتا الجامعتين عن وضع تصور مقترح لتحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية على ضوء الاستفادة من خبرتي جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية باعتبارهما جامعتين رياديتين بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وذلك من خلال عدة محاور تمثلت في: المنطلقات الفلسفية للتصور المقترح، وملامح التصور المقترح الذي تضمن الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، القيادة والحكم، تنمية الريادية عبر تنمية التعليم والتعلم والبحث العلمي وريادة الأعمال والأعمال الأكاديمية من خلال إنشاء مركز الجامعة للمشروعات الريادية، التدويل، التمويل، كما عرضت متطلبات تنفيذ التصور المقترح، والتحديات التي من الممكن أن تواجه تنفيذه وسبل التغلب عليها.

٢-دراسة: (Wadhwani, R. D& others)، بعنوان،" ريادة الأعمال الأكاديمية والتغيير المؤسسي من منظور تاريخي"، ٢٠١٧م [٣٧]

قدمت الدراسة منظورًا تاريخيًا لريادة الأعمال ودورها في التغيير المؤسسي، وتسويق البحث الأكاديمي ، وتاريخ البحث والاستدلال حيث يبرران تصورًا أوسع يركز على المفاهيم على السعي وراء الأشكال المستقبلية للقيمة في المعرفة الأكاديمية والإنتاج والتطبيق والنقل. فلطالما كانت ريادة الأعمال محركًا مهمًا للتغيير المؤسسي، بالمؤسسات الأكاديمية كما تم إلقاء الضوء على دور ريادة الأعمال في إعادة تشكيل الأوساط الأكاديمية ومؤسساتها والعلاقة بالمجتمع. ثانيًا ، يؤسس الأسس المفاهيمية وتوصلت إلى دور إيجابي لإعادة التفكير في ريادة الأعمال، كما تم تحديد الاتجاهات لمزيد من البحث.

٣-دراسة: رجب أحمد عطا محمد، بعنوان، " الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورا ٢٠٢٠م [٣٨]

من منطلق كون الاقتصاد الحالي معتمداً علي توليد القيمة المضافة الناتجة في الأساس عن التجديد والابتكار اللذين أساسهما المعرفة، فإن الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الاعمال يمثل أحد التوجهات المعاصرة لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي، ومن ثم هدف البحث الحالي إلي تعرف طبيعة وأشكال الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال في كل من كندا وسنغافورة علي ضوء الاقتصاد المعرفي، للتوصل إلي أهم المرتكزات والآليات لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال المستخلصة من خبرتي كندا وسنغافورة وبما يواكب السياق الثقافي المصري، استخدم البحث المنهج المقارن لتحقيق أهدافه وتوصل إلي مجموعة من المرتكزات التي تعد أساس في دعم الشراكة البحثية واقتصاد المعرفة ومنها: سياسات الملكية الفكرية في الجامعات، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، البحث العلمي وإنتاج المعرفة،اعتراف القطاعات الإنتاجية على تنوع تخصصاتها بأهمية البحث التطبيقي، كما توصل إلي مجموعة من الآليات لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال ومنها: إنشاء وتفعيل مراكز الإبداع والابتكار والتميز، والحاضنات، وأودية المعرفة، وحدائق المعرفة، والكراسي البحثية، ومراكز ريادة الأعمال، والبحوث

التعاقدية لتوفير مناخ ملائم لتطوير الأنشطة الإنتاجية بالجامعة، التوسع في تطبيق جامعات منظمات الأعمال في مصر للتاكيد علي أهمية اقتران النظرية بالتطبيق في مجال البحث العلمي بما يخدم متطلبات واحتاجات المجتمع، إنشاء وحده لدعم الشراكة تهدف إلى تنظيم كافة أنواع الشراكة البحثية بين الجامعات ومجمتع الأعمال.

٤-دراسة: (Padilla-Meléndez& others,)، بعنوان، " ريادة الأعمال في الجامعات الريادية والمستدامة"، ٢٠٢٠م [٣٩]

دراسة نوعية تظهر كيف أن رواد الأعمال الأكاديميون لا يزالون يواجهون حواجز مؤسسية في الجامعات، عرضت الدراسة أدباً نظرياً حول ريادة الأعمال الأكاديمية، وجامعات ريادة الأعمال ورأس المال الاجتماعي. استخدمت الدراسة المقابلات الشخصية ونتيجة لتداعيات السياسة، هناك حاجة إلى دعم أفضل من الجامعات المختلفة المستويات من أجل زيادة المشاركة في أنشطة ريادة الأعمال لتمارس الجامعات دورًا استباقيًا فيما يتعلق بنقل المعرفة وريادة الأعمال لتقليل البيروقراطية ونقص الثقة. حتى يمكن التغلب على النقص المعرفة وبناء الثقة لتبادل المعرفة.

٥-دراسة: (JULIANA, Nwokebuife Onyinyechi, et al)، بعنوان، " تأثير الإبداع والابتكار على تنمية ريادة الأعمال: أدلة من نيجيريا"، ٢٠٢١م. [٤٠]

استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين الإبداع والابتكار وأثرهما في تنمية ريادة الأعمال. في العديد من الأعمال الأدبية حول الإبداع والابتكار وريادة الأعمال النابعة من وجهات نظر جوزيف شومبيتر ونظريته وأبحاثه حول الابتكار وتطوير ريادة الأعمال، أوضحت النتائج انه توجد علاقة قوية بين التفكير الإبداعي والقدرة الإبداعية ، وكذلك التقدم التكنولوجي على الرغم من أنه تم تقديره بشكل سلبي على تنمية ريادة الأعمال. هذا يشير إلى أن التقدم التكنولوجي هو دعم للإبداع والابتكار. ومع ذلك ، لم يتم تقدير تأثيره المباشر على تنمية ريادة الأعمال بشكل كبير. وأوصت بإجراء مزيد من الدراسات لدعم السياسات وأطر العمل ليس فقط لنيجيريا ولكن لأي دولة أخرى تسعى جاهدة لتحقيق النجاح الاقتصادي.

٦-دراسة: (TERJESEN, Siri, et al)، بعنوان" تقليص بيروقراطية التعليم العالي واستعادة جامعة ريادة الأعمال"، ٢٠٢٢م. (٤١)

نظراً لزيادة مستويات السياسات من أعلى إلى أسفل التي تقلل من قدرة الجامعات على الابتكار والاستقلالية. وتزيد من ممارسة البيروقراطية في مؤسسات التعليم العالي مما يؤدي إلى تقلص المبادرات الفردية والابتكار على نطاق واسع. تم التركيز بشكل خاص على القواسم المشتركة والاختلافات على مستويين: على مستوى الجامعة ووحدة فرعية واحدة ، كلية الأعمال، تم استخدام دراسة الحالة لدراسة السياسات والممارسات المناهضة للبيروقراطية عبر التعليم العالي على المستوى الفردي ووحدة الأعمال والجامعة والمستويات الأخرى. توصلت الدراسة إلى أفضل الممارسات عبر المستويات في المستوى الأعلى من مستويات إدارة التعليم ، بما في ذلك حساب الكتلة البيروقراطية الحالية والإدارية، وأعباء التغييرات المقترحة، وتنفيذ الحلول التقنية، وجهود الإدارة في قيادة التغيير على جميع المستويات ، وتوظيف أفضل الممارسات في صنع القرار. وأن كافة الممارسات سالفة الذكر أدت إلى مساهمات نظرية ومنهجية وظواهر مؤثرة في فعالية ريادة الأعمال الأكاديمية

ثالثاً: دراسات ربطت بين متغيري الدراسة:

ومن هذه الدراسات ما يلي:

١-دراسة: Halilem, N.,& others ، بعنوان" التملك أو عدم التملك؟" تحليل متعدد المستويات لسياسات الملكية الفكرية بشأن ريادة الأعمال الأكاديمية"، ٢٠١٧م (٤٢)

أدت البيئة السياسية حول الجامعات إلى إنشاء بنية تحتية لإدارة الاختراعات الأكاديمية. وتعدد مزايا هيكل ريادة الأعمال بالجامعة تفوق آثاره السلبية كالتأثير السلبي على السلوك الريادي للأكاديميين. وتبدو المشكلة حين لم يتم دعم أي من هذين الرأيين بشكل كامل تجريبيًا. وباستخدام نماذج متعددة المستويات لأكاديميين يبلغ عددهم ألفين مئتين وثلاثين أستاذًا في سبعة وعشرين جامعة في كندا (اثنتين وثمانين فردًا لكل وحدة في المتوسط)، تم اختبار تأثير ثلاث سمات لخصائص سياسة الملكية الفكرية المؤسسية، وهي حقوق الملكية (نظام الملكية)، وحقوق التحكم (الالتزام بالإفصاح والتسويق)، ومخططات تقاسم

الدخل (التسويق التجاري عن طريق الجامعة أو مخترعًا فرديًا) على سلوكين تجاريين لأعضاء هيئة التدريس، وهما التسويق الرسمي (إنشاء براءات الاختراع والإنشاءات الفرعية)، والتسويق غير الرسمي (الاستشارات). تشير النتائج إلى أنه على عكس معظم الأدبيات، فإن سلوك المخترعين الأكاديميين لا يتأثر بنظام براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ولكن بحقوق التحكم المعمول بها وتقاسم الدخل بين الجامعة والمخترعين الأكاديميين.وعدم فعالية السياسات المؤسسية التي تخلق دوافع متناقضة للرواد الأكاديميين.

٢-دراسة: محمد على الصالح، بعنوان، " إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية الممارسات والاستراتيجيات والصعوبات المقترحة، ٢٠٢١م [٤٣]

استهدفت الدراسة تعرف واقع ممارسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية والتحديات التي تواجهها وفرص تطويرها, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتألفت عينة الدراسة من ستمائة واثنتين وثمانين فرداً بجامعات الملك خالد, وطيبة, والحدود الشمالية, والإمام عبدالرحمن بن فيصل. أشارت النتائج إلى أن قصور نظام الحوافز والمكافآت للباحثين واقتصار مفهوم التعليم القائم على الابتكار والملكية الفكرية على بعض التخصصات, وافتقار بعض الجامعات لرؤية واضحة خاصة بالملكية الفكرية والابتكار، تُعد من أهم الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية. وأن إنشاء منظومة إلكترونية للربط بين مراكز البحث العلمي ومؤسسات الملكية الفكرية, وإنشاء منصة بحثية إلكترونية تُعد من أنسب استراتيجيات تطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية. وأوصت بضرورة اعتماد الجامعات السعودية أنظمة تسويق فعالة للابتكارات والبحوث المتميزة, وتطوير رؤية مشتركة بين الجامعة والجهات ذات العلاقة تدعم الملكية الفكرية وريادة الأعمال.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة سالفة الذكر سياسات الملكية الفكرية في الأدبيات، وكيف أسهمت حقوق الملكية الفكرية التي تتسم بالقوة في دعم الابتكار في بلد ما، واقترحت بعضها تصورات لحماية حقوق الملكية الفكرية كما تناولت إدارة حقوق الملكية

الفكرية من خلال سياسات الملكية الفكرية، في حين أوضحت إحدى الدراسات السابقة توجهات الدول نحو تحقيق التقدم من خلال توافر نظام إداري تنفيذي لتسجيل وفحص الأعمال الفكرية اعتماداً على التقنية والإبداع وربطت ذلك بالتشريعات والسياسات المحلية، في حين أوضحت دراسة أخرى إمكانية إلغاء تدويل التعليم العالي من خلال التوجه نحوعولمة البحث والشراكات البحثية الفعالة والمتميزة في محاولة لربط السياسات العامة في الدولة بالسياسات البحثية في مؤسسات البحث والتطوير. أوضحت دراسة أخرى آليات تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية حول دور الريادة الأكاديمية في إدارة التغيير المؤسسي، وجود العديد من التحديات التي واجهت توافر مناخ إيجابي تتحقق فيه ريادة الأعمال الفعالة بالجامعات، وكيف أن سياسات الملكية الفكرية تعد أحد مرتكزات دعم الشراكة البحثية، وتأثير الابتكار على تنمية ريادة الأعمال الأكاديمية وربطت إحدى الدراسات ريادة الأعمال وفعالية السياسة المؤسسية في التأثير على المخترعات من خلال تقاسم الدخل من جراء براءات الاختراع بين المخترعين الأكاديميين والجامعة، وآليات إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

واتفقت تلك الدراسات مع الدراسة الحالية في تناول متغيري الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية، وفي بعض السياسات التي تم التوصل إليها، وقد أوضحت نتائج بعض هذه الدراسات وجود ارتباط بين توافر سياسات الملكية الفكرية وتحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية، وزيادة معدلات براءات الاختراع، وهو ما تم التحقق منه نظرياً بالدراسة الحالية. **بينما اختلفت عنها في** بعض المناهج المستخدمة والأدوات نظراً لاختلاف الأهداف، وأيضاً في التوجه البحثي حيث تمحورت بعض الدراسات السابقة حول الملكية الفكرية بالسياسة العامة للدولة وليس بالسياسة التي تنتهجها الجامعات في مجال الملكية الفكرية، أو بين حقوق الملكية الفكرية في جامعة ما وتوجه الجامعات نحو تحقيق ريادة الأعمال، وسماتها ومتطلبات فعاليتها، وتحقيق استدامتها.

وتفردت الدراسة الحالية بتحليل سياسات الملكية الفكرية بنموذج الصين على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية لتطوير سياسات الملكية الفكرية بالجامعات في مصر.

وقد تحققت الفائدة من الدراسات السابقة في اختيار موضوع البحث، وتدعيم خطوات الدراسة ببعض نتائج الدراسات السابقة، وكذلك تدعيم بعض نتائجها.

خطوات السير في الدراسة:

تم السير في الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الإطار العام للدراسة، وقد اشتمل على (مقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة وأهدافها، الحدود– المنهجية – المصطلحات– الدراسات السابقة– خطوات السير في الدراسة)

الخطوة الثانية: الأسس النظرية لسياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

الخطوة الثالثة: سياسات الملكية الفكرية بنموذج الصين ودورها في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية كأحد النماذج العالمية الرائدة في ذات المجال.

الخطوة الرابعة: تحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين وفقاً لمعياري (الشفافية والمسؤولية).

الخطوة الخامسة: الجهود المصرية المبذولة في مجال الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

الخطوة السادسة: الآليات المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية في مصر على ضوء نموذج الصين.

وقد تم عرض الخطوة الأولى، وفيما يلي عرض تفصيلي لخطوات الدراسة من الخطوة الثانية وحتى السادسة، وذلك وفقاً لما يلي:

الخطوة الثانية: سياسات الملكية الفكرية، وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة (إطار نظري)

وتضمنت هذه الخطوة محورين (سياسات الملكية الفكرية– ريادة الأعمال الأكاديمية) بالجامعات المعاصرة.

المحور الأول: سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة: ويتضمن (ماهية الملكية الفكرية، مبادئ تقوم عليها سياسات الملكية الفكرية، سياسات الملكية الفكرية بالجامعات، نماذج إقرار سياسات الملكية الفكرية)، وفيما يلي توضيح ذلك بشيء من التفصيل.

<u>أولاً:</u> ماهية الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة:

الملكية الفكرية مصطلح جامع يضم إبداعات الفكر والسمعة التجارية، على النحو الذي تمنح به في مجال ما، والتي يمكن حمايتها بموجب القانون. وفيما يخص طبيعة الأشياء التي ينبغي حمايتها بالملكية الفكرية، تتنوع القوانين من بلد إلى آخر حسب فهم نظم الملكية الفكرية.

وهي عبارة عن : " حقوق ملكية معنوية وغير ملموسة أو حقوق في الأفكار" (٤٤)

وقد جاء إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ذات الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية التي نصت عليها اتفاقية (تريبس) والتي تتناول فئات مختلفة من الحقوق التي تغطيها الملكية الفكرية، وتعرضها في قائمة من العناصر مشفوعة بتعاريف وأحكام تتعلق بنطاق الحماية الخاص بها. ومن مجمل معاهدات الملكية الفكرية، يتضح أن حماية الملكية الفكرية تنطوي على الحقوق والعلاقات القانونية التالية: (٤٥)

أ–البراءات، بما في ذلك الإختراعات، ونماذج المنفعة (والتصاميم الصناعية) على سبيل المثال في الصين(وبراءات اكتشافات ومنتجات النباتات)على سبيل المثال في الولايات المتحدة.

ب– العلامات المميزة المستخدمة في التجارة، مثل العلامات التجارية.

ج– مكافحة المنافسة غير المشروعة.

مما سبق يمكن القول بأن هناك حقوق عامة للملكية الفكرية، وأنه ثمة ترابط بين مفهومي البراءات والملكية الفكرية، وأن حقوق الملكية الفكرية هي الأصل الذي يندرج عنه براءات الاختراع والعلامات التجارية، ويمكن إقرار تلك الحقوق من خلال مواد قانونية معلنة وتدار حقوق الملكية الفكرية من خلال مكاتب براءات الاختراع على مستوى الدول، كما تنطوى حقوق الملكية الفكرية على مجموعة من المبادىء، يمكن إجمالها فيما يلي:

ثانياً: تصنيفات الملكية الفكرية:

هناك طريقتين لتصنيف الملكية الفكرية بالجامعات إحداهما تقسيم الملكية الفكرية إلى فئتين: حق المخترع أو المؤلف والملكية الصناعية، مما يعني فصل حق المؤلف عن أشكال الملكية الفكرية الأخري .ويدفع ذلك إلى التفريق بين الملكية الصناعية من ناحية، والأعمال الإبداعية التي يمكن حمايتها بموجب "حق المؤلف". أما من ناحية أخرى، فقد

يتطلب الإبداع الفكري المستخدم في الصناعة والتجارة، شكلا مختلفاً من الحماية، وهو يندرج ضمن صنف حق الملكية الصناعية .والطريقة الأخري للتصنيف في البلدان المتقدمة هي تقسيم الملكية الفكرية إلى إبداعات فكرية وعلامات تجارية، بمعنى فصل العلامات التجارية عن أشكال الملكية الفكرية الأخري. ووفقاً لهذا التصنيف، تنبع قيمة البراءة من اختراع المخترع وقيمة حق المؤلف من إبداعه الأدبي والفني، بينما تتوقف قيمة العلامة التجارية على السمعة التي تتمتع بها العلامة، وليس الإبداع الذي يكون سبباً في وجود هذه العلامة بذاتها. فعلى سبيل المثال، تبلغ قيمة العلامة التجارية لمنتج ما مليارات الدولارات، لكن قيمته نابعة أساساً من السمعة التي اكتسبتها الشركة المنتجة له في عملياتها التجارية طويلة الأجل، وليس من تصميم العلامة بذاتها بموجب براءة الاختراع.

وفيما يلي بعض ما قد يلقي الضوء على مباديء أساسية للملكية الفكرية والتي يتم تأصيل سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة وفقاً لها.

ثالثاً: مبادىء تقوم عليها سياسات الملكية الفكرية:

وتتمثل المبادئ التي تقوم عليها سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة في أربعة مبادئ، وهي كالتالي:

١ – مبدأ إستئثارية حقوق الملكية الفكرية:

يستأثر صاحب الملكية الفكرية، أو "صاحب الحق" بالحق في الملكية الفكرية. ولا يسمح لأي شخص باستخدام حق الملكية الفكرية دون الحصول على إذن من صاحب الحق أو دون وجود سبب قانوني، [٤٦] وفي حالة براءات الإختراعات والعلامات التجارية، فإن استئثارية الحقوق تعني أيضاً أنه لا يسمح بوجود اثنين أو أكثر من الحقوق المتطابقة، ومن جهة أخرى، فإن الحقوق الإستئثارية تتعلق بالإختراع المحمي، وليس الشيء الذي يجسد ذلك الإختراع. فمن حق المخترع المنتسب لجامعة ما الاستئثار بحق الملكية الفكرية.

٢ – مبدأ إقليمية الملكية الفكرية:

تشير إقليمية الملكية الفكرية إلى أنها صالحة فقط في البلد الذي منحت فيه الحقوق أو يعترف بها فيه. [٤٧] وهذا يعني مبدئياً أن حقوق الملكية الفكرية المكتسبة بموجب قوانين

بلد ما صالحة فقط داخل أراضي ذلك البلد وليس خارجها، فمثال ذلك، أنه قد تتمتع البراءات والعلامات التجارية الممنوحة لعلماء ينتمون إلى جامعات في بلد معين بالحماية في بلد آخر ما لم يكن البلدين طرفا في اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تغطي حقوق الملكية الفكرية في جامعتي البلدين. وعليه فإن العلماء المخترعين المنتمين لجامعة ما يمكن أن يتمتعوا ببراءة الاختراع في بلد آخر بشرط دخول البلدين في اتفاقية.

٣- مبدأ حماية الملكية الفكرية زمنياً:

تحمى الملكية الفكرية لمدة زمنية محدودة، وعند انقضائها تجرد من الحماية وتصبح مندرجة ضمن الملكية العامة، ويمكن لأي شخص أن يستخدم حق الملكية الفكرية دون أي قيود من صاحب الحق بمجرد انقضاء مدة حمايته. ومن ثم تعمل مكاتب الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة وفقاً لمدة الحماية المنصوص عليها بموجب قانون براءات الاختراع في الدول المختلفة.

٤- مبدأ حماية التعدي على حقوق الملكية الفكرية والمسؤولية الجزائية:

لا ينجم دائما عن التعدي علي حقوق الملكية الفكرية مسؤولية مدنية أو إدارية. وبوجه عام تطبق الإجراءات الجنائية فقط للمعاقبة على تقليد العلامة التجارية وقرصنة حق المؤلف، ولا يدخل التعدي على البراءات في أغلب الأحيان ضمن نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية. ولذلك فإن الوسيلة الأهم لحماية حقوق الملكية الفكرية هي فرض تدابير حدودية حيث تنص اتفاقية (تريبس) المطبقة في الصين على سبيل المثال على أنه إذا كان لدى أصحاب الحقوق سبباً للإشتباه في احتمالية استيراد علامة تجارية مزورة أو سلع مقرصنة، فإنه يجوز لهم تقديم طلب إلى السلطات الإدارية المختصة يلتمسون فيه حظر هذه السلع من إطلاقها في السوق، ويعرف هذا النهج الخاص بالحماية الإدارية والحماية الموازية "بالنظام ذي المسارين". (٤٨) ، وعليه فإن تسجيل براءات الاختراع باسم الجامعة يمكن صاحب البراءة من المطالبة بحقه القانوني عن طريق الجامعة التي ينتمي إليها، بما يسهم في حفظ الحقوق القانونية بإجراءات آمنة.

مما سبق يمكن القول بأن الملكية الفكرية يتم تأصيل سياساتها بالجامعات المعاصرة على أساس مجموعة من المبادىء العالمية التي تعد بمثابة أساسيات عامة كمرتكزات يتم الاستناد إليها لدى العديد من الجامعات المعاصرة فيما يتعلق بالإقليمية والاستثارية أو

الحماية بما يضمن للعلماء والمخترعين المنتمين إلى الجامعات التقليدية والبحثية وجامعات الجيل الرابع والخامس الحفاظ على حقوقهم القانونية بما تم إبرامه من اتفاقيات دولية. وفيما يلي ما قد يلقي الضوء على السياسات التي تم إقرارها بشأن للملكية الفكرية بالجامعات.

رابعاً: سياسات تؤسس عليها الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة:

نظراً لما تحدثه سياسات الملكية الفكرية من إرساء لأطر العمل المتعلقة بالمبتكرات العلمية، والتي تجعل من الأخذ بها إقراراً لتشجيع التطبيق العملي والاستثمار الاقتصادي الناتج عن استثمار حقوق الملكية الفكرية.

فإن سياسات الملكية الفكرية في الجامعات أضحت تعبر عن" مسار التقييد أو التوجيه الذي اختارته سلطات صنع القرار المتعلق بالملكية الفكرية بالجامعات، لتحقيق الهدف المحدد بحيث يتم التعبير عنها في صورة القوانين والقواعد واللوائح والبرامج والخطط ، وتنفيذها" والتدابير والقرارات وما إلى ذلك " (٤٩)

حيث تشير سياسات الملكية الفكرية بالجامعات إلى مجمل مسارات التوجيه والتنظيم، واستخدام وإدارة المعرفة ذات الصلة بين الجامعات والصناعة، وتتألف من قنوات مختلفة من التفاعل، مثل البحث المشترك، والبحث المتعاقد عليه، والاستشارات التكنولوجية وتحويل التكنولوجيا المنبثقة والتعليم والتدريب عن طريق الترخيص الأكاديمي.

ولقد تم إقرار سياسات عامة الملكية الفكرية بالجامعات، للعديد من الأهداف التي يمكن إجمالها فيما يلي: (٥٠)

١- تعزيز ودعم التحقيق العلمي والبحثي.
٢- –توفير إطار قانوني للأنشطة البحثية والعلاقات القائمة على التكنولوجيا مع أطرف ثالثة.
٣- تحديد الإجراءات المؤسسية المعنيّة بامتلاك وحماية وتسويق الملكية الفكرية.
٤- ضمان الكفاءة والتوقيت في حماية وإدارة الملكية الفكرية.
٥- تسهيل تسجيل ورصد ثروة الجامعة من الملكيات الفكرية والحفاظ عليها.

٦- توزيع الفوائد الإقتصادية الناتجة عن تسويق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ومنصفة لجميع على الأطراف المعنية بناء على مساهمتهم في بناء في المجتمع، فضلا عن ذلك تعزيز سمعة الباحثين.

٧- تعزيز سمعة الجامعة باعتبارها مؤسسة بحثية أكاديمية وعضوا خلال تقديم نتائج البحوث للاستخدام والفائدة العامة.

وتمثل هذه الأهداف إذا ما تم تحقيقها بالجامعات مصدراً للقيمة المضافة بها من خلال تشجيع البحث العلمي، ورصد المنجزات العلمية ونسبتها إلى جامعة ما في إطار من التشريع القانوني، مع تيسير الإجراءات المؤدية إلى تحقيق منفعة للمخترع والجامعة ومنفعة عامة جراء إتاحة اختراعه للمجتمع، فضلاً عن دعم الاقتصاد القومي بإمكانية تسويق مخرجات الأبحاث العلمية.

وتتمثل سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة فيما يلي:

سياسات (التحفيز–التعاون في الابتكار–الاعتراف– التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية–دعم البحث والتطوير– التوافق، والمنافسة)، وفيما يلي عرض لهذه السياسات.

١– **سياسة التحفيز:** (مكافأة تمنح لصاحب الملكية الفكرية)

وهذه السياسة تهدف إلى دعم الابتكار وتحفيز المبدعين لمزيد من الإبتكارات العلمية، حيث

" يجوز للجامعة استحداث بند خاص لصرف مكافآت تشجيعية لأصحاب الابتكارات والإنجازات العلمية من أعضاء هيئة التدريس والباحثين وذلك بهدف تشجيعهم على المزيد من الإبداعات والمنجزات العلمية وفق ضوابط تقرها كل جامعة حيث تتنوع هذه المكافآت لتشمل مكافأة الافصاح عن الاختراع المؤهل للحصول على براءة اختراع، ومكافأة نشر المؤلفات الأدبية، وذلك لقاء الحصول على وثيقة الحماية ." (٥١)

وعليه فإن منشئ الفكرة وصاحب الملكية الفكرية يكافأ ويكون لديه حافز مالي لتطوير الملكية الفكرية.

" وتسهم سياسة التحفيز في مزيد من تسويق الملكية الفكرية، إذا ما تم العمل داخل نطاق رعاية الجامعة والشركات التابعة لها وهذه السياسة تشجع الموظفين والطلاب لفعل ذلك. ففيما يتعلق بالمكافآت المالية، تقدم الجامعة دعماً لحماية الملكية الفكرية وتطويرها

وتسويقها عن طريق تمويل المعدات والوظائف، وتطوير العمليات، وتقديم المشورة القانونية، والإدارة والاستكشاف، والفرص التجارية، بحيث تضمن الجامعة أنها ستسترد تكاليفها واستثماراتها في المساهمة في توليد وحماية الملكية الفكرية." (٥٢)

وعليه فإن سياسة التحفيز تعد سياسة تتبعها الجامعات المعاصرة بهدف دعم الابتكارات وتشجيع المنتسبين إلى الجامعات ومن هم خارجها ويعملون من خلال الشركات الناشئة بالجامعات على مزيد من الإبداعات العلمية باستخدام وتوظيف أمثل لموارد الجامعة، بما يسهم في تنمية العوائد وجذب مزيد من الاستثمارات.

٢- سياسة التعاون في الابتكار:

تتمثل هذه السياسة في التعاون البحثي مع الأطراف الخارجية والمؤسسات، ومن ثم يكون الاختراع نتيجة الجهود التعاونية للجامعة وكيان خارجي، وتنتمي براءة الاختراع حينئذ إلى ملكية مشتركة بين الجامعة والمبدع/ المبدعين والكيان الخارجي، وقد يكون التعاون البحثي مع الأطراف غير التجارية، وتشمل الأطراف غير التجارية الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى. وعادةً ما يكون للأطراف الحق في التسويق المشترك للملكية الفكرية المشتركة، كما يتم تشجيع التعاون البحثي مع الصناعة، بما يضمن للشركات إمكانية الوصول إلى خبرة الجامعة ومرافقها ومواردها، وتحدد الجامعة مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد شروط الملكية الفكرية من أجل تحقيق الاتساق في صنع القرار وتعرف المشاريع التي يمكن القيام بها مع الصناعة من خلال البحث الاستكشافي. (٥٣)

ويتم التعاون بين الجامعات والباحثين والشركات الناشئة أو الجامعات الأخري، وينتج عن ذلك ما يسمى باستغلال الملكية الفكرية أو تقاسم المنفعة أو العائد من التسويق التجاري، وتتباين آلية تقاسم المنفعة من جامعة لأخرى وفقاً لسياستها، ويمكن أن يتم ذلك التعاون ببعض الجامعات من خلال ما يلي: (٥٤)

يتم طلب الأفراد المعنيين "المخترعون من الأكاديميين والموظفين ذوي الصلة وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا وطلاب الجامعة الآخرين، وعندما يتم تحقيق عائد مالي من خلال الترخيص أو التنازل أو المشاركة في الإيرادات الاتفاقات سيحصل المخترعون على نسبة من صافي العائدات الاستغلال (بعد سداد

أي تكاليف ، بما في ذلك النفقات العامة للجامعة)، والحد الأقصى للنسبة المدفوعة للمخترع هو ٤٠٪ من صافي العائدات. ويجوز للجامعة تخصيص نسبة للشريك التجاري الرسمي المشارك في تطوير الفرص. ويتم تقاسم استغلال الملكية الفكرية، بشكل عام لصالح الجامعة مع منطقة الموارد (الكلية) ويتم تحديد الحصة من خلال المبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل المجموعة التنفيذية بالجامعة ، ولكن الأرباح الناشئة عن استغلال الملكية الفكرية تخضع للمساهمة في صندوق المؤسسة التابع للجامعة والصناديق المركزية الأخرى المصممة لتسهيل استغلال الملكية الفكرية. ويتم حل أي نزاعات حول تقاسم المنافع بالإحالة إلى لجنة مكونة من نائب مدير الجامعة للأبحاث والابتكار.

والخلاصة أن سياسة التعاون في الابتكار بين الجامعة وأطراف متباينة تمارس آليات تنفيذها العديد من الجامعات بهدف دعم البحث التعاوني وصولاً إلى ما يسفر عنه من عوائد مادية يتم تقاسمها بنسب متفاوته بين كافة الأطراف المتعاونة بشرط استغلال موارد الجامعة، وإسناد الملكية الفكرية لمنتسبيها أو منتسي الشركات الناشئة من خلالها.

٣- سياسة الاعتراف:

تدرك الجامعات المعاصرة أن أعضاء هيئة التدريس وطلاب البحث من المتوقع عادة أن ينشروا نتائجهم البحثية، كما أنه يترتب على ذلك اعتراف الجامعة والمجتمع بحقوق الملكية الففكرية والطبع والنشر للمصنفات الأدبية، بما يمثل اعترافاً من المجتمع بنتائج ومخرجات البحث العلمي.

ومن ثم " تشجع الجامعة على تعزيز وتقدير وحماية واستغلال المبتكرات أو أفكار جديدة ومخرجات دراسات وأبحاث وأفكار إبداعية وملكية فكرية يمكن أن تؤدي إلى ابتكارات قابلة للحماية بموجب براءة أو قابلة للتطبيق تجاريًا. لتمكين التقييم للاستفادة من الفوائد التجارية أو المتعلقة بالسمعة المحتملة للملكية الفكرية، أو الاستخدام المحتمل للتأثير الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي، كما تعترف الجامعة بالموازنة بين مصالحها الخاصة في الملكية الفكرية ومصالح أولئك الذين يمتلكون حقوقها، لتطوير

وتقوية الروابط خارج الجامعة بالاستشارات أو البحوث أو غيرها من الأعمال لأطراف ثالثة من خلال العقود التعاونية بشكل عام." (٥٥)

كما " تكرس الجامعة جهد أعضائها للتعليم والبحث وتوسيع وتحويل المعرفة لخدمة الجمهور، بالانفتاح على المجتمع، ونشر النتائج التي تم الحصول عليها من جراء البحث. كما تعترف الجامعة بإبداعات أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب وتشجعهم على ذلك لمتابعة وتعزيز تطوير الاختراعات القابلة للحماية بموجب براءة وغيرها من الإبداعات التي لها ملكية الفكرية ذات قيمة تجارية في سياق المنح الدراسية والبحوث التي يتم إجراؤها من قبل قبل الجامعة وباستخدام مواردها." (٥٦)

ومن ثم فإن سياسة الاعتراف من قبل الجامعة بالإبداعات العلمية تعد مساهمة منها في خدمة المجتمع بنشر المصنفات الأدبية، وتسجيل براءات اختراع من جراء نتائج البحوث العلمية وبموجب حقوق الملكية الفكرية لصاحب طلب براءة الاختراع.

٤-سياسة التعاون الدولي:

يعد التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير في التعليم العالي تعاون سياسي أخذت به الجامعات المعاصرة نظراً لأهميته الاستراتيجية، ولقد اتخذت الجامعات المعاصرة التعاون الدولي سبيلاً لدعم تدويل التعليم العالي، وظهرت هذه السياسة بقوة لاسيما عقب إعلان مرسيليا ٢٠٢٢م، حيث" عمدت الجامعات إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠م في سياق متبادل من الشراكات المفيدة والمتوازنة، والوصول إلى أحدث المعارف وكذلك تعاون وتداول أفضل المواهب في العالم." (٥٧)

ومن ثم يمكن القول بأن التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير يسهم في توفير فرص اقتصادية وتجارية مع المؤسسات الناشئة، مما دعى الجامعات إلى اعتماد نهج أكثر شمولية بتعزيز التآزر من خلال سياسات التعاون الدولي.

وبالرغم من توجه الجامعات نحو تحقيق المزيد من التعاون الدولي، إلا أن" توجهات المبادرات والجهود الجامعية الدولية تتجه نحو المزيد من المواءمة من خلال قوانين طوعية وأشكال أخرى من التنظيم المرن، فيما يتعلق باللوائح التنظيمية التي قد تمثل عائقًا أمام التعاون عبر الحدود في مجال البحوث العامة بين الجامعات والمؤسسات

البحثية العامة ومؤسسات الأعمال التجارية، وذلك من أجل التمكن من المشاركة الكاملة في فرص الابتكار المفتوح عبر الحدود." (٥٨)

وعليه يمكن القول بأن الهياكل العالمية للتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير وسياساته بالجامعات، في ذلك النهج القائم على قواعد البحث العالمي والتعاون الابتكاري، يظل فيها الانفتاح هو الطريقة الافتراضية للتعاون من خلال تضمينه في بروتوكولات التعاون التي تعزز القيم الجامعية المشتركة وتكافؤ الفرص.

وأصدق مثال على ذلك " جامعات أوروبا حيث تشارك في شراكات حول العالم. تمارس الجامعات فيها دورًا مهمًا في بناء الجسور بينها مع مختلف أصحاب المصلحة والبلدان من خلال المشاريع المشتركة، ومن ثم لا يتم النظر إلى الجامعات على أنها مجرد وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. بل كمؤسسات ذات دور مركزي ومستقل وفعال في التعاون الدولي للبحث والابتكار، لاسيما في العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، مما يوفر التفكير النقدي والابتكار الذي يعد مفتاحًا للتقدم المجتمعي والتكنولوجي نحو الاستدامة." (٥٩)

ومما تم عرضه حول سياسات التعاون الدولي، فإنه يمكن القول بأنه إذا كانت الابتكارات التي تسفر عن براءات اختراع في المجالات العملية تحقق طفرة في النمو الاقتصادي وإسهاماً من الجامعات المعاصرة في ميدان البحث العلمي والتطوير فإن المصنفات الأدبية يمكن لها من خلال سياسات التعاون الدولي أن توفر فرص الابتكار النقدي الذي يعد السبيل الأمثل لاستدامة المؤسسات الجامعية.

٥- سياسة دعم البحث والتطوير:

اهتمت الجامعات المعاصرة بدعم البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية من خلال مجموعة من السياسات لتجنب المخاطر وإحداث التوازن بن معدلات براءات الاختراع والعائد المتوقع منها. حيث يمثل دعم الإدارة الجامعية من خلال التغيير في التنظيم، وقياس درجة عمق تسجيل براءات الاختراع داخل الجامعات عاملاً أساس لتجنب الخطر الناجم عن الفوائد المالية الفورية وقصيرة الأجل لبراءات الاختراع في الجامعات على حساب توليد المعرفة طويلة المدى، ومن ثم تضع سياسة دعم البحث والتطوير هذا التوازن في الاعتبار ، بدلاً من قياس النجاح في عدد براءات الاختراع الواردة من

الجامعات، ويتأتى ذلك من خلال صندوق البراءات كأداة وقوة دافعة لتوليد المعرفة ومزيد من الابتكار. (٦٠)

كما تعمل الجامعات في جميع أنحاء العالم على استقطاب الكفاءات الأجنبية والانتقال من التقليد إلى الابتكار، كونها تدرك مدى أهمية تمكين المزيد من التفاعل المثمر لحقوق الملكية الفكرية وسياسة دعم البحث والتطوير والابتكار. (٦١)

وعليه فإنه بإمكان سياسة دعم البحث والتطوير أن توجد نوعاً من التوازن بين الإبداعات العلمية من حيث الكم على المدى القصير، وكيف المعرفة التي هي مخرجات البحث العلمي على المدى الطويل بالجامعات المعاصرة.

٦- سياسة التوافق:

تتوجه الجامعات المعاصرة بشكل عام نحو تعزيز الاستفادة من مخرجات البحث العلمي لديها وتوجيهه لصالح تعزيز أصول الملكية الفكرية ذات القيمة الاقتصادية المضافة.

" وتطور الجامعات أطر التوافق بين ناتج الملكية الفكرية من إبداعات أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين وبين أهداف الجامعة ورسالتها بهدف تعزيز تقدم العلم والفنون المفيدة عن طريق الاستفادة من مزايا نظام البراءات بما يتفق مع الأغراض التي أنشئت لأجلها الجامعات." (٦٢)

وتؤكد سياسة التوافق بين أهداف الجامعة والبحث العلمي وأهداف المنجزات العلمية، كما أقرتها إحدى الجامعات المعاصرة على مجموعة من المرتكزات، يمكن إجمالها فيما يلي: (٦٣)

أ- تسعى الجامعة لحماية الملكية الفكرية للإبداعات والمخترعات العلمية التي تتم من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين وطلاب الدراسات العليا أومن خلال الشركات الناشئة، لضمان استخدامها لدعم أهدافها.

ب- توفر الجامعة الموارد المتاحة والممكنة لتطبيق أفضل الممارسات لإدارة الملكية الفكرية وحمايتها.

ج- تستهدف الجامعة تحسين الفائدة المرجوة من الملكية الفكرية التي تمتلكها، أو المرخص لها باستخدامها.

د–تحترم الجامعة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالكيانات الأخرى المشاركة في سائر نشاطاتها

إن سياسة التوافق بين أهداف البحث العلمي بالجامعة وخططه بعيدة المدى ومخرجاته من إبداعات فكرية، يعد غايه تستهدفها الجامعات المعاصر، وتسلك في سبيل تحقيق سياسة التوافق التي تعد غاية أساس بالنسبة لها، كافة السبل المؤدية إلى توفير الموارد، ورعاية البحثين، وحماية حقوق الملكية الفكرية، واحترام الكيانات الأخرى المشاركة.

٧– سياسة المنافسة:

ارتبطت سياسة المنافسة في مجال الملكية الفكرية بتطور الاقتصادات الناشئة، حيث رسخت المنافسة نهجها تجاه قضايا سياسة المنافسة وتجسدت في اتفاقية المبادئ الاسترالية لعام ١٩٩٥م، وورش عمل نُظمت في الجامعة الوطنية الأسترالية في أغسطس ٢٠٠٢. كنقطة انطلاق في التفكير في مجموعة من المشاكل التي تعاني منها الاقتصادات المتقدمة التي مرت في التسعينيات بفترة من النمو الاقتصادي المسمى الاقتصاد الجديد والآثار السياسية في أربعة قطاعات مختلفة: الملكية الفكرية وقانون المنافسة والمعايير والابتكار. هذه المشاكل ليست أسترالية فقط ، لكنها مشاكل عالمية من جراء سياسة المنافسة. (٦٤)

وفي هذا الصدد أشارت إحدى نتائج دراسة علمية إلى أن " تطبيقات سياسة المنافسة في مجال الملكية الفكرية ذات أهمية أساسية للتقدم الاقتصادي والازدهار، وأن لها تأثيراً مباشراً على الابتكار والنمو ونشر التكنولوجيات الجديدة." (٦٥)

والخلاصة أن سياسة المنافسة أضحت توجهاً استراتيجياً للجامعات المعاصرة جراء العولمة وانتشار الفكر الاقتصادي بالجامعات ونمو التكنولوجيا والتقدم في كافة المجالات الخدمية ومن بينها التعليم في تلك المرحلة.

ومن الجدير بالذكر أن الجامعات المعاصرة تتوافر بها مكاتب للملكية الفكرية إلا أنه بمراجعة الأدبيات تبين ضعف توافر سياسات ملكية فكرية مؤسسية واضحة ببعض الجامعات، واقتصرت تلك المكاتب على توضح قوانين براءات الاختراع وحقوق النشر، ومبادىء الملكية الفكرية.

وقد يفسر ضعف توافر سياسات الملكية الفكرية ببعض الجامعات بسبب تحركية أعضاء هيئة التدريس كما أوضحته إحدى نتائج دراسة سابقة حيث أنه " نادرا ما تظهر سياسات الملكية الفكرية في عقود العمل بين الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والعديد من الجامعات تفتقر إلى توافر سياسات للملكية الفكرية بسبب تنقل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعلماء الزائرين بين الجامعات وبين الجامعات والصناعة. حتى في الجامعات التي لديها موظفين ثابتين قد تتوافر سياسات غير واضحة للملكية الفكرية، كالاعتراف المتزايد بقيمة الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع." (٦٦)

وبمرور الوقت صاغت بعض الجامعات المعاصرة استراتيجيات تضمنت سياسات للملكية الفكرية، لترقية المزيد من الأموال وتعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية، لتكون براءات الاختراع أكثر ملاءمة للتطبيقات العملية بالجامعات.

ومن ثم تغيرت وظيفة الجامعة التعليمية والبحثية من كون الجامعة مصدراً للحصول على المعرفة إلى كون الجامعة مشاركة وبقوة في اقتصاد المعرفة من خلال تشاركها ونشرها بتسويق مخرجاتها.

وثمة جامعات رائدة في مجال إقرار سياسات الملكية الفكرية، كجامعات كاليفورنيا وبريتوريا ونوتردام ورومانيا، فلقد أقرت جامعة كاليفورنيا سياسة الملكية الفكرية وتضمنت مجموعة من المبادىء العامة المتعلقة بسياسات التحفيز والاعتراف ونقل وتطوير الاختراعات القابلة للحماية، والتعاون الدولي من خلال البعثات البحثية والتدريسية، وحددت دور الأمناء في سلطة التشريع في وضع اللوائح والإجراءات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر، وسلطة الكلية في الموافقات الإدارية واتخاذ الإجراءات التنفيذية، كما حددت التزامات النشر وعائدات الأعمال بالمشاركة، وسياسة الإفصاح لمكتب ترخيص التكنولوجيا عن الأعمال المدعومة من الجامعة، وفيما يتعلق بالمؤلفات فإن الغرض نشر نتائجها، وأعلنت سياسة الإفراج عن الحقوق بإعادة نقل حقوق النشر إلى عضو هيئة التدريس حال انتهاء المدة المنصوص عليها، وسياسة تضارب المصالح، كما حددت كون حقوق الملكية الفكرية للكلية وذلك فيما يتعلق بالاختراعات خارج التخصص أو متابعة جهة خارجية ومخرجات المشروعات المدعومة من الجامعة، والتنازل عن حقوق البراءات بموجب القانون ولمصلحة الجامعة. (٦٧)

كما تعد سياسة الملكية الفكرية بجامعة كاليفورنيا نموذجاً للسياسات المتكاملة التي اشتملت على الاعتبارات القانونية، وبعض التعريفات وحقوق الجامعة وآليات تنظيم العلاقة بين الجامعة والمخترع، وتوزيع صافي الدخل من الاختراعات، والإجراءات المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والسياسات التي تم إقرارها كالتحفيز والإفصاح وتقاسم الدخل والتعاون الدولي وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وتضارب المصالح والتنازل عن حق الملكية الفكرية.

كما أقرت جامعة نوتردام، وهي إحدى الجامعات البحثية الكاثوليكية بولاية أنديانا الأمريكية، سياسات للملكية الفكرية تمثلت فيما يلي: (٦٨)

- التزام الجامعة بالحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في غضون ستة أشهر من الكشف الأولي عن هذا الاختراع المحتمل إلى الجامعة من قبل المخترع.
- الكشف عن الملكية الناشئة خلال الجامعة: عن طريق اشتراك الجامعة والباحث في الملكية الفكرية لأية مبتكرات علمية.
- تفويض الجامعة لسلطة أخرى مختصة لتحديد مصالح الملكية فيما يتعلق بحق استخدام المواد التعليمية قبل إنتاجها، من حيث شروط التأجير والشروط التعاقدية.
- تمتلك الجامعة جميع أشكال الملكية الفكرية الأخرى الناشئة عن العمل الجامعي بما في ذلك العلامات التجارية والمعرفة الفنية بموجب قانون حقوق النشر.

وأجازت الجامعة لنفسها حق منح التنازل عن أي حكم من أحكام هذه السياسة، كما أقرت عقوبات جزائية في حال عدم الامتثال لما تم إقراره من سياسات من خلال تعليق أو إنهاء الوصول إلى مرافق الجامعة، أو إجراء تأديبي قد يصل إلى إنهاء التوظيف.

ويتضح من سياسة الملكية الفكرية بجامعة نوتردام التزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية لإبداعات منتسبيها، وحرصها على أن تكون الجامعة شريكاً في مخرجات البحث القابلة للتطوير إلى منتجات تجارية يمكن تسويقها، مع التأكيد على سياسة التعاون في البحث من خلال مشاركة الباحث أو مجموعة الباحثين أو تفويض سلطات أخرى لتحقيق أقصى استفادة من مشاركة الأجهزة العلمية والوسائل والادوات البحثية لتحقيق مخرج متميز.

كما حددت جامعة بريتوريا التزامها بسياسة تشجيع ودعم البحث والتطوير الذي من المتوقع أن يؤدي إلى اختراعات جديدة، وإقرار حق الملكية الفكرية للمنتجات أو الأفكار التي يمكن استغلالها تجاريًا وإطلاق العنان للقيمة المتأصلة لقاعدة معارفها (الملكية الفكرية والخبرة التي تؤول إلى الأشخاص) بحيث يستفيد كل من المخترعين والمبدعين و / أو رواد الأعمال والجامعة من خلال وسائل الدعم الفعال بروح الشراكة. وفيما يتعلق بالاختراعات وإنشاء الملكية الفكرية والأفكار التجارية للموظفين أو الطلاب، والبحث التعاقدي الذي يتم إجراؤه بالتعاون مع منظمات أخرى، ودعم رواد الأعمال، والتقسيم العادل للدخل الناتج عن استغلال الملكية الفكرية. (٦٩)

ومن خلال ما أقرته جامعة بريتوريا من سياسات فإنها تركز على سياستي دعم البحث والتطوير، والتعاون والمشاركة في مجاله منذ أن يكون البحث فكرة وحتى الوصول إلى مخرج يمكن استثماره وجني عوائده؛ لدعم ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعة.

كما حددت سياسات الملكية الفكرية بجامعة رومانيا، بعض السياسات الفرعية من بينها سياسة التسويق لنتائج البحث أو تسويق عقود البحث، وسياسات المنافسة فيما يتعلق بالشركات المحلية وتسريح الموظفين وأقرت سياسة التعاون في البحث حيث يتعين على الطلاب التوقيع على الاتفاق على تنظيم العلاقة مع الجامعة قبل البدء في أي نشاط بحثي. حيث تنص سياسة التعاون قبل بدء نشاط البحث في التعاون مع أطراف ثالثة. وكذلك سياسة تقاسم الإيرادات، حيث تنص سياسة الجامعة على توزيع أي دخل ناتج عن الاستغلال التجاري للملكية الفكرية حسب مساهمات كل فرد مشارك في البحث. (٧٠)

تلك هي سياسات الملكية الفكرية والتي أقرتها بعض الجامعات المعاصرة بهدف تحقيق التميز وتحقيق السمعة الأكاديمية.

كما أقرت بعض الجامعات المعاصرة سياسات المنافسة في مجال الملكية الفكرية لتحقيق تنافسيتها، ومن بين هذه السياسات ما يلي: (٧١)

١-**سياسة الاختيار**: إتاحة الجامعة الحق للمستفيد الخارجي للاختيار من بين ما يقدمه الرواد الأكاديميون بها؛ لأن قانون الملكية الفكرية يسمح للمستهلكين بالاختيار بين رواد الأعمال الأكاديميين المتنافسين والخدمات التي يقدمونها، حيث أن الملكية الفكرية هي بطبيعتها داعمة للمنافسة من منطلق حماية الأصول غير الملموسة.

٢-سياسة التمايز أو الاختلاف: حين تستهدف الجامعة تحقيق ميزة تنافسية لمخرجات أبحاثها، لأنه بدون الملكية الفكرية، سيحاول مقدمو الخدمات الأقل كفاءة جذب العملاء عن طريق نسخ خدمات المنافسين الأكثر كفاءة. ستفقد الأخيرة أي حافز لتحسين أو تقديم منتجات وخدمات جديدة. المجتمع ككل سيخسر. الملكية الفكرية تؤدي ذلك الدور الحاسم لضمان المنافسة فقط عندما تحمي الاختلافات الحقيقية.

٣-سياسة الجرعة الصحيحة: وذلك عند إجراء عقود تعاونية بالجامعة، ويحدث هذا عندما يتم انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو استخدامها بطريقة تتعارض مع أهداف القانون. وقد يحدث أيضًا أن تكون الملكية الفكرية بالجرعة الصحيحة مرتبطة بظروف معينة تجعل من الصعب أو غير الملائم على المنافسين البحث عن طرق بديلة لجذب المستهلكين.

وعلى الرغم من توافر هذه السياسات سالفة الذكر (كالتحفيز- التعاون في الابتكار- الاعتراف- والاختيار- والتمايز- الجرعة الصحيحة- دعم البحث والتطوير- التوافق- المنافسة) على تنوعها فإن طبيعة الجامعة وبيئتها ومركزها التنافسي وشهرة علمائها وما لديها من رصيد براءات اختراع سابقة، كل هذا يعد موجهاً لسياسات الملكية الفكرية التي يتم إقرارها بالجامعات المعاصرة بحيث يصعب اعتبار السياسات أطر عمل موحدة ومنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية بالجامعات كافة، فهي أقرب ما يكون لأطر عمل خاصة بالعلامات التجارية والمبتكرات العلمية التي يتم إجراؤها بكل جامعة أو بالشراكة مع الشركات والمؤسسات البحثية داخلياً وخارجياً، ويمكن الأخذ ببعضها وفقاً لأولويات كل جامعة.

رابعاً: نماذج سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة:

يتم إقرار سياسات الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة، باستخدام أحد ثلاثة نماذج:[٧٢]

١-نموذج سياسة أربعة في واحد: حيث تقوم هيئة إدارية واحدة بإقرار سياسات الملكية الفكرية وما يتعلق بالبراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وحق المؤلف. ومن بين (١٩٢) عضواً في الويبو، يستخدم هذا النموذج حوالي (٤٠٪) منهم، بما في ذلك كندا وروسيا والمملكة المتحدة. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، يتولى مكتب الملكية الفكرية بالجامعات مسؤولية قبول البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات

التجارية وتسجيلها بمكتب براءات الاختراع بالدولة التابع لها الجامعة، ويولي اهتماماً بالغاً لحق المؤلف في جميع أنحاء البلاد.

٢-**نموذج سياسة ثلاثة في واحد:** والذي يعني أن وكالة واحدة هي من تقوم بإقرار سياسات البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية، بينما يُدار حق المؤلف منفصلا. واعتمد هذا النموذج العديد من جامعات الدول المتقدمة، مثل فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين، ففي الولايات المتحدة يتولى مكتب البراءات والعلامات التجارية التابع لوزارة التجارة مسؤولية إقرار سياسات البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية، بينما يتولى مكتب حق المؤلف بمكتبة الكونغرس إقرار بسياسات حق المؤلف، وتقوم الجامعات أو العلماء المخترعين بالتواصل مع كلا المكتبين.

٣- **نموذج سياسة الإدارة المنفصلة:** ذلك النموذج يتم فيه إقرار سياسات البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف على مستوى الوكالات المختلفة. ويتبع هذا النهج جامعات عدد قليل من البلدان، مثل مصر واليونان وباكستان والسعودية

ومن ثم فإنه يمكن القول بأن قوانين وتشريعات الملكية الفكرية يتم إقرارها من جانب الدول وأن الجامعات تقوم بإقرار السياسات وتعمل بدورها كحلقة الوصل بين المبدعين والمخترعين ومكاتب براءات الاختراع في بعض الأحيان، وأنه قلما تتوافر سياسات للملكية الفكرية من قبل الجامعات داخل الدول لاسيما الدول النامية، وأن سياسات الملكية الفكرية في كافة دول العالم يمكن اعتبارها موجهاً أساس في زيادة معدلات براءات الاختراع بالجامعات، ذلك أن تيسير إجراءات التقدم ووضوح مسؤلية الجهات المنوطة به أمر على درجة كبيرة من الأهمية في تيسير عمليات التقدم والحصول على البراءات، والمتأمل لنماذج إقرار سياسات الملكية الفكرية هذه، يجد الدول التي حققت أعلى مستويات لحصول علماء منتسبين إلى جامعات على براءات اختراع كالصين والولايات المتحدة واليابان تسير وفق نموذج إقرار السياسات ثلاثة في واحد حيث تتبع سياسة فصل إدارة البراءات عن العلامات عن حقوق الملكية الفكرية، ولم تتبع مصر هذه السياسة بينما اتبعت سياسة الإدارة المنفصلة من خلال وكالات مسؤولة عن كافة ما يتعلق بالملكية الفكرية، وتتولى الجامعات مهمة التواصل معها أو توجيه المخترعين إليها.

هذا فيما يتعلق بالملكية الفكرية وسياساتها، وفيما يلي عرض للمحور الثاني المتعلق بريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

المحور الثاني: ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة:

فيما يلي ما قد يلقي الضوء على ريادة الأعمال الأكاديمية من حيث، مفهوها، مبرراتها، العوامل المؤثرة في فعاليتها، ومعاييرها وعلاقتها ببعض المتغيرات، والعلاقة بين سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

ترتبط ريادة الأعمال الأكاديمية ارتباطاً وثيقاً بأهداف الجامعات المعاصرة والتي مناطها بالدرجة الأولى التعليم والبحث وتوظيفهما لخدمة المجتمع لتعزيز المعرفة من أجل المعرفة. ومن ثم يتم النظر إلى الجامعات من منظور نفعي يتضمن المساعدة في التحسين المادي التدريجي للمجتمع من خلال مخرجات البحث العلمي.

تنوعت الرؤى التقليدية والمعاصرة حول مفهوم ريادة الأعمال الأكاديمية، ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين عرفت ريادة الأعمال الأكاديمية بأنها مبادرات تهدف إلى إنشاء مشاريع ريادية من خلال البحث الجامعي تم إبرازها كمحفز مهم للابتكار والنمو الاقتصادي وقد رافق هذا الاتجاه نطاق استراتيجي موسع للجامعات. وفي القرن الحادي والعشرين لم يعد يُنظر إلى الجامعات المعاصرة على أنها تقدم فقط للمجتمع الأبحاث الأساسية والعمالة الماهرة ولكن يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها محركات للنمو الاقتصادي من خلال مبادرات ريادة الأعمال الأكاديمية الفعالة لإفراز مخرج بحثي متميز وإبداعي.

أولاً: المبررات النظرية لمبادرات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات:

إن الدور الجديد للجامعات باعتبارها أدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية عزز من وظيفتها في إحداث النمو والابتكار وضاعف من أهمية تحقيق تمايز مخرجات البحث العلمي بالجامعات.

ومن ثم تمثلت مبررات مبادرات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة فيما يلي: (٧٣)

١-رعاية رأس المال الفكري: حيث تعد ريادة الأعمال السبيل الأمثل لرعاية رأس المال الفكري بالجامعات، بما يسهم في تحقيق أعلى معدلات في مجالات الابتكار ومزيد من

المنجزات العلمية. ويؤثر ذلك على رصيد الجامعات من فرص الاستثمار المعرفي، حيث تميل المعرفة إلى الامتداد عندما تكون ضمنية، ويسهم الفريق البحثي في تأصيل مفهوم رعاية رأس المال الفكري.

-تدني مستويات بعض البحوث العلمية: فقد يولد الاقتصاد قدرًا دون المستوى الأمثل من البحث والابتكار. وبالتالي فإن مخططات الدعم العام للبحث العلمي من خلال ريادة الأعمال بالجامعات لها ما يبررها.

ولقد أوضحت الأدبيات أن "الأكاديميين يواجهون ظاهرة جديدة من الضغوط لربط عملهم بشكل وثيق بالاحتياجات الاقتصادية ومن ثم فإن التركيز على مخرجات البحث العلمي، والتوجه بقوة نحو ريادة الأعمال الأكاديمية يؤدي في الواقع إلى زيادة البحث الأساسي. يحدث هذا لأن معظم "الأرباح من التسويق يتم استثمارها مرة أخرى في البحوث الأساسية" (٧٤) ومن ثم فهناك حاجة ماسة لمنح ملكية التكنولوجيا الجامعية للباحث المخترع واعتماد استراتيجية مفتوحة المصدر لإتاحة الاختراعات للجمهور. مما يعزز دور ريادة الأعمال لأكاديمية في إدارة فعالة لرأس المال الفكري بالجامعات المعاصرة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في فعالية ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة:

تتوقف فعالية ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة على العديد من العوامل التي تؤثر في بيئة النظام الجامعي، ويمكن توضيح بعضها فيما يلي: (٧٥)

١-القيادة الأكاديمية: تتطلب مؤسسات التعليم العالي سياسات وأساليب قيادية متنوعة. حيث يتعين على القائد الأكاديمي أن يعطي توجيهات لكل عضو حول كيفية أداء العمل، ويمكنهم من القيام به رغم التحديات التي يواجهها هؤلاء القادة من أجل تلبية رغبات أصحاب المصلحة وتحقيق الاستقلالية المهنية والشخصية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس لأداء عملهم بفعالية. إلا أن القائد الفعال يستخدم صلاحياته التحفيزية والتأثيرية لجعل المنظمات تتكيف أو تتبنى مختلف التغييرات التي قد تنشأ داخل أو خارج المنظمات. أي أن القائد يضع أمثلة بحثية خاصة به ويقدم التوجيه للأتباع ويحرص على تبني رؤية استراتيجية، ويضع أهدافًا واضحة ويعبر عن هذه الأهداف للجميع، بطريقة تعاونية وتحفيزية.

٢-**السياسات المؤسسية:** تعد السياسات المؤسسية إحدى العوامل المؤثرة في فعالية الريادة الأكاديمية بالجامعات المعاصرة، حيث أوضحت نتائج دراسة علمية طبقت بثمانية وأربعين دولة حول العالم حول تأثير العوامل المؤسسية في ريادة الأعمال- أوضحت أهمية العوامل المؤسسية تبعًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد وطبيعة المشروع. ففي البلاد ذات المستويات المنخفضة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والميل إلى للفساد، وغياب حكم القانون الصارم والإجراءات البسيطة يتم تشجع الريادة الأكاديمية خارج بيئة التنظيم الجامعي كمكاتب البحث الخاصة، لأنه يمكن للفساد وغياب القانون أن يساعد في إنشاء مثل هذه التنظيمات اللارسمية من خلال ضعف تطبيق الإجراءات المتعلقة بالبحث العلمي في الجامعات، والتي يطلق عليها فرصة ريادة الأعمال على حساب الريادة الأكاديمية التي تشجعها المؤسسات الرسمية، على النقيض من ذلك، في البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد عن المتوسط. (٧٦)

٣-**البيئة التنظيمية:** وتتضمن العلاقة بين الجامعة والبيئة الخارجية، وطبيعة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية والأطر والشروط التنظيمية المصممة لتعزيز الروابط بين الجامعات والفرق البحثية، وتوفير هيكل حوافز مناسب للجامعات ومأسسة هذا التعاون من خلال رسالة الجامعة. (٧٧) في ذات الوقت، يمكن للجامعات أن تسعى جاهدة لإزالة الحواجز التي تحول دون تعاون الجامعة وكلياتها لتعزيز فرص مشاركة الأكاديميين في أنشطة البحث والتطوير والابتكار.

ويعد توافر مكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات أمراً بالغ الأهمية حيث " يعتبر معظم العلماء وجودهاعنصرًا حاسمًا في النظام البيئي الأيكولوجي للريادة الأكاديمية، حيث توفر مكاتب نقل التكنولوجيا الإدارة المتميزة وتهيئة النظم البيئية للريادة الأكاديمية، ودعم فرق التدوير المبكر بالإضافة إلى الدعم المالي، والخبرة الفنية، والاتصالات بين الباحثين والمهنيين." (٧٨)

٤-**ريادة الأعمال الفردية:** وتتمثل في دوافع الأكاديمي/ العالم مثل الحاجة إلى الإنجاز والثقة بالنفس، فيمكن للأكاديمي أن يقرر مواصلة بحثه والأنشطة التعليمية، أو يمكنه متابعة أهداف جديدة مثل الثروة والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك فإن الأكاديميين غالبًا ما يكونون مدفوعين بدوافع متنوعة. بناءً على ذلك، فإن الجمع بين أنشطة ريادة الأعمال

الأكاديمية يزود الأكاديميون حاجة بإمكانية تلبية دوافعهم لأن يكونوا منخرطين في الاستشارات بدلاً من مواصلة البحث.(٧٩)

٨- **حقوق الملكية الفكرية:** تمكن حقوق الملكية الفكرية Intellectual (IPR) Property Rights من حماية الاختراعات والابتكارات والإبداعات. وتعتبر حماية الملكية الصناعية أساسية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

ولقد أوضحت إحدى نتائج دراسة علمية فيما يتعلق بسياسات الملكية الفكرية ودورها في تعزيز ريادة الأعمال الأكاديمية " أن حقوق الملكية الفكرية جزءً من نظام معقد من المعاهدات ثنائية الأطراف، والإقليمية، والمتعددة الأطراف التي لا تزال تتطور منذ القرن التاسع عشر. وتدعمها آليات وعوامل عدة تساعد واضعي النظريات والمشرعين وصانعي السياسات في الاستجابة لتحديات الواقع الحالي، كصياغة الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها من أجل تشجيع التقدم والتنمية. وتؤدي سياسات الملكية الفكرية دوراً أساسياً في إدراة البحث والتطوير وتحسين الابتكار وريادة الأعمال الأكاديمية. (٨٠)

ومن ثم فإن سياسات الملكية الفكرية تعد من العوامل المؤثرة في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، وتمارس دوراً فاعلاً في هذا الشأن بالجامعات المعاصرة.

كما أن الشركات الناشئة بالجامعات تسهم في نمو عالي للتكنولوجيا الموجهه للتصدير أو سوق متخصص، من خلال توفير وظائف معرفية مكثفة وذات أجر مرتفع، ومن ثم يتضح تأثير الملكية الفكرية تلك التي تستند إلى منتج أو خدمة مبتكرة على ريادة الأعمال الأكاديمية وتجعلها أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي من جراء التعاون والشراكة. (٨١)

وتعد الشركات الناشئة بالجامعات من جراء ريادة الأعمال الأكاديمية إحدى صور التفاعل بين الشركات والباحثين والجامعات، بما يحقق عوائد ملموسة على الاقتصاد القومي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة إنما تنطوي على عوامل بشرية تتعلق بالقيادة وهيئة العاملين وأصحاب المصلحة، وعوامل مادية كالعوامل البيئية وتتضمن البيئتين الداخلية والحارجية للتنظيم

الجامعي، وعوامل تتعلق بمخرجات البحث العلمي كحقوق الملكية الفكرية كنتاج للإبداع والابتكار الذي تسفر عنه الوظيفة البحثية للجامعة، بما يحقق التكامل بين العوامل المادية والبشرية بما في ذلك مخرجات العقل البشري، في ممارسة الأثر الإيجابي على ريادة الأعمال الأكاديمية ومخرجاتها بالجامعات المعاصرة.

ثالثاً: معايير ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة:

يرتبط انتشار المعرفة بريادة الأعمال الأكاديمية بأبعاد ومعايير متعددة لها أثر بالغ في الارتقاء بالمعرفة الجديدة والمبتكرة بما يعمل على زيادة تنافسية الجامعات في عصر الانتشار المعرفي، ويمكن أن يفسر ذلك كيف تحولت المعرفة إلى ابتكارات قابلة للتسويق، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي. من منطلق كون المعرفة الجديدة مصدراً لفرص ريادة الأعمال الأكاديمية وكونها قناة لانتشار المعرفة. حيث يمارس الأكاديميون البحث لملء الفجوة بين المعرفة الجديدة والابتكار. والتي قد تنتج من قبل جهات فاعلة مختلفة في الاقتصاد، بما في ذلك الشركات الناشئة في الجامعات للاستفادة من الفرص. (٨٢)

وتتضمن معايير ريادة الأعمال الأكاديمية خمسة أبعاد رئيسة يندرج عنها خمسة عشر معياراً فرعياً،

وتتمثل معايير ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات فيما يلي: (٨٣)

١- البعد الأول: التوجه والاستراتيجية: ويتضمن معايير(الالتزام المؤسسي- الأهداف المشتركة- التخطيط المالي)

١/١الالتزام المؤسسي: يقصد به التزامًا عامًا واستراتيجيًا بريادة الأعمال الأكاديمية. والتقييم الذاتي وكيف تتم ممارسات ريادة الأعمال باعتبارها مجالا ذو أولوية في الاستراتيجية التنظيمية .والأدلة على ذلك.

١/٢ الأهداف المشتركة: تلك الأهداف القابلة للقياس التي وضعتها الجامعة لريادة الأعمال الأكاديمية، من خلال وصف وتقييم مدى الالتزام المؤسسي، وتوافر خطط العمل للوحدات والتوصيف الوظيفي.

٣/١ التخطيط المالي: أى أن الجامعة لديها التزام مستدام، وموارد مالية كافية لتحقيق أهداف ريادة الأعمال الأكاديمية وتقارير عن الأنشطة التي تدر الدخل، وخطط الاستثمار في المرافق والأشخاص المكرسين لريادة الأعمال الأكاديمية.

وباستقراء هذا المعيار يمكن القول بأن جامعة ريادة الأعمال موجهة نحو موقع استراتيجي لتقديم مجموعة من المساهمات المجتمعية مع التركيز على الآثار الاقتصادية، بما ينعكس على الالتزام التنظيمي، والأهداف المشتركة والتخطيط المالي.

البعد الثاني: الأفراد والقدرة التنظيمية، ويتضمن معايير (القيادة- الملف الشخصي للموظفين- الحوافز والمكافآت)

١/٢ القيادة: تتحد قيم القيادة في تعزيز روح المبادرة والمخاطرة، وتمكين القادة الأكاديميون الباحثين للتفكير والعمل وتنظيم المشاريع.

٢/٢ ملف تعريف الأكاديميين: تدير الجامعة ملفها الشخصي من الأكاديميين وغير الأكاديميين لتلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية لريادة الأعمال الأكاديمية تتماشى باستمرار مع استراتيجية ريادة الأعمال بالجامعة.

٣/٢ الحوافز والمكافآت: الجامعة لديها نظام لتحفيز الموظفين للقيام بأنشطة ريادة الأعمال ودعمها، وسياسات الترويج وقائمة الحوافز والمكافآت.

وطبقاً لهذا المعيار تطور جامعة ريادة الأعمال موظفيها وقدراتها التنظيمية لتحمل المخاطر، بما ينعكس في قيادة المؤسسة، وملف تعريف الأكاديميين والحوافز والمكافآت.

٣-البعد الثالث: البيئتين الداخلية والخارجية، ويتضمن معايير (الثقافة- هياكل الدعم الداخلية- محاذاة الخدمة) (٨٤)

١/٣ الثقافة: تعزز الجامعة ثقافة تفضي إلى التفكير والعمل وتنظيم المشاريع، والقيم المشتركة والمعتقدات وقنوات التواصل الاجتماعي المخصصة لريادة الأعمال.

٢/٣ هياكل الدعم الداخلية: تمكين خدمات ومرافق الدعم الداخلي للجامعة الأفراد للتقدم خلال مراحل ريادة الأعمال الخاصة بهم (مثل التوجيه والتدريب والتمويل والمشورة ، حضانة).

٣/٣ محاذاة الخدمة: تعزز الجامعة هياكلها الداعمة الداخلية من خلال الوساطة الوصول إلى الخدمات الخارجية ، وبالتالي توفير دعم شامل لنظام ريادة الأعمال.

(مثل الخدمات الاستشارية للشركات الناشئة ومساحات العمل المشتركة ومكاتب دعم الأعمال الحكومية المحلية).

وبناء على المعيار السابق والمتعلق ببيئة الأعمال فإن جامعة ريادة الأعمال تقوم بتطوير نظام دعم شامل يمكّن الأفراد والمجموعات على الابتكار، وينعكس ذلك في ثقافة المؤسسة وهياكل الدعم الداخلية والتوافق مع الخدمات الخارجية.

٤-البعد الرابع: أنشطة التعليم والبحث، ويتضمن معايير(التعليم- البحث- أنشطة البعثات)

١/٤ التعليم: توفر الجامعة مجموعة متنوعة من الفرص للباحثين لتحسين معارفهم ومهاراتهم في مجال تنظيم المشاريع، وتقييم ريادة الأعمال الرسمية وغير الرسمية.

٢/٤ البحث: يهدف بحث الجامعة إلى دعم الاقتصاد، والمساهمة في مجال ريادة الأعمال. وتقييم كيفية ترويج الجامعة للإنتاج من المساهمات الفكرية التي لها فوائد اقتصادية محتملة (على سبيل المثال دعم نظام الابتكار الإقليمي). والمشاريع البحثية التي ساهمت بمعرفة جديدة في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية.

٣/٤ أنشطة البعثات: تتعهد الجامعة بمجموعة واسعة من الأنشطة التجارية الخارجية، وتقييم كيف يمكن جامعة للقادة الأكاديميين تسويق مواردها الفكرية والمادية ، بما في ذلك الكيانات المملوكة أو المرتبطة بالجامعة.أمثلة على دخل التراخيص والبحوث ، والمشاريع الاستشارية ، والشركات الفرعية ، وحافظة براءات الاختراع ، واستخدام المرافق التجارية.

ومن ثم يتضح أن ريادة الأعمال الأكاديمية تركز على تطوير العقليات والمهارات الريادية، وتعزز مجموعة واسعة من الفرص الوظيفية بما في ذلك ريادة الأعمال الداخلية والتوظيف الذاتي، وتوفربيئة مواتية للبحث المؤصل على مساهمات فكرية، وقابل للتسويق، بما ينعكس في تعليم الجامعة وأبحاثها وواجهتها الخارجية وأنشطتها.

٥-البعد الخامس: الابتكار والأثر: ويتضمن معايير (التحسين المستمر- التأثير داخل النظام البيئي- التأثير)

١/٥ التحسين المستمر: تحقق الجامعة تحسناً مستمراً في ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال تقييم أدائها بانتظام مقابل الأهداف؛ لرفع مستوى الأداء في التعليم والبحث، وكيف

تشجع الجامعة وتمكن الأفكار المبتكرة والتجريب. من خلال قائمة الأداء، والمؤشرات ومصادر البيانات والعمليات والسياسات المتعلقة بالأداء، والتقييم والتحسين المستمر.

٢/٥التأثير داخل النظام البيئي، تعد الجامعة من أصحاب المصلحة المؤثرين في ريادة الأعمال الأكاديمية حيث تؤثر في النهوض بسياسة وممارسة ريادة الأعمال على المستوى الإقليمي، والوطني والدولي. والتركيز على التعاون مع الشركاء الدوليين.

٣/٥ التأثير: تولد الجامعة مجموعة واسعة من الفوائد من خلال ريادة الأعمال الأكاديمية وتعمل على تحقيق تأثيرات اقتصادية أكبر في المنطقة. وتقييم الآثار غير المباشرة والمباشرة التي تحققها الجامعة. مثل عدد براءات الاختراع، والشركات الناشئة، ودعم الابتكار.

ومن ثم وطبقاً لمعيار الابتكار والأثر فإن جامعة ريادة الأعمال تعتبر أصحاب المصلحة المؤثرين في النظام البيئي لريادة الأعمال الأكاديمية هم الحافز للابتكار، كما أنها تركز على الآثار الاقتصادية الأكبر في المنطقة. بما ينعكس في نهج التحسين المستمر بالجامعة ومستوى تأثيره على أصحاب المصلحة والأثر الناتج عنه. تلك هي معايير ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة، وفيما يلي علاقة ريادة الأعمال الأكاديمية ببعض المتغيرات

رابعاً: ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية وعلاقتها ببعض المتغيرات بالجامعات المعاصرة:

تعد ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية الفعالة بالجامعات المعاصرة، نتيجة حتمية لزيادة معدلات براءات الاختراع مما يحدو بالجامعات المعاصرة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل اتخاذ الجامعة تدابير وسياسات للملكية الفكرية تزيد من توجه أعضاء هيئة التدريس والباحثين نحو ريادة الأعمال الأكاديمية، وثمة مجموعة من المتغيرات كالعمر والنوع والشهرة الأكاديمية، تدعم ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

ففيما يتعلق بمتغير العمر أوضحت نتائج إحدى الدراسات العلمية " وجود ارتباط إيجابي بين ممارسة ريادة الأعمال الأكاديمية والفئة العمرية للعلماء من رواد الأعمال الأكاديميين لصالح ذوي العمر المتقدم في المملكة المتحدة وألمانيا، وطبقاً لسياسات البحث في هذه

الدول فإنه من المرجح أن يشارك العلماء الأكبر سنًا مجموعة متنوعة من أنشطة تطوير البحث. كما أن الرأسمالية الأكاديمية أثرت بشكل غير ملائم على اختيار الباحثين الجامعيين لموضوعات البحث." (٨٥)

الأمر الذي قد يفسر تبني الدول الأجنبية سياسة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية من خلال عولمة الفرق البحثية بقيادة رئيس الفريق البحثي بغض النظر عن تنوع الجامعات التي ينتمون إليها، والمشروعات البحثية التي يقوم بإجرائها فريق بحثي، ويقابله في الدول العربية تبني فكر المدارس العلمية للرواد من العلماء من ذوي العمر المتقدم والخبرة التراكمية بالجامعات العربية. وما مخرجات الأبحاث العلمية التي تم أجراؤها بصورة جماعية من جراء مشروعات ريادة الأعمال من الشركات الناشئة داخل بعض الجامعات إلا تلبية لتوجهات تعظيم الاستفادة من توجهات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

كما أوضحت إحدى نتائج دراسة أخرى وجود ارتباط إيجابي بين شهرة أعضاء هيئة التدريس وجودة أبحاثهم وممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية، لإن انخراط ما يسمى بعلماء النجوم في أنشطة ريادة الأعمال بالجامعات يرتبط بتحسين المنتج ونتائج التوظيف واحتمالية أن يكون ذلك هو السبيل التدريجي لتحقيق السمعة الأكاديمية للقسم العلمي. (٨٦) ويعد ذلك من بين التأثيرات الإيجابية لريادة الأعمال الأكاديمية على بعض مكونات بيئة التنظيم الجامعي.

كما أوضحت دراسة علمية أخرى حول أنماط النوع الاجتماعي وريادة الأعمال الأكاديمية أن " معدلات الفجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال الأإكاديمية جاءت لصالح الذكور من بين الأكاديميين المقيمين في المملكة المتحدة عبر مجموعة واسعة من التخصصات الأكاديمية. أشارت النتائج إلى أن "القدرة على ريادة الأعمال لدى الأكاديميات. تكاد تكون نادرة، وهذا بدوره يفسر جوهر جزء من الفجوة بين الجنسين في ممارسة ريادة الأعمال الأكاديمية. بسبب الاختيارات الواعية، مثل الاختيار الذاتي حيث أن الأكاديميات الإناث مقيَّدات بشدة في فرصهن في ممارسة ريادة الأعمال الأكاديمية بسبب مركزهن الأقل رتبة، ونقص الخبرة في تنظيم المشاريع. وتوصلت إلى أن هنالك مجال للجامعات لدعم الأكاديميات من خلال تحسين تقدمهن الوظيفي، بطريقة مرنة ومتوافقة مع الحياة

الأسرية. والإعداد لفعاليات التواصل مع الباحثين التي من شأنها أن تسهم في سد الفجوة بين الجنسين في هذا السياق." (٨٧)

ومن ثم فإن الجامعات المعاصرة تحرص على تهيئة المناخ الملائم لدعم ريادة الأعمال الأكاديمية، ودراسة العوامل المؤثرة عليها؛ لتحقيق النمو في الاقتصاد المعرفي من خلال دعم مخرجات البحث العلمي، وأنها تتأثر بالعديد من العوامل المادية والبشرية، ولها العديد من التأثيرات على بيئة التنظيم الجامعي، باختلاف العمر والسمعة الأكاديمية وتباين الفجوة بين الجنسين وتوافر بعض المنشأت الداعمة كالشركات الناشئة وحاضنات الأعمال التكنولوجية، والكراسي البحثية ومكاتب نقل التكنولوجيا، تلك البيئات الأكاديمية التي تنمو في ظلها ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات لصالح لطلاب الباحثين والإبداعات العلمية.

خامساً: العلاقة بين سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة:

تنمو ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في بيئة أكاديمية مستقلة، تتطلب نوعاً من البحوث الأساسية المدفوعة بالفضول والتحدي لتحقيق التميز الدولي من أجل نمو الاقتصاد المعرفي، وتسهم مؤسسات التعليم العالي ذات المستوى العالمي في توفير المهارات لدى رواد الأعمال من الأكاديميين في مجتمع معرفي رائد، لكن باستقراء حالة الجامعات السويدية. يتضح أنه لا يمكن للجامعات السويدية أن تعمل ككيانات قانونية منفصلة بما يضمن ملكية المباني أو رأس المال أو الملكية الفكرية في ظل نظام تعليمي تابع للدولة.(٨٨)

مما يشير إلى أن توافر بيئة أكاديمية بحثية قائمة على سياسات واضحة للملكية الفكرية يؤثر على استقلالية الجامعات وتفردها، ويؤدي ذلك إلى نمو معرفي وبحثي يمكن الباحثين من الاحتفاظ بحقوق ملكياتهم الفكرية بما يسهم في تفعيل ريادة الأعمال بالجامعات.

ويسهم بناء جامعات إبداعية ونقدية وفكرية بهدف الاستثمار في إنتاج رأس مال رمزي يساعد في الحفاظ على الهيبة والتصنيفات. ويعد تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية إحدى صور القيادة غير الرسمية بالمشاركة مع جهات خارجية بالجامعات، وبهذه الطريقة فإن

رواد الأعمال الأكاديميين، كونهم أساتذة في مجالهم، بإمكانهم المساهمة في إنتاج المعرفة والحفاظ عليها وإحداث تغيير إيجابي في نمط التعليم. وقد خلصت إحدى الدراسات العلمية إلى أنه نادرًا ما تتم مصادفة مفهوم ريادة الأعمال الفكرية في الأدبيات، وستوفر هذا النوع من الريادة أساسًا لنظرية المستقبل حول القيادة والبحث والممارسة، وأن دوافع الابتكار تزيد من تميز الريادة.(٨٩)

ومن ثم فإن توافر سياسات للملكية الفكرية بالجامعات يدفع الباحثين إلى مزيد من الإبداع، الذي يسهم في حفز الأكاديميين للمشاركة في المشروعات البحثية وتفعيل ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

وحين تفتقر سياسات الملكية الفكرية إلى تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات، فإن ذلك يشير إلى توجه السياسات الجامعية نحو إدارة البحث بالنتائج. مثل هذا النظام يمنع الباحثين من الإبداع. على الرغم من أن الجامعة قد يكون لديها شراكات تشجيع البحث والابتكار، لكن اللوائح لا تتوافق مع الأنشطة البحثية التي تدار بالنتائج. (٩٠)

والخلاصة أن هناك علاقة إيجابية طردية بين توافر سياسات للملكية الفكرية بالجامعات وزيادة معدلات براءات الاختراع وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

وبنهاية الخطوة الثانية تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال الفرعي الأول من أسئلتها حول الأسس النظرية لسياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

وفيما يلي عرض تفصيلي للخطوة الثالثة من الدراسة حول سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين، وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بجامعاتها.

الخطوة الثالثة: سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية:

إن النمو الاقتصادي المتسارع في الصين وعراقة حضارتها مكناها من إقرار سياسات للملكية الفكرية تهدف إلى زيادة معدلات براءات الاختراع ضمن رؤيتها الاستراتيجية بأن تكون في موقع الصدارة في ذات المجال عالمياً، وفيما يلي ما قد يلقي الضوء على الملكية الفكرية في نموذج الصين.

وقد تم تناول هذه الخطوة من خطوات الدراسة من خلال عرض التشريعات والقوانين بشأن الملكية الفكرية وجهود مكتب براءات الاختراع الصيني، وسياسات بعض الجامعات الصينية (جامعة المدينة– جامعة هونج كونج)، وقد تم الاقتصار عليهما طبقاً لما هو موضح في حدود الدراسة، وفيما يلي توضيح ذلك بشيء من التفصيل.

أولاً: سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين:

وسوف يتم تناول السياسات من خلال إلقاء الضوء على الإطار التشريعي لسياسات الملكية الفكرية في الصين، وجهود مكتب براءات الاختراع الصيني، وجهود بعض الجامعات الصينية في مجال سياسات الملكية الفكرية، وفيما يلي توضيح ذلك:

١–الإطار التشريعي لسياسات الملكية الفكرية في الصين:

تمثل التشريعات والقوانين الموجهات لنطاق عمل السياسات بجامعات الصين، حيث لا تخلو سياسة جامعة من القوانين والتشريعات المنظمة لنطاق حقوق الملكية الفكرية بها.

وتعمل جامعات الصين وفقاً لسياسات الملكية الفكرية باعتبارها جزءً مهماً من سياسة الصين الإصلاحية للانفتاح على العالم وبناء نظاماً قانونياً اشتراكياً. وابتداء من أواخر السبعينيات من القرن الماضي، قامت الصين بصياغة قوانين ولوائح لحماية حقوق الملكية الفكرية، انصاعت لها الجامعات وشاركت الصين– من خلال خبراء ينتمون إلى جامعاتها– في الأنشطة التي نظمتها المنظمات الدولية ذات الصلة بهدف تعزيز التبادل والتعاون الدوليين في مجال الملكية الفكرية.

ففي ٣ مارس ١٩٨٠ م، قدمت حكومة الصين طلبها للقبول في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأصبحت دولة عضو اعتبارًا من ٣ يونيو ١٩٨٠، حيث تم اعتماد قانون العلامات التجارية لجمهورية الصين الشعبية في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب الصيني في ٢٣ أغسطس ١٩٨٢، اعتبارًا من أول مارس ١٩٨٣، مما يمثل بداية التأسيس المنهجي للنظام القانوني الحديث لحماية حقوق الملكية الفكرية.[٩١]

وفي ١٢ مارس ١٩٨٤ ، اعتمد الاجتماع الرابع للجنة الدائمة للمجلس الوطني السادس لنواب الشعب قانون براءات الاختراع لجمهورية الصين الشعبية ، اعتبارًا من ١ أبريل ١٩٨٥ثم حدث أنه في .في ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ ، قدمت الحكومة الصينية وثيقة

انضمامها إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأصبحت دولة عضو اعتبارًا من ١٩ مارس ١٩٨٥.صدر قانون براءات الاختراع الأول في الصين في عام ١٩٨٥ وتم تعديله مرتين (في
١٩٩٢ و ٢٠٠٠) لتوسيع نطاق الحماية، وقد مدد التعديل الأخير مدة حماية براءات الاختراع إلى عشرين سنة من تاريخ إيداع طلب براءة الاختراع. كما اشتمل القانون على الإجراءات الإدارية والقضائية. (٩٢)

وتم تبني المبادئ العامة للقانون المدني لجمهورية الصين الشعبية في الدورة الرابعة للمؤتمر الوطني السادس لنواب الشعب في ١٢ أبريل ١٩٨٦ ، اعتبارًا من ١ يناير ١٩٨٧. في هذا التشريع، تم تحديد حقوق الملكية الفكرية ككل بوضوح في القانون المدني الأساسي في الصين لأول مرة باعتبارها الحقوق المدنية للمواطنين والأشخاص الاعتباريين. أكد هذا القانون لأول مرة على حق المواطنين والأشخاص الاعتباريين في التأليف (حقوق النشر).

ومنذ عقد الثمانينيات والجامعات في نموذج الصين تنصاع لتشريعات الملكية الفكرية الدولية، وقد تم صياغة تشريعات الملكية الفكرية داخل الجامعات وفق التشريعات العامة كما عملت حكومة الصين للمساعدة في بناء بيئة دولية يتم فيها حماية الملكية الفكرية في الدوائر المتكاملة. كما تم اعتماد قانون حقوق النشر لجمهورية الصين الشعبية في الاجتماع الخامس عشر للجنة الدائمة للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني في ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتبارًا من ١ يونيو ١٩٩١ .(٩٣)

وقد أسفر عن اعتماد قانون النشر توافر تشريعات الملكية الفكرية المتضمنة بعض سياسات الملكية الفكرية في جامعات الصين.

وما هذه الجهود على مر التاريخ وعلى مدار ثلاثة عشر عاماً في سبيل مسايرة ركب التقدم في مجال إقرار سياسات للملكية الفكرية يمكن للجامعات بنموذج الصين العمل بها إيماناً بضرورة ارتقاء جامعات الصينية مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية طبقاً لمعدلات براءات الاختراع.

" وفي نوفمبر ١٩٩٠ شاركت الصين في مفاوضات أورغواي لتلبية احتياجات الانفتاح الأوسع نطاقاً، بسياسات الملكية الفكرية وقدرتها على التنفيذ الكامل لالتزاماتها الدولية". (٩٤)

ومن ثم اتخذت الصين من سياسات الملكية الفكرية- والتي تضمنتها التشريعات- وسيلة لتطبيق المعايير الدولية بشأن براءات الاختراع، إيماناً منها بقيمة الالتزام والانصياع للأعراف الدولية في هذا المجال حتى أنها ألزمت الجامعات باعتبارها إحدى المؤسسات الخدمية بسياسات الملكية الفكرية العامة في الصين وساهم ذلك في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بجامعاتها.

٢- جهود مكتب براءات الاختراع الصيني في مجال سياسات الملكية الفكرية:

أعقب تلك النهضة التي قادتها الصين في إقرار سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الاهتمام من جانب الصين المفاوضات بشأن سياسات حماية الملكية الفكرية باعتبارها أولوية لدى حكومة الصين. ويعد مكتب براءات الاختراع في الصين هو الوكالة المسؤولة عن التعامل مع القضايا التي تشمل معاهدة التعاون بشأن البراءات ، وإجراء عمليات الفحص الأولي للبراءات الدولية. (٩٥)

ومن ثم لم يتم إدخال سياسات الملكية الفكرية إلا مؤخرًا نسبيًا في الصين، وتجدر الإشارة إلي أنه مازال جزء من الطلاب بالجامعات الصينية ليس لديهم معلومات كافية بشأن الملكية الفكرية؛ لذا لم تدخر الصين وجامعاتها جهداً في سبيل التوعية والتثقيف بشأن الملكية الفكرية وسياساتها، وقد تم تدريب الموظفين المهنيين في هذا المجال. كما نظمت الصين على جميع المستويات- بما في ذلك الجامعات- منتديات للمعرفة القانونية وبرامج تدريبية من أجل التعريف الفوري بتشريعات وسياسات الملكية الفكرية، فعلى سبيل المثال حضر ملايين الأشخاص في جميع أنحاء الصين هذه التدريبات، ووصل الحضور في مقاطعة هونان وحدها إلى ٦٠٠٠٠٠ شخص، كما قامت الصين بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بإرسال باحثين إلى الخارج للدراسة أو لحضور الدورات التدريبية والندوات. كما أقامت الصين وبجهود الجامعات أكثر من ٣٠ دورة تدريبية وندوة ، حضرها أكثر من ٣٠٠٠ مواطن صيني. كما تم البدء في برامج تعليم وبحوث حقوق الملكية الفكرية في أكثر من ٧٠ مؤسسة للتعليم العالي في جميع أنحاء البلاد. وفي عام

١٩٨٦ ، تم إنشاء أول مركز تعليمي وبحثي لحقوق الملكية الفكرية في جامعة الصين الشعبية، حيث تم تسجيل التخصصات غير القانونية للدراسة للحصول على الدرجة الثانية في حقوق الملكية الفكرية، ثم تأسست كلية حقوق الملكية الفكرية بجامعة بكين في عام ١٩٩٣ على أساس الإنجازات التي حققتها في التدريس والبحث في هذا الصدد. وتم تشكيل نظام تعليمي لتدريب الموظفين المحترفين في هذا المجال للحصول على درجاتهم العلمية والماجستير أو الدكتوراه بشكل تدريجي في الصين، مما أسهم في توفير مجموعة من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في مجال الملكية الفكرية. (٩٦)

ومن ثم يمكن القول بأن جامعات الصين شاركت في تطبيق سياسات الدولة في مجال الملكية الفكرية في نشر المعرفة والتعليم والتدريب والبحث.

كما أنه قبل عام ٢٠١٨م، كانت سياسات إدارة البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف كنواتج للملكية الفكرية تدار على التوالي من طرف مكتب الدولة للملكية الفكرية؛ ومكتب العلامات التجارية التابع للإدارة الحكومية للصناعة والتجارة، الإدارة الوطنية لحق المؤلف. وفي مارس ٢٠١٨م أعيدت هيكلة مكتب الدولة للملكية الفكرية في الصين ليضم البراءات والعلامات التجارية، في حين ظل حق المؤلف من مسؤولية الإدارة الوطنية لحق المؤلف . (٩٧)

ومن ثم فإن الصين تتبع سياسة ثلاثة في واحد في مجال الملكية الفكرية بما أسهم في فصل العلامات التجارية عن حقوق المؤلف وذلك ساعد على إيجاد سمعة للمنتج بصرف النظر عن أسس إبداعه، وقد يكون ذلك ضمن العوامل المؤثرة في تحقيق الصين وجامعاتها لموقع الصدارة عالمياً في في معدلات براءات الاختراع من خلال سياسات عامة للملكية الفكرية.

كما أقرت جامعات الصين سياسة التعاون في الابتكار طبقاً لسياسة الدولة في هذا المجال، وكان نتاجاً لهذ السياسة، أن أفرزت الصين نظاماً يضمن إشراك الجهات البحثية والجامعات في حماية حقوق الملكية الفكرية وإمداد المجتمع الصيني بالمتخصصين في ذات المجال، وليس أدل على ذلك من نموذج مركز بحثي مشترك بالتعاون بين إحدى الجامعات الصينية وإحدى الشركات العالمية، وفيما يلي عرض ذلك النموذج للإفادة منه في تطوير نماذج بجامعات مصرية على غرار النموذج الصيني.

٣- جهود بعض الجامعات الصينية في مجال سياسات الملكية الفكرية:

سياسات الملكية الفكرية بالجامعات الصينية، عبارة عن سياسات عامة مستمدة من سياسات الصين كدولة في مجال الملكية الفكرية، وتعد هذه السياسات على المستوى المحلى للصين، إطار عمل موحد تنتهجه كافة المؤسسات الحكومية بما في ذلك الجامعات.

وتؤكد سياسات الملكية الفكرية بالجامعات الصينية على " الاعتراف المتزايد بقيمة الملكية الفكرية، ومعايير الحصول على براءات الاختراع أو البرامج. وتوعية أعضاء هيئة التدريس والطلاب بقضايا الملكية الفكرية، وتعليم الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. إلا أنه نادراً ما يكون منهجيًا منتظمًا، وفي معظم الحالات لتعليمها تأثير ضئيل. وكذلك ما يتعلق بشروط النشر. وتقديم طلبات براءات الاختراع من سياسات." (٩٨)

كما " أدركت الجامعات الصينية ضرورة اتخاذ تدابير لتعديل السياسات التحفيزية لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية والتي أقرتها الدولة. وذلك بدلاً من مكافأة أصحاب طلبات الحصول على براءات الاختراع وبدأت في إقرار سياسات مالية. " (٩٩)

تمثلت جهود جامعة المدينة ومقرها مدينة كولوون تونغ بالصين في مجال سياسات الملكية الفكرية في تشكيل لجنة نقل المعرفة Knowledge Transfer Committee (KTC)، وإقرار سياسة للملكية الفكرية، وتتعلق سياسة الملكية الفكرية بجامعة المدينة بثلاثة جوانب للملكية الفكرية، وهي (حق المؤلف- براءات الاختراع- والتصاميم المسجلة- العلامات التجارية والخدمية)، وتعكس السياسة القوانين الحالية في الصين والمتعلقة بالملكية الفكرية، وتتضمن تعريفات، ونطاق عمل السياسة، وحق المؤلف والحقوق الاستئثارية وحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الاحتكار والملكية الصناعية والتعاون الدولي، ومدة منح البراءة ٢٠ عاماً، والاختراعات القابلة للحماية والأهلية والمصروفات مئتي ألف دولار في مدة قد تصل إلى٣ سنوات، والتصاميم المسجلة وغيرها ومدتها خمسة عشر عاماً، وملكية المعلومات والمعارف، وملكية الشعارات والعلامات وتخضع سياسة جامعة المدينة للمراجعة من وقت لآخر. وتختص لجنة نقل المعرفة ("KTC") في الجامعة بتفسير هذه السياسة. (١٠٠)

ومن ثم يمكن القول بان جامعة المدينة وظفت سياسة للملكية الفكرية أكدت على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتصاميم والعلامات التجارية، ودعمت سياسة التعاون الدولى في مجال الملكية الفكرية والتعاون في البحث والتطوير، وأثر ذلك على تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بها.

كما أن هناك جهود من جانب الجامعة الصينية بهونج كونج في مجال سياسات الملكية الفكرية، وتتمثل في تشكيل لجنة الإدارة والتخطيط Management and Planning Committee (M APC)، حيث أقرت سياسة للملكية الفكرية وقد تم تحديثها حتى عام٢٠٢٠م، واشتملت على آليات تنفيذ السياسة وتعريفات وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها وتسويق الملكية الفكرية، وتم تصدير السياسة برسالة الجامعة التي تضمنت " تعزيز رفاهية مواطني هونغ كونج، والصين ككل ، والمجتمع العالمي الأوسع. ومجموعة من الأهداف المتمثلة في ريادة الأعمال من خلال مركز دولي للتميز البحثي، ورعاية الابتكار ونقل المعرفة للنهوض بالإنسانية، وتسهيل نطاق وجودة أبحاث الجامعة، وحماية الملكية الفكرية. واحترام حقوق الملكية الفكرية [١٠١]

يتضح من سياسة الملكية الفكرية بالجامعة الصينية أن هناك لجنة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة السياسة، وأنها تتوافق مع رسالة الجامعة في توجهها نحوريادة الأعمال الأكاديمية، مما دفع الجامعة للاهتمام بالمركز الدولي للتميز البحثي والذي يحقق فعالية ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال الشراكات البحثية بين مؤسسات البحث العلمي والشركات.

كما تضمنت سياسة الملكية الفكرية بالجامعة الصينية عدداً من السياسات من بينها سياسة الخصوصية، والتعاون، والإفصاح عن المخترعات، تحديد الأعمال القابلة للحماية، وتكاليف الحصول على البراءة، والمنفعة العامة، وإجراءات التعامل مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وتسويقها، وتقاسم الدخل، حيث تشترك الجامعة في إيرادات التسويق التي تتلقاها من تسويق الملكية الفكرية مع المبدعين بعد خصم نسبة المبدع، حيث تحصل الجامعة نسبة ٦٠٪ من المتبقي، بينما تحصل الكلية على ٤٠٪ من الرصيد المتبقي ولها الحق في، ويستمر تقاسم الدخل طالما يتم تلقي الدعم من الجامعة، بما في ذلك بعد انتهاء عمل المخترع وبعد وفاته، وسياسة تضارب المصالح [١٠٢]

وبناء على ما سبق عرضه مما اشتملت عليه سياسة الملكية الفكرية من سياسات فرعية أكدت على توضيح إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية وسياسة تقاسم الدخل وتشارك الإيرادات والتسويق لمخرجات البحث من أعمال إبداعية تستحق الحماية بحقوق الملكية الفكرية. ويؤثر على الجانب الآخر في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية.

ثانياً: ممارسات تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية:

فيما يلي عرض لبعض ممارسات تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالصين، والتي تمثل في جوهرها انعكاسات لتأثير تنفيذ سياسات الملكية الفكرية بالجامعات الصينية.

وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسة علمية إلى أن " جامعة مدينة هونج كونج بدأت في تحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية، وتحقيق رؤيتها كجامعة ريادية تقدمية في أواخر التسعينيات. من خلال إحداث تغيير نوعي في مساهماتها في التنمية الاقتصادية بتوفير الموارد البشرية والمعرفة الجديدة، والاضطلاع بدور أكثر وضوحا في تسويق المعرفة من خلال زيادة براءات الاختراع، والترخيص للقطاع الخاص، وحضانة الشركات الناشئة والشركات المنبثقة. وأن التركيز المستمر على تطوير القدرة على التعاون البحثي أثر إيجاباً على توجهها نحو ريادة الاعمال الأكاديمية، وأن نقل التكنولوجيا بالجامعة ليس غاية في حد ذاتها ولكن وسيلة لتعزيز البحث والتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص. كما أوضحت النتائج أن الجامعة تمتلك القوة التحفيزية في مواجهة توقعات الصناعة المتزايدة. (١٠٣)

يتضح مما أشارت إليه نتائج الدراسة سالفة الذكر التأثير بالغ الأهمية لسياسات التحفيز والبحث والتطوير والتعاون الدولي بجامعة هونج كونج على تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعة من خلال ممارسات نقل التكنولوجيا ومخرجات الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال التكنولوجية وتسويق المعرفة.

وفي بعض الجامعات الشهيرة مثل جامعة تسينغهوا في الصين، والتي تضم أكثر الباحثين تطورًا في مجال المعرفة، يمكن اعتبار التقنيات المتقدمة والناتجة عن الشراكات البحثية الناشئة بين الجامعة والشركات– جوهر الكفاءة للشراكة الناجحة. لأن ريادة الأعمال الأكاديمية تؤكد على ارتباط التكنولوجيا بالسوق بدرجة عالية، ومن ثم طورت

جامعات قائمة على الأبحاث مثل جامعة تسينغهوا قدراتها في أبحاث أكثر تنافسية وأنشطة التطوير، بما في ذلك التقنيات الرئيسية التي يتطلبها سوق العمل، وهي مهد شركات التكنولوجيا في الصين.(١٠٤)

كما يمثل نموذج مركز الأبحاث المشترك بين جامعة تسينغهوا – وشركة مايكروسوفت العالمية لأبحاث الابتكار والملكية الفكرية، نموذجاً متميزاً في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية: بجامعة تسينغهوا وقد تم إنشاؤه في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣، تحت رعاية كلية Tsinghuaللحقوق وشركة Microsoft مركزا لأبحاث الابتكار وسياسات حماية الملكية الفكرية، ويستهدف تعزيزنظم حماية الملكية الفكرية في الصين.

وقد قام مركز الأبحاث بتكوين قاعدته في كلية الحقوق في جامعة تسينغهوا ، حيث قام بممارسة دور فاعل في تشجيع ودعم ريادة الأعمال والابتكار، مما أثر على توافر مناخ داعم لريادة الأعمال الأكاديمية، حيث قام المركز بتجميع فريق بحثي أكثر كفاءة ، لديه قدرات نظرية وخبرات عملية عالية المستوى. وأنتدب أعضاءه من جامعات ومعاهد بحثية وشركات مرموقة، وقد مارس المركز مهامه في مجالات البحث والتدريس والتبادل الأكاديمي والمشاركة الاجتماعية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، وعمل علي تعزيز حماية الملكية الفكرية في الصين. ومراعاة اهتمامات الصناعة والاتجاه الدولي المتطور لحقوق الملكية الفكرية، واتخذ من أنشطته وسيلة لتحقيق تبادلًا أكاديميًا مكثفًا ومؤتمرات في ذات المجال (١٠٥)

اهتمت المشاريع البحثية للمركز بالقضايا ذات الأولوية لقوانين الملكية الفكرية ، وتم تحديدها من خلال التوصيات الداخلية وإقتراحات الأطراف ذات الصلة بالمركز. وتم إجراء أبحاث شاملة من قبل فريق المركز المحترف كما يتم عرض نتائج البحث من خلال تقارير سردية عالية الجودة. ويتم نشر نتائج البحث وتقديمها إلى متخذي القرار للتشاور حول كيفية العمل في ضوء تلك النتائج.بما ساهم في تحقيق الريادة الأكاديمية لجامعة تسينغهوا عن طريق ربط البحث العلمي بتطبيقاته لخدمة المجتمع.

يتم رعاية إسهامات الباحثين من قبل مركز الأبحاث المشتركة لجامعة تسينغهوا وشركة مايكروسوفت (مركز الابتكار والملكية الفكرية وقانون الملكية الفكرية). لاستيعاب الآراء الأكاديمية الممتازة التي يقدمها رواد الأعمال من الأكاديميين، وانعكاس أحدث تقدم في

البحث، وعرض أحدث مستوى من النظام القانوني والتطور النظري في مجال الملكية الفكرية. (١٠٦)

ويزخر مركز أبحاث الملكية الفكرية، بجامعة تسينغهوا بإنضمام كافة الباحثين في مجال حقوق الملكية الفكرية للمشاركة فيما يخص البحث في الموضوعات المتعلقة بها، بحيث تعكس المشاركات ومساهمات الباحثين في الإنجازات الأكاديمية لهم وللمركز، بما يسهم في ريادة أعمال أكاديمية.

ويعد ذلك وسيلة لتدعيم التعاون الدولى وربط المركز بأحدث المستجدات في مجاله، وتفعيلاً للريادة الأكاديمية في خدمة تدويل البحث العلمي والتطوير.

كما يتوافر بالمركز نظاماً لنشر الأبحاث العلمية والمؤتمرات وما هذا النظام لنشر الأفكار والمنجزات العلمية في مجال الملكية الفكرية إلا حرصاً من جامعة تسينغهوا على مشاركة قطاع الإنتاج في توفير مخرجات للبحث العلمي في مجال الملكية الفكرية بما يوفر تنفيذاً واقعياً لسياسة التعاون في الابتكار، والتعاون الدولي في مجاله، بما يسهم في زيادة معدلات براءات الاختراع في الصين لتبقى في صدارة الدول الحاصلة على أعلى نسب لبراءات الاختر اع في العالم.

وعليه فإن التعاون في البحث بين جامعة تسينغهوا ومثيلاتها من الجامعات التكنولوجية في الصين أحد أهم عوامل نجاح ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية.

وعلى النقيض من ذلك أنه نظراً لضعف توافر سياسة واضحة لحقوق الملكية الفكرية بجامعة بكين فإن ذلك انعكس سلباً على توجهات ريادة الأعمال الأكاديمية، ومما يؤكد ذلك ما توصلت إليه نتائج دراسة علمية بناءً على بيانات من المسح المؤسسي لمديري الخدمات المهنية في ٨٨١ من الكليات والجامعات الصينية، التي أجريت في إطار مشروع "تعزيز سياسات توظيف خريجي الجامعات في الصين "التي تقوم بها كلية الدراسات العليا معهد اقتصاديات التعليم بجامعة بكين، " حيث أوضحت نتائج تحليل الوضع الراهن لريادة الأعمال الأكاديمية بكليات الصين، أنه على الرغم من أن خريجي الجامعات في الصين لديهم مستوى عال من التوجهات الريادية، والرغبة الريادية إلا أن ممارسة ريادة الأعمال الأكاديمية أضحت أقل من المتوسط، وأن فرصة ريادة الأعمال أعلى في جامعات غرب الصين عنها في باقي الجامعات الصينية." (١٠٧)

ووفقاً لما سبق فإن ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات ترتبط ارتباطاً طردياً بتوافر سياسات الملكية الفكرية للجامعة منفصلة عن السياسات العامة لدولة الصين في مجال الملكية الفكرية.

وما هذه الممارسات في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية سوى إسهاماً في زيادة معدلات براءات الاختراع في الصين لتظل في صدارة الدول الحاصلة على أعلى معدلات لبراءات الاختراع في العالم. هذا فيما يتعلق بتفعيل جامعات الصين لريادة الأعمال الأكاديمية، وفيما يلي الخطوة الرابعة من خطوات الدراسة وتتمثل في تحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين، وذلك على النحو التالي.

الخطوة الرابعة: عرض تحليلي لسياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين:

تتضمن هذه الخطوة بعض الأهداف الاستراتيجية التي أصلت لإقرار سياسات براءات الاختراع في الصين، ثم عرض تحليلي لهذه السياسات على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية لسياسات الملكية الفكرية في الصين:

إن الأهداف الاستراتيجية التي أفرزت سياسات براءات الاختراع، تضمن تقرير المصلحة العامة للمؤسسة التي ينتمي إليها الباحث، وتتعلق بتبني المخترعات والابتكارات، وتمكين المؤسسة من التطوير والتحسين المستمر لنظامها البحثي عبر كسب سمعة علمية جراء براعات الاختراع الصادرة بحق منتسبيها، وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي: (١٠٨)

- تزويد المبدعين والمخترعين بالحافز الملائم نظيراً لاختراعاتهم.
- تأسيس المبادئ لحماية حقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وحقوق المخترعين.
- حماية الحقوق المالية للمخترعين من اختراعاتهم لدى الجهات المنتسبين إليها.
- تطوير الإجراءات المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.
- اكتشاف المبدعين ودعمهم لتقديم مخترعات علمية.
- نشر نتائج البحوث العلمية المرتبطة بالمخترعات عالمياً.

ثانياً: أهداف إقرار سياسات الملكية الفكرية في جامعات الصين

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

١- دعم الشيوعية، وذلك من خلال: (١٠٩)

أ- توجيه سياسات الملكية الفكرية بالجامعات نحو خدمة الأهداف الشيوعية، وربط هذه السياسات بالسياسة الشيوعية للجمهورية .

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن لم تكن الصين طرفاً مشاركاً في معاهدة (بودابست) والتي تعد من أشهر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبراءات أو بحق المؤلف ، وقد يرجع ذلك إلى ربط سياسات براءات الاختراع بنظام الحكم الشيوعي في الصين والانقسام الصيني السوفيتي وتوقيع روسيا على ذات المعاهدة دعم عدم مشاركة الصين في هذه المعاهدة.

ب- ربط كفاء البحث والابتكار والتطوير في مجالهما – والمتمثل في عدد براءات الاختراع، ونسبة الانتشار، ومعدل الاستشهادات أو الاقتباسات- بمقدار الدعم الحكومي المقدم من الحكومة للجهة طالبة الحصول على براءة الاختراع.

٢- ربط سياسات براءات الاختراع بالسياسة العامة لجمهورية الصين الشعبية.

وذلك من خلال: (١١٠)

أ-تنفيذ أحد محاور استراتيجية التنمية المستدامة على مدار خمسة عشر عاماً منذ عام ١٩٩٧م فيما يتعلق بالتعليم ولاسيما التعليم الجامعي، والتي قدمها المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في الصين، طورت الحكومة المركزية "الخطة الخمسية العاشرة" للعمل الوطني بشأن البراءات لدعم دور نظام البراءات في تعزيز الابتكار بمؤسسات التعليم العالي.

تنفيذ إعانات براءات الاختراع لتحفيز ومساعدة المخترعين على الاستفادة الكاملة من نتائج البحث التكنولوجي. بهدف زيادة كمية ونوعية طلبات البراءات كليهما.

٣-نقل التكنولوجيا وإعادة ابتكار التكنولوجيا الأجنبية بالجامعات.

وذلك من خلال: (١١١)

أ- اشتراط الصين التعاون من خلال نقل التكنولوجيا بالجامعات مقابل الانتشار للمنتجات الفكرية والصناعية على أرض الصين.

ب- ربط منح براءات الاختراع لمخترعين أجانب بالالتزام بإقامة شراكة مع جامعات ومؤسسات بحثية وشركات صينية لمنح الموافقات الرسمية على منح براءات الاختراع.

ومن مجمل الأهداف سالفة الذكر لسياسات الملكية الفكرية بالصين، يمكن القول بأنه توجه استراتيجيي من الجامعات الصينية نحو تلبية توجهات الصين نحو الهيمنة الاقتصادية عالمياً، وذلك من خلال أحد أهم مورد اقتصادي لا ينضب، وهو إفراز العقل البشري بتطبيق السياسات المتعلقة بالحشد لدعم الاشتراكية، وتسييس البحث العلمي، وتمويل مشروعاته، من خلال إقرار سياسات الملكية الفكرية.

تلك هي أهم أهداف سياسات الملكية الفكرية في الصين وجامعاتها، وفيما يلي تحليل سياسات الملكية الفكرية بالصين والتي تم إقرارها لتحقيق تلك الأهداف بالصين، على ضوء معياري الشفافية – المسؤولية، وذلك على النحو التالي:

ثالثاً: تحليل سياسات الملكية الفكرية في الصين:

تمثلت سياسات الملكية الفكرية في الصين في سياسات عامة تتبعها الجامعات في نموذج الصين شأنها في ذلك شأن سائر قطاعات الدولة، وهذه سياسات تمثلت في(التحفيز، التعاون في الابتكار، الاعتراف، التعاون الدولي، دعم البحث والتطوير، التوافق، المنافسة)، وقد تم تحليلها على ضوء معياري (الشفافية – المسؤولية).وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك السياسات.

١- سياسة التحفيز:

تتمثل سياسة التحفيز في تقديم الدعم المعنوي بمنح براءات الاختراع، وما قد يترتب على ذلك من انتشار للمنتج في السوق المحلية وعوائده، وتحقيق سمعة علمية للجامعة التي ينتمي إليها الباحث.

حيث تقوم الحكومة الصينية بتطوير سياسات حوافز مناسبة لتوجيه السوق في المراحل الأولى من تطوير الصناعة ثم تنظيم السوق بمجرد أن يستقر. (١١٢)، وتنتهج الجامعات الصينية ذات النهج لتحفيز الباحثين على ممارسة الإبداع.

وعلى ضوء **معيار الشفافية** يعد استخدام سياسة التحفيز بمنح براءات الاختراع عند استيفاء شروطها لصاحب الملكية الفكرية نوعاً من أنواع الدعم المعنوي الذي يسهم في تنوع أشكال التعبير الثقافي بزيادة كم المخترعات من جراء استخدام سياسة التحفيز.

وبالنسبة لمعيار المسؤولية، فإن توظيف سياسة التحفيز تعبر عن إقتناع الجامعات الصينية بأهمية تحقيق العدالة والإنصاف ومسؤوليتها في تحفيز المبدعين والمبتكرين، فضلاً عن تأكيدها على مسؤولية صاحب البراءة عن تحمل أي أخطاء قد تظهر بما يضمن التصرف بشكل أخلاقي يمكن صاحب البراءة من إحداث تأثيرات إيجابية من جراء اختراعه على الإنسانية.

٢-سياسة التعاون في الابتكار:

تعد سياسة التعاون في الابتكار في الصين سياسة تم إقرارها لتحقيق التوازن الصحيح بين ثلاثة محركات للنمو تمثلت في، تعزيز الاكتشاف والتقنيات الجديدة، والاستثمارات في التقنيات الجديدة التي يمكن أن يكون لها مردود كبير للبلد، والمساهمة في دفع حدود التكنولوجيا العالمية، ومجالات التكنولوجيا الجديدة، مما يوفر فرصًا جديدة لأخذ زمام المبادرة. (١١٣)

فيما يتعلق بتحليل سياسة التعاون في الابتكار على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، فإنه بالنظر إلى معيار الشفافية: فإن الانفتاح على التكنولوجيا العالمية من جانب الصين عزز من توافر سياسة الشفافية، وإقرار الصين لمبدأ استيراد وتصدير التكنولوجيا كنتاج للممتلكات الفكرية، ويعد من قبيل تطبيق معيار الشفافية فيما يتعلق بالتعاون في مجال ابتكار التكنولوجيا، وقد عزز أيضاً من تداولها مع الاحتفاظ بكامل الحقوق التي تحمي الملكية الفكرية.

ويوضح التعاون في الابتكار ما أوضحته نتائج دراسة علمية حول تأثير إعانات البحث والتطوير في الصين على الاستثمار في البحث والتطوير والارتقاء التكنولوجي والنمو الاقتصادي، حيث أوضحت " دور الجامعات وبعض المؤسسات الأخرى كالشركات الخاصة والجهات الدولية في توجيه الاستثمارات لخدمة التطوير والابتكار في مجال البحث العلمي، وتأثير ذلك إيجاباً على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في الصين." (١١٤)

وبالنسبة لمعيار المسؤولية: فإن حرص الصين على تحقيق التوازن بين ثلاثة محركات للنمو من خلال تعزيز الاكتشاف والتقنيات الجديدة، والاستثمارات في التقنيات الجديدة والمساهمة في دفع حدود التكنولوجيا العالمية من خلال الشراكات البحثية مع

الجامعات، يعد من قبيل مسؤوليتها في إحداث تأثير إيجابي على الإنسانية، بينما يعد توجهها نحو اكتشاف التكنولوجيات الجديدة والاستثمارات في مجالها من قبيل المساعدة في تحسين المجتمعات المحلية بتحسين جودة المنتج، وإسهام الجامعات في إحداث تنمية مستدامة على المدى البعيد بما يحقق لها الاستدامة والريادة في مجال التعاون في الابتكار.

ويؤكد ذلك ما توصلت إليه إحدى نتائج دراسة علمية من أن " تأثير سياسات دعم البراءات بالتعاون في الابتكار على الجودة التكنولوجية لبراءات الاختراع كان كبيرًا وإيجابياً. ومع ذلك، فإن تأثير سياسات الملكية الفكرية بالتعاون في الابتكار على الجودة الاقتصادية لبراءات الاختراع الصينية كان نادراً. وأن تأثير سياسات دعم براءات الاختراع بالتعاون في الابتكار على التكنولوجيا تعتمد جودة براءات الاختراع الصينية على معدل نمو المبتكرين من ذوي الخبرة في براءات الاختراع واللذين ينتسبون إلى جامعات ذات سمعة أكاديمية، بدلاً من معدل نمو المبتكرين الجدد." (١١٥) . وهذا ما يدعم توجهات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المعاصرة نحو الأكاديميين من ذوي العمر المتقدم والخبرة التراكمية.

٣-سياسة الاعتراف:

تعد هذه السياسة النفعية جزءً مستمداً من الاتفاقيات والعقود التعاونية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وتقتضي هذه السياسة تحقيق المنفعة؛ من خلال اعتراف المجتمع ومؤسساته بالمخترعات العلمية، بمقتضى منح براءات الاختراع.

ويعد تعزيز تنفيذ استراتيجية التنمية القائمة على الابتكار في الصين أمراً يعكس مؤشرات شدة البحث والتطوير القوة التكنولوجية وجوهر القدرة التنافسية، من خلال صناديق العلوم والتكنولوجيا بالجامعات في عام ٢٠١٧ ". وبحسب ذلك إجمالي الاستثمار في البحث والتقدم في الاقتصاد وأبحاث ريادة الأعمال والإدارة، تجاوز في الصين ١.٧٦ تريليون يوان صيني في عام ٢٠١٧ ، بزيادة قدرها ١٢.٣٪ عن العام الماضي، لتحقيق النمو الاقتصادي، بزيادة مساهمة الابتكار التكنولوجي. (١١٦)

وفيما يتعلق بمعيار الشفافية: فإن الاتفاقيات والعقود التعاونية في الصين بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، والتي تقتضي تحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين

المتعاقدين تعد انفتاحاً وشفافية في تبادل المعلومات بما يفرز نتاجاً فكرياً مبدعاً يستوفي شروط منح براءات الاختراع.

وفيما يتعلق بمعيار المسؤولية فإن التعاون بين الجامعات وقطاع الإنتاج على مستوى الشركات يسهم في تحقيق المسؤولية من خلال تحقق النفع للمجتمع المحلي بالإفادة من مخرجات البحث العلمي عن طريق الاعتراف المتبادل بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الفنية، كما هو الحال في الشراكة بين مركز أبحاث جامعة تسينغهوا وشركة مايكروسوفت، كما أوضحتها الدراسة الحالية.

ويعد ما تمنحه الصين من براءات اختراع تقدم بها علماء ينتسبون لجامعات من خلال عقود تعاونية مع مؤسسات إنتاجية أمراً استلزم بموجبه حصول المبدع على حماية لحقوق ملكيته الفكرية ويعد ذلك من قبيل تحقيق لمعيار المسؤولية في مسؤولية الصين في منح الحق القانوني لصاحب البراءة.

٤-سياسة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية

أرست الصين وجامعاتها أساسًا متينًا للتعاون الدولي على المدى الطويل فعلى مستوى الدولة الصينية. وبعد الانطلاق في الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨م، قدمت الصين للدول النامية المزيد من المساعدات في أشكال أكثر تنوعا لتعزيز التنمية المشتركة. واقترحت رؤية لمجتمع عالمي من المستقبل المشترك وتقديم رؤى في حل قضايا التنمية العالمية وتنفيذ خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة، للتعاون الإنمائي الدولي، واتخاذ مبادرات جديدة وتحقيق نتائج أعظم في هذا العصر الجديد، (١١٧) ولم تكن الجامعات الصينية بمعزل عن توجهات التعاون الدولى والتعاون في مجال البحث والتطوير فقد أقرت العديد من جامعات الصين هاتبن السياستين كما هو الحال في جامعة هونج كونج وجامعة تسنغهوا.

فيما يتعلق بسياسة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية، وتحليلها على ضوء معيار الشفافية؛ فإن انفتاح جامعات الصين على جامعات الدول النامية وتحقيق التعاون في مجال اكتشاف التكنولوجيا الجديدة والاستثمار في مجالها يعد من قبيل تطبيق معيار الشفافية، كما أن التعاون الدولي من جانب الصين في مجال استراد أو تصدير أو نقل الملكية الفكرية أصدق مثال على تحقيق الشفافية.

ويعد أصدق مثال على استيراد الملكية الفكرية ما أوضحته دراسة علمية من" قيام الولايات المتحدة بضخ ضرورة ملحة جديدة في التكنولوجيا الدولية للصين. باعتبارهما جهتين فاعلتين في سياسة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية من أجل المنافسة التكنولوجية بين جامعات كلا الدولتين. (١١٨)

وعلى الرغم من ممارسة جامعات الصين للشفافية إبان بعض عمليات التعاون الدولي، إلا أن نتائج دراسة علمية أوضحت أن البيانات المضللة وعدم الإفصاح عن المخترعات كان دليلاً عن ضعف ممارسة الشفافية فيما يتعلق بالأمور المالية المرتبطة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع. مما يشير إلى أن تحقيق معيار الشفافية إبان التعاون الدولي قد لا تمارسه جامعات الصين بالدرجة الكافية والذي إذا ما تم ممارسته بالقدر الملائم قد يسهم في زيادة معدلات براءات الاختراع أكثر مما هي عليه في الصين.

وفيما يتعلق بمعيار المسؤولية، فإن سياسة التعاون الدولي التي أقرتها جامعات الصين في مجال براءات الاختراع وحماية حقوق الملكية الفكرية، تلزم الجامعات بحماية حقوق طالب البراءة من خلال سياسات تضمن إحكام الرقابة والإشراف المالي لا سيما عقب الأزمة المالية العالمية.

ففي إطار سلسلة الإصلاحات التنظيمية التي تبنتها الصين اقترحت إنشاء إشراف مالي على شكل مظلة نظام مع منظم مالي متكامل. يتكون من مركز بحوث التنمية لمجلس الدولة والمالية والاقتصادية واقترحت لجنة المؤتمر الشعبي الوطني لدمج اللجان الثلاث وإنشاء وحدة متكاملة تحت مسمى لجنة الرقابة المالية. (١١٩) ، وتشجع هذه الحماية لحقوق الملكية الفكرية– على مستوى الصين كدولة – الباحثين على تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية، باعتبار التعليم العالي قطاع ذو أولوية لتحسين الرقابة المالية.

٥–سياسات دعم البحث والتطوير:

أدت الزيادة الهائلة في نشاط الابتكار التي تزامنت مع فترة سريعة من النمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي مثل الصين إلى تجدد الاهتمام بين الأكاديميين بالجامعات وصانعي السياسات بشأن دور الدولة في تعزيز القدرات

التكنولوجية الخاصة بالدولة. وتأثير الاستثمارات العامة في البحث والتطوير التي تقوم بها الدولة على استثمارات البحث والتطوير الخاصة وآثارها الاقتصادية الأوسع. وقد تبين تأثير إعانات البحث والتطوير على استثمارات البحث والتطوير الخاصة للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم والآثار الأوسع نطاقا للتطور التكنولوجي والاقتصادي في السياق الصيني. (١٢٠)

وفيما يتعلق بتحليل سياسة دعم البحث والتطوير بجامعات الصين وتحليلها على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، **فإنه فيما يتعلق بمعيار الشفافية**، فإن دعم البحث العلمي عن طريق تلقي الإعانات، والمشروعات البحثية الممولة، والعقود التعاونية وطرح استثمارات هائلة في مجاله يحقق معيار الشفافية بتعزيز التنوع في أشكال الإبداع العلمي بالجامعات الصينية والمنجزات العلمية ذات القيمة.

ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة علمية حول تقييم تأثير سياسة دعم البحث والتطوير في الصين ودور اختلافات سمات الملكية لدراسة ما إذا كان دعم البحث والتطوير بالجامعات يمكن أن يكون بمثابة إشارة لرأس المال الاستثماري. أظهرت النتائج أن إعانات البحث والتطوير يمكن أن تسرع بشكل فعال من نمو مؤشر الابتكار بالجامعات الصينية، مع مراعاة اختلافات الملكية. (١٢١)

الأمر الذي أثر على كم وكيف مخرجات البحث العلمي وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات الصينية.

إلا أنه وطبقاً لما أشارت إليه دراسة علمية لبراءات الاختراع في الصين على مدار اثنتي وعشرين عاماً من " أن الشركات الصينية تتجه نحو تقسيم إنتاجها الابتكاري للتوصل إلى المزيد من المخترعات، وعدد أكبر من المخترعين المشتركين مقارنة بالمعتاد، وأن ذلك العدد ينمو في ديسمبر من كل عام بهدف التغلب على ما يواجه الشركات من مشكلات اقتصادية، مما يوضح ضعف فعالية الترويج السياسي للصين وسياسات دعم الابتكار بشكل عام. (١٢٢) ومن ثم فإن المعلن حول سياسة دعم الابتكار قد يفتقر إلى معيار الشفافية عند التطبيق الفعلي طبقاً لما أوضحته نتائج الدراسة سالفة الذكر.

وفيما يتعلق بمعيار المسؤولية، فإن إقرار الجامعات الصينية سياسات في مجال الملكية الفكرية لكافة الباحثين والأطراف المشاركة، بما ينعكس على إحداث تأثير إيجابي على دعم البحث والتطوير، ويعد ذلك تطبيقاً لمعيار المسؤولية.

٦-سياسة التوافق:

تنطلق هذه السياسات من توجه الجامعات نحو تحقيق التوافق بين مجالات المخترعات العلمية وأهداف البحث العلمي في استراتيجيات تلك المؤسسات، ومن ثم فإن السياسات التوافقية تعني" أن الاختراعات متوافقة مع أهداف البحث العلمي للمؤسسة التي ينتمي إليها الباحث، مما يجعلها قابلة للتسجيل أو غير قابلة. (١٢٣) ، وليس أدل على ذلك من توافر خطط بحثية بجامعات الصين أدت إلى إحداث نوع من التوافق بين مجالات وموضوعات البحث وأهداف الجامعات.

وهذه السياسة في مضمونها حماية الملكية الفكرية من جانب الجامعات أو السلطات المنوط بها منح براءات الاختراع، تلك التي تتفق وتوجهاتها المستقبلية في البحث.

وفيما يتعلق بتحليل سياسة التوافق في مجال براءات الاحتراع وحقوق الملكية الفكرية على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، **فإنه فيما يتعلق بمعيار الشفافية،** فإن الصين طبقت ذلك المعيار عندما أقرت سياسة التوافق من خلال حماية جميع أشكال التعبير الثقافي على تنوعها، وانطبق ذلك على الجامعات.

وفيما يتعلق بمعيار المسؤولية فإن توافق مخرجات البحث العلمي من مخترعات ومبتكرات مع أهداف الجامعات من إقرار أخلاقيات البحث العلمي وتوظيف البحث لخدمة المجتمع يعد أحد أولويات الجامعات الصينية ويعد أيضاً توافقاً مع معيار المسؤولية.

٧- سياسة المنافسة:

تسمح الملكية الفكرية للمستهلكين بالاختيار بين رواد الأعمال الأكاديميين المتنافسين والسلع والخدمات التي يبيعونها. لذا، فإن الملكية الفكرية هي بطبيعتها داعمة للمنافسة لأنها تضمن حماية الأصول التجارية المتباينة وغير الملموسة.

وبدون الملكية الفكرية، سيحاول المصنعون ومقدمو الخدمات الأقل كفاءة جذب العملاء عن طريق نسخ سلع وخدمات المنافسين الأكثر كفاءة. ستفقد الأخيرة أي حافز

لتحسين أو تقديم منتجات وخدمات ومعارف جديدة. المجتمع ككل سيخسر. لكن الملكية الفكرية تؤدي ذلك الدور الحاسم لضمان المنافسة فقط عندما تحمي الاختلافات الحقيقية. (١٢٤)

فيما يتعلق بتحليل سياسة المنافسة التي أقرتها جامعات الصين في مجال الملكية الفكرية على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، فإنه فيما يتعلق بمعيار الشفافية فإن المنافسة تدعم استيراد ونقل ملكية بعض الممتلكات الفكرية للإفادة منها في توفير مخرجات جديدة لنتائج البحث تتمثل في صورة منتجات ومبتكرات وهذا ما حققته جامعات الصين للعمل وفق معيار الشفافية، وليس أدل على ذلك من تصدرها قائمة مسجلي براءات الاختراع عالمياً حتى عام ٢٠٢٢م.

وفيما يتعلق بمعيار المسؤولية فإن توظيف سياسة تقاسم الدخل، والإنصاف في تقديم المقابل المادي المناسب لنقل براءة الاختراع أو الإفادة منها بأي حال، كما تسمح الملكية الفكرية بالاختيار بين رواد الأعمال الأكاديميين المتنافسين وفقاً لرؤية صاحب البراءة وأعلى عائد متوقع الحصول عليه من جانب أحد المنافسين، مما يوضح زيادة المبتكرات في بعض الجامعات الصينية ذات الشهرة العالمية والتي تمتلك علامات تجارية، عنها في جامعات أخرى، وفي ذلك كله توافقاً مع معيار المسؤولية فيما يتعلق بتطبيقات سياسة المنافسة.

وفي هذا الصدد وطبقاً لنتائج دراسة علمية حول التنمية المستدامة بالصين تعد " الاختلافات الإقليمية الكبيرة ذات تأثير إيجابي على التنمية المستدامة، كونها كبيرة في جامعات المناطق الشرقية والوسطى من الصين ولكنها غير ذات أهمية في المنطقة الغربية. علاوة على ذلك ، فإن تأثير الاختلافات في المنطقة الوسطى وجامعاتها أكبر بكثير من المنطقة الشرقية وجامعاتها. نظرًا للمنافسة، مما يوضح الحاجة إلى اغتنام فرص تطوير التكنولوجيا المالية وتوفير متابعة توجيه السياسات من أجل التنمية المستدامة. (١٢٥)

وفي إطار تحقق التنمية المستدامة تستهدف جامعات الصين تحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية بما يضمن تسويق مخرجات البحث والمحافظة على رأس المال الاستثماري.

تلك هي سياسات الملكية الفكرية في الصين، وهي سياسات عامة انتهجتها جامعات الصين، وتمثلت في سياسات(التحفيز والتعاون في الابتكار والاعتراف والتعاون الدولي في إدارة الملكية الفكرية ودعم البحث والتطوير والتوافق والمنافسة)، وقد تم تحليلها على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، ويشير التحليل سالف الذكر إلى دور متميز في توافر سياسات على درجة عالية من الشفافية وتحقق مسؤولية الجهات المعنية بشأن براءات الاختراع وحقوق الملكية في الصين وجامعاتها بما حقق ريادة أعمال أكاديمية فعالة، ونمواً متزايداً في أعداد براءات الاختراع عالمياً ما أوجد للصين مكان الصدارة عالمياً في هذا المجال بعد أن احتلته الولايات المتحدة الأمريكية قرابة أربعين عاماً.

ومن خلال العرض التفصيلي سالف الذكر لتحليل سياسات الملكية الفكرية بجامعات الصين، تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال الفرعي الثالث من أسئلتها، المتعلق بتحليل سياسات الملكية الفكرية في نموذج الصين على ضوء معياري الشفافية والمسؤولية، وفيما يلي ما قد يلقي الضوء على الخطوة الخامسة من خطوات الدراسة حول الجهود المصرية المبذولة في مجال الملكية الفكرية وسياساتها، وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

الخطوة الخامسة: الجهود المصرية المبذولة بالجامعات في مجال الملكية الفكرية وسياساتها، وريادة الأعمال الأكاديمية:

فيما يلي عرض للجهود التي بذلتها مصر في مجال الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات وتتمثل هذه الجهود فيما يلي:

أولاً: سياسات الملكية الفكرية في مصر

مصر دولة عريقة ونظامها التعليمي والبحثي يؤصل على مجموعة من السياسات والتشريعات والقوانين، وترتبط الملكية الفكرية بتميز البحث العلمي ومؤسساته، وفيما يلي ما قد يلقي الضوء على واقع الملكية في مصر من حيث الإطار التشريعي لسياسات الملكية الفكرية في مصر، وجهود مكتب براءات الاختراع المصري في مجال الملكية الفكرية، ثم واقع سياسات الجامعات المصرية في ذات المجال، وفيما يلي توضيح ذلك بشيء من التفصيل.

١- الإطار التشريعي لسياسات الملكية الفكرية في مصر:

نصت المادة (١٩) من الدستور المصري على أنه " من بين أهداف التعليم تأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار." [١٢٦] ، ويعد ذلك توجهاً أمثل على مستوى الدولة المصرية نحو المزيد من المنجزات العلمية؛ لتحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات. مما دعى بعض الجامعات المصرية إلى التوجه نحو إقرار سياسات تدعم التوجه نحو زيادة الأبحاث والمبتكرات العلمية تأصيلاً لتوظيف المنهج العلمي في التفكير بما يدعم تحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية بهدف دعم الابتكار.

كما ورد نص المادة (٢٣) من ذات الدستور " تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة وترعى الباحثين والمخترعين من خلال ريادة أعمال أكاديمية فاعلة بالجامعات. [١٢٧]

كما نصت المادة (٦٦) من ذات الدستور على أن " حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها." [١٢٨] بما يوضح حرص الدستور المصري على تشجيع الابتكار، ويحقق التعليم ذلك تطبيقاً لهذه المادة في كافة مراحله التعليمية، ومرحلة الدراسات العليا على وجه الخصوص، حيث يدفع الأكاديميون الباحثين نحو المشروعات الممولة بما يحقق ريادة أعمال أكاديمية ذات عائد اقتصادي.

كما جعل التشريع حق ملكية لكل شخص ابتكر مصنفاً أدبياً أو فنياً بمجرد ابتكاره دون حاجة لأي إجراءات شكلية، وأورد عدداً من الحقوق المعنوية والمادية، وحدد المصنفات المشمولة بالحماية، وحدد مدة الحماية بخمسين عاماً من السنة الميلادية التالية لوفاة المؤلف، وذلك .[١٢٩]طبقاً لما ورد بالمذكرة التوضيحية حول القانون العربي الاسترشادي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، فيما يتعلق بنطاق تطبيق الحماية القانونية

من العرض السابق للتشريعات و القوانين التي أقرتها وعملت بها مصر والتي أصلت لتوافر سياسات الملكية الفكرية والتي تبنت بعضها الجامعات وأثرت في النهوض بريادة الأعمال الأكاديمية وزيادة الرصيد المعرفي والإنتاجية العلمية التي أفرزت في كثير من حالاتها براءات الاختراع في مصر لعلماء ينتمون إلى جامعات مصرية، يمكن القول بأن هذه التشريعات قد لاتفي بمتطلبات تطوير سياسات الملكية الفكرية في مصر بما

يمكن الجامعات والمؤسسات العاملة في مجال الملكية الفكرية من بذل الجهد في إطار قانوني نحو دعم بحوث الملكية الفكرية وزيادة الإنجازات والمبتكرات والمخترعات وبما يمكن الجامعات من رعايتها وحمايتها.

٢- جهود مكتب براءات الاختراع المصري(EGPO)

من منطلق الجهود المصرية في إطار تحقيق رؤيتها (مصر ٢٠٣٠)، استهدف مكتب براءات الاختراع المصري طبقاً للمحور الفرعي للتعليم في رؤية مصر تحت عنوان الابتكار والمعرفة والبحث العلمي والذي تضمن ضمن أهدافه مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها" وطبقاً للهدف الفرعي " زيادة عدد براءات الختراع المسجلة محلياً ودولياً" وفقاً لمؤشر القياس الذي نص على مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال عدد براءات الاختراع" (١٣٠)

ومن ثم فإن جهود المكتب المصري لبراءات الاختراع بدأت برؤيته المتمثلة في تحقيق الريادة في دعم الابتكار والاختراع للوصول إلى مجتمع قادر على إنتاج التكنولوجيا واستخدامها على نحو فعال لتحقيق التنمية الشاملة، ورسالته المتمثلة في السعى نحو إدارة نظام براءات الاختراع بكفاءة لنشر وتعميم المعرفة وتشجيع المخترعين وحماية حقوقهم، وذلك من خلال التطور الإداري وحوكمة الأعمال، و كذلك وضع سياسات وآليات وطنية للملكية الفكرية لبراءات الاختراع بما يسهم في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع في كافة المجالات الحياتية. (١٣١)

والمتأمل لتلك الجهود والرؤية والرسالة لمكتب براءات الاختراع المصري يجدها تتجه نحو إقرار سياسات فعالة للملكية الفكرية ورغبة جادة في تحقيق الريادة لمصر ضمن أفضل عشرين دولة على مستوى العالم في معدلات براءات الاختراع، طبقاً لرؤية مصر بأن تكون مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أخذ زمام المبادرة بدمج الجامعات المصرية في نطاق المؤسسات العاملة في مجال الملكية الفكرية بالرؤى والفكر ومساهمات الريادة الأكاديمية في بناء مجتمع جامعي بحثي وريادي.

٣- جهود الجامعات المصرية في مجال سياسات الملكية الفكرية:

تمثلت جهود بعض الجامعات المصرية في مجال التأصيل لسياسات الملكية الفكرية لراغبي الحصول على براءات الاختراع المبدعين والمبتكرين من المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي في مصر.

وقد تضمنت قاعدة بيانات سياسات الملكية الفكرية المستقاة من الجامعات المصرية ثمانية جامعات هي: (عين شمس، الأسكندرية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أسيوط، بنها، بني سويف، حلوان، المنصورة. (١٣٢)

ونظراً لإنه لا يتوافر أساس نظري يضم تلك الجهود في مصر، فقد قامت الباحثة بمراجعة أدلة براءات الاختراع والسياسات المعلنة إلكترونياً ببعض الجامعات التي تضمنتها قاعدة البيانات سالفة الذكر، وذات الصلة بمكاتب حقوق الملكية الفكرية بالجامعات المصرية وهي جامعات (عين شمس، الجامعة الامريكية بالقاهرة، بنها، حلوان، المنصورة) وقد جاءت على النحو التالي:

أ-**جامعة عين شمس**: بدأت جهود جامعة عين شمس بجهود على مستوى فردي لكليتي الآداب، والتربية، وتمثلت تلك الجهود في تشكيل لجنة حقوق الملكية الفكرية على مستوى كلية الآداب، وقد تم صياغة أهداف لعمل هذه اللجنة واختصاصات ومهام لأعضائها. وقد تم رفع بعض الوثائق ذات العلاقة على موقع كلية الآداب جامعة عين شمس كقانون براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية المصري (٨٢/ لسنة ٢٠٠٢م)، وقرار رئيس مجلس الوزراء (٢٢٠٢/ لسنة ٢٠٠٦م) بشأن تعديلات بعض أحكام اللائحة التنفيذية من الكتاب الثالث لقانون براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، (٨٢/ لسنة ٢٠٠٢م) (واتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والعلمية، اللائحة التنفيذية لمعاهدة بودابست، معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. (١٣٣)

كما أصدر مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية جامعة عين شمس دليلاً لضوابط براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ٢٠١٢م. (١٣٤)

وبالإضافة إلى الإلمام الشامل بكافة التشريعات التي أصدرتها الدولة وتعديلات بعض مواد لوائحها التنفيذية، وذلك بشأن الملكية الفكرية، فقد حرصت جامعة عين شمس في الآونة الأخيرة وتحديداً في العام الجامعي ٢٠٢٢م على إعلان سياسة الملكية الفكرية،

وتضمنت خمسة عشر مادة، بدأت بتمهيد وبعض المصطلحات ذات العلاقة، نطاق تطبيق السياسة والإدارة والتسيير، والملكية الفكرية وحقوق الاستخدام والنشر وعدم الإفصاح، وعقود البحث وتعليمات مكتب الملكية الفكرية، وتسويقها، ونظام الحوافز،والاحتفاظ بالسجلات، والمعارف التقليدية، وتضارب المصالح والمنازعات والتعديل. (١٣٥)

والمتأمل لسياسة جامعة عين شمس يجد سياستي التعاون في الابتكار والتحفيز واضحتين، وما هذه السياسة التي أقرتها جامعة عين شمس في مجال الملكية الفكرية سوى تعميقاً للبعد الريادي لنقل المعرفة وتحقيق مزايا اقتصادية للجامعة، من جراء ترجمة إبداعات عقول منتسبيها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة وعائد اقتصادي إلا ما تم تسويقها.

ب-<u>الجامعة الأمريكية بالقاهرة</u>: لدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة سياسة للملكية الفكرية، تم اعتمادها من مجلس الأساتذة عام ٢٠١٤م، تضمنت الغرض من السياسة وبعض الإرشادات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب حول المبادىء والممارسات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على مبدأين أساسيين، وهما: (١٣٦)

المبدأ الأول: تعزيز الحرية الأكاديمية.

المبدأ الثاني: حماية مصالح كل المعنيين.

وتتألف السياسات من قسمين الأول: الاختراعات والبراءات والتراخيص، والثاني: سياسة حقوق التأليف والنشر، وتؤكد السياسات على تعزيز الحرية الأكاديمية، وتوفير مسار واضح لتسويق التكنولوجيا، وحماية مصالح المعنيين. وقد تم تحديد مفهوم الاختراع والبراءة. مع مراعاة النظر بشأن جميع الاختراعات المحمية ببراءة، أو تم تطبيقها بشكل كامل أو جزئي من قبل أعضاء هيئة التدريس والزائرين والباحثين والطلاب العاملين بالجامعة في مسار جامعتهم، ما لم يكن قد تلقى الطالب دعماً مالياً من الجامعة في صورة أجور أو رواتب أومنح، أو قام بأكثر من استخدام عرضي لموارد الجامعة، خارج مشاريع الفصول الدراسية، فيما يتعلق بالبحث، أو أعد البحث بتكليف من الجامعة أو بمشاركة عضو هيئة التدريس، أو قام بتمويل البحث من جهة راعية بموجب رعاية اتفاق.

كما تضمنت الوثيقة شروط السياسة، وتمثلت في: رعاية جهات خارجية أو مشروعات أو مسابقات. وأنه يجور لعضو هيئة التدريس أو الطلاب أو الموظفين المخترعين التنازل عن الحقوق للجامعة والاستفادة منها، بمساعدة مكتب نقل التكنولوجيا. (١٣٧)

وهذا ما يجسد سياستي دعم البحث والتطوير، والاعتراف بحيث يتم توظيف نتائج البحث في خدمة المجتمع، وبمشاركة الجامعة لمؤسسات إنتاجية أو بحثية خارجية.

وتعد جهود الجامعة الأمريكية بالقاهرة ضمن الجهود المتميزة على مستوى الجامعات المصرية لحرصها على إقرار سياسات ذات أطر إجرائية تضمن سلامة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية بالجامعة، بما يسهم في دعم براءات الاختراع واستمرارية تميز ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعة مستقبلاً.

ج- **جامعة بنها،**

يتوافر لدى جامعة بنها سياسة للملكية الفكرية، تم تضمينها الإصدار الأول لدليل سياسة الملكية الفكرية الصادر عن مكتب الملكية الفكرية وبراءة الاختراع جامعة بنها، وهدفت إلى ما يلي: (١٣٨)

- وضع إطار عمل لإدارة أعمال حفظ حقوق الملكية الفكرية بما يعزز حسن استغلالها.
- ضمان حقوق الأطراف المشاركة بما يشجع المبتكرين على الإفصاح عن مبتكراتهم.
- إتاحة بيئة تساعد على الإبداع والابتكار وتسهم في الارتقاء بالاقتصاد المعرفي لمصر.

وباستقراء الاهداف سالفة الذكر فإنها تدعم توجه جامعة بنها نحو ربط البحث العلمي بالصناعة من خلال تسويق مخرجاته عن طريق منح براءات الاختراع، أو بدعم مكتب (تايكو) جامعة بنها المسؤول عن نقل وتسويق التكنولوجيا؛ تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تستهدف بناء اقتصاد تنافسي متنوع، وذلك من خلال وضع آليات لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما يسهم في الإفصاح عن المبتكرات العلمية.

وقد نصت سياسة الملكية الفكرية بجامعة بنها على مجموعة من البنود منها يا يلي: (١٣٩)

- يحق للجامعة المشاركة في الأبحاث وأنشطة الغير الحصول على نسبة من العائد المالي، وتنسب براءة الاختراع للجهة الممولة ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.
- في حالة إنشاء أودية التكنولوجيا أو الحاضنات التكنولوجية أو الشركات الناشئة يجب أن تتماشى إدارتها مع سياسة الملكية الفكرية.
- في حالة وجود ممول خارجي مثل صندوق العلوم والتكنولوجيا أو جهة محلية أو دولية يمكن أن تكون صاحبة براءة الاختراع، يحدد التعاقد نسبة المشاركة وتوزيع العائد.
- في حالة منح براءة اختراع باسم الجامعة فإن الجامعة صاحبة الحق في استغلالها مع الاحتفاظ بالحقوق المالية والأدبية للمخترعين.

فضلاً عن مجموعة من البنود ذات علاقة بالنشر ومسؤلية منح البراءات وإجراءات العمل مع الشركات، والقوانين المنظمة، وآليات نشر ثقافة الملكية الفكرية وإسناد مسؤلية ذلك.

يتضح من تلك البنود سالفة الذكر توافر سياسة التعاون في الابتكار والتعاون الدولي، ضمنياً من خلال الشراكة بين الجامعة والشركات أو بين الباحث وجامعته أو جهات أخرى محلية أو دولية، وسياسة التوافق بين سياسة الملكية الفكرية وتوجهات البحث من خلال إنشاء أودية التكنولوجيا أو الحاضنات التكنولوجية والشركات الناشئة يجب أن تتماشى إدارتها مع سياسة الملكية الفكرية. وسياسة دعم البحث والتطوير من خلال الدعم المقدم من مكتب نقل التكنولوجيا بجامعة بنها، كما تتوافر سياسة الاعتراف بحق صاحب الملكية الفكرية، سواء كان فرد أو جهه وفق الحصول على الموارد.، في حين لا تتزافر سياسات التحفيز التي تعد أساس في تحفيز الغبتكار وضمان الإفصاح عن المبتكرات العلمية.

وتلبية لمتطلبات تفعيل سياسات الملكية الفكرية، أصدرت جامعة بنها دليلاً للملكية الفكرية، تضمن: [١٤٠] تعريف براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وأنواعها والمنظمة العالمية للملكية الفكرية(الويبو)، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية فى مصر، والدوافع التى أدت للنهوض ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وكيفية الإستفادة

منها، وشروط الحصول على البراءة، حيث يشترط للحصول علي البراءة في مختلف النظم القانونية أن تتوافر في الاختراع ثلاثة شروط هي : أن يكون الاختراع جديداً، وأن أن ينطوي علي خطوة إبداعية، وأن يكون قابلا للاستغلال الصناعي

كما عرض الدليل حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية، والاستثناءات والقيود الواردة علي حق المؤلف: تمثلت في حق النسخ وطباعة وتسجيل العمل وإتاحته للنشر بكل الطرق المتوفرة، وحق الأداء العلني، و نقل العمل إلي الجمهور، وحق الترجمة، وحقوق النشر.

وكذلك أوضح آليات وأماكن حماية حقوق الملكية الفكرية، وحالات القرصنة و التعدي علي حق المؤلف، وشروط حماية حق المؤلف، والحقوق المشتركة للمؤلفين، والعقوبات المقررة لجرائم براءات الاختراع. كما تضمن الدليل التشريعات والقوانين المنظمة للملكية الفكرية، والتي شملت:-

- القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٦ بشأن العلامات التجارية.
- القانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٩ بشأن براءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية.
- القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٦ بشأن العلامات التجارية .
- القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ بشأن حماية حق المؤلف و اختصاص وزارة الإعلام و الثقافة بهذا المجال
- القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات
- القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ بشأن إيداع المصنفات التي تعد للنشر

كما صدرت العديد من القرارات المنظمة لنشاط الملكية الفكرية ، فضلاً عن القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية

ومن ثم أسهم هذا الدليل الخاص ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بجامعة بنها في توضيح إجراءات إدارة نظام حماية الملكية الفكرية ودعم بعض سياسات الجامعة في هذا المجال، بما تضمنه من حقوق واضحة لطالب الحصول على براءة الاختراع، وما ذكره من قوانين للملكية الفكرية.

د- **جامعة حلوان:**

تعمل جامعة حلوان بالسياسات والخطط الاستراتيجية وبرامج حماية البيانات الشخصية، وتقوم على تنفيذها باعتبارها سياسات فاعلة في مجال الملكية الفكرية.

حيث تعمل ببنود قانون ١٥١ لسنة ٢٠٢٠بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية. (١٤١)

كما توظف سياسة التحفيز بما يضمن الحوافز للمبتكرين في مجالات العلوم والتكنولوجيا، حيث تنص المادة (٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠١٩، (١٤٢) على أنه يجوز التعاقد مع أحد المطورين لإنشاء وتنمية وترويج الوادي التكنولوجي، بما يقتضي تطبيق سياسة التعاون في الابتكار بين الجامعة والشركات التكنولوجية، كما يتضمن القرار مواد وبنود تتضمن سياسات وإجراءات إنشاء أودية وحاضنات التكنولوجيا بالجامعات بما في ذلك معايير الاحتضان والتمويل والمشاركة في الاستغلال الربحي، وتحديد مقابل الخدمة، والتنفيذ والمتابعة ورقابة الانشطة.

وتطبيقاً لتوجه الجامعة نحو حماية حقوق الملكية الفكرية بجامعة حلوان، ومواصلة لجهودها في ذات المجال تم إنشاء" المعهد القومي للملكية الفكرية، أول مؤسسة ريادية تعليمية- بحثية على مستوى مصر والشرق الأوسط في مجال الملكية الفكرية، مؤسسة علمية، تعليمية وبحثية وتدريبية، ويمثل الكلية رقم (٢٣)بجامعة حلوان – والتي صدر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٨٣) لسنة ٢٠١٦م، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٧م. ويباشر المعهد نشاطه على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، فى مجال حماية واستغلال كافة حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها فى قانون الملكية الفكرية المصري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢م، وفى إطار الدستور المصري ٢٠١٤ الذى أفرد بند كامل للملكية الفكرية وأهميتها، وكذلك سائر التشريعات ذات الصلة على الأصعدة المشار اليها، ويعمل على توظيف ذلك النشاط فى التوعية فى المجال المذكور، وفى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها. (١٤٣)

وتعد تجربة جامعة حلوان تجربة رائدة في مجال الملكية الفكرية، وقد يكون ذلك مؤشراً نحو توجهها لتحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية على مستوى الجامعة وكلياتها وأقسامها، حيث استندت إلى البحث العلمي من خلال سياسة استحداث برامج دراسية بمرحلة الدراسات العليا في مجال الملكية الفكرية الصناعية والأدبية والفنية والاستشارات ذات

العلاقة، إلا أنه من الملاحظ أنه توجد العديد من السياسات التحفيزية ودعم التكنولوجيا والابتكار، ولم تتوافر سياسة واضحة ومعلنة خاصة بالملكية الفكرية بالجامعة.

هـ-جامعة المنصورة:

أتاحت جامعة المنصورة بقاعدة بيانات الويبو سياسات الملكية الفكرية المعتمدة بتاريخ ١٨/مايو ٢٠٢٢م، وهدفت إلى " تعزيز مخرجات البحوث العلمية، وتقديم إطار قانوني وإجراءات بشان الملكية الفكرية، وحماية الملكية الفكرية وإدارتها، وتسهيل تسجيل ومراقبة الممتلكات الفكرية، وضمان توزيع المنافع الاقتصادية الناشئة عن تسويق الملكية الفكرية بطريقة عادلة، والاعتراف بمساهمات المخترعين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعزيز السمعة البحثية لجامعة المنصورة وتحقيق المنفعة العامة للبحوث العلمية." (١٤٤)، وتجسد هذه السياسة العامة للملكية الفكرية بجامعة المنصورة سياسات التعزيز، والتعاون في الابتكار ودعم البحث والتطوير والاعتراف بما يحقق عوائد اقتصادية ملموسة.

ويجسد ما أقرته جامعة المنصورة سياسة التعاون في الابتكار وتحقيق منفعة أو مكاسب مالية وتقاسمها.

كما يتوافر لدى جامعة المنصورة دليلا حديثاً لحقوق الملكية الفكرية معلن بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٠م، (١٤٥) ويشتمل على مفهوم براءات الاختراع والملكية الفكرية، وأهمية حماية الملكية الفكرية، وحق المؤلف، والعلامات التجارية، وهذا الدليل صادر عن مكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع، التابع لقطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعة المنصورة، إلا أن ذلك لم يتخطى حيز التنظير إلى مرحلة التطبيق من خلال تكوين الفرق البحثية أو الإنتاج والتسويق البحثي.

وبتحليل تلك الجهود يتضح أن سياسة الملكية الفكرية تم اعتمادها عقب نشر دليل الملكية الفكرية بعامين تقريباً، مما قلل من فرص تنفيذ السيات ومراعاة التوافق في أهداف البحث العلمي، وما رصده دليل الملكية الفكرية وبين سياسات الملكية الفكرية إلا أن تلك الجهود المبذولة من جانب جامعة المنصورة تعد مرتكزاً أساس عند تطوير هذه السياسات على ضوء نموذج الصين.،

ويعد القاسم المشترك بين الجامعات المصرية فيما يتعلق بالملكية الفكرية تكرار ورود بعض السياسات كسياسات دعم البحث والتطوير، والتعاون في الابتكار، والاعتراف،

وندرة وجود سياسات التوافق والمنافسة كسياسات واضحة للملكية الفكرية في العديد من الجامعات، مما قد يؤثر على ريادة الأعمال الأكاديمية بها.

ثانياً: واقع ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر:

للجامعات في مصر جهود واضحة في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية، وفيما يلي عرض لجهود بعض الجامعات، وما تم تنفيذه من ممارسات ريادية تكاد تتوافق مع معايير الجامعات الريادية، والتي من الممكن أن ترتقي تلك الممارسات حال توافر وتطبيق سياسات للمكية الفكرية بالجامعات في مصر، ويتمثل ذلك فيما يلي:

فيما يتعلق بجهود جامعة عين شمس في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية:

بدءً من رؤيتها التي تمثلت في أن تصبح جامعة عين شمس ذات ميزة تنافسية عالمية في إدارة منظومة ابتكارية في التعليم والبحث والمعرفة وخدمة المجتمع. مروراً بقيمها التي تمثلت في (التميز– الابتكار– الانفتاح على العالم– تكافؤ الفرص– ضمان الجودة وتقييم الاداء)، وطبقاً لأولوياتها والتي تمثلت في (ضمان الجودة وتقييم الاداء، الارتقاء بالتصنيف الدولى، دعم المستقبل المهني، البنية التحتية، بحث علمي له مردود، إشراك المجتمع والصناعة وأرباب العمل، التدويل، الابتكار، ريادة الأعمال) (١٤٧)

فإن جامعة عين شمس تعلى رؤيتها من قيمة الابتكار الذي يحمل بين طياته الإبداع والمنجزات العلمية المحمية بحقوق الملكية الفكرية والمؤصلة على سياساتها بما يحقق ريادة أعمال أكاديمية تنشأ في رحم الجامعة.

كما أشارت قيمها إلى التميز ذلك النتاج المتحقق من جراء ريادة الأعمال، والابتكار الحافز الكامن خلف ريادة الأعمال الأكاديمية، والانفتاح على العالم وهو معيار مهم يعلى من قيمة التعاون الدولى بشأن ريادة الأعمال الأكاديمية، وكذلك مضامين جودة الاداء وتقييمه والمساواة في منح الفرص البحثية والحصول على المشروعات الممولة وجميعها يحقق ممارسات فعالة لريادة الأعمال الأكاديمية.

وفيما يتعلق بأولويات جامعة عين شمس، فإن كافة أولوياتها تدعم الابتكار ومن ثم تسهم في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالتركيز على التدويل وإشراك أرباب العمل. حيث ارتأت الجامعة تحقيق التميز في برامج ريادة الأعمال والشركات المرتبطة بها (Spin– off Companies)، والتى بدأت في التواجد حالياً داخل الحرم الجامعي.

وتحقيقاً لما أقرته جامعة عين شمس من تميز في مجال الابتكار وريادة الأعمال الأكاديمية في رؤيتها ورسالتها وقيمها وأولوياتها، أنشأت جامعة عين شمس مركز الابتكار وريادة الأعمال، ويتبع إدارياً نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.

تحددت رؤية مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة عين شمس في أن يصبح الابتكار إقليميًا رائدًا ، وريادة الأعمال والإبداع محوراً ونموذج التعاون الدولي، يسهل التفكير متعدد التخصصات، مع دعم الابتكارات والتنفيذ، وأنشطة ريادة الأعمال والتعاون.

يتضح من رؤية المركز أن جهود ريادة الأعمال الأكاديمية تبدو في التعاون الدولي في مجال البحث، وتعد هذه السياسة إحدى سياسات الملكية الفكرية والتي تدعم توججهات ريادة الأعمال الأكاديمية.

بينما تمثلت رسالته في توفير أفضل بيئة ممكنة للابتكار الذي يمكّن ويحفز المشاركين والكيانات المبتكرة، وتطوير أفكارهم ومفاهيمهم وأعمالهم، وتقديم أفضل الخدمات والاستشارات الممكنة التي تساعد المشاركين على إثراءالمعرفة وتحسين مهاراتهم والوصول إليها الأهداف بطريقة مبتكرة. وتمقلت القيم التنظيمية بهذا المركز في (العمل بروح الفريق الواحد– التطوير – النجاح– الإلهام– الإبداع– التحليل) (١٤٨)

وتدعم رسالة المركز التحفيز والتطوير من أجل إثراء المعرفة في إطار من العمل الجماعي.

وقد برزت أهم أنشطة مركز الابتكار وريادة الأعمال في الخدمات الموجهة للعمل المشترك في المرحلة المبكرة لرجال الأعمال. تأجير مكتب للشركات الناشئة الموجودة. الإرشاد الفني والتشاور برامج التدريب وورش عمل خدمات الموارد البشرية. الوصول إلى التمويل للمشروعات البحثية، معلومات الأعمال والسوق. (١٤٩)

وتعد هذه الجهود التي قامت بها جامعة عين شمس ما هي إلا نتاج لأفكار إبداعية قادت المبدعين والمبتكرين إلى اكتشافات علمية دعمت من مركز جامعة عين شمس بما حقق لها تميزاً في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية.

وفيما يتعلق بجهود الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية:

التوجه نحو تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعة الامريكية بالقاهرة يعد أولوية لاسيما أن إحدى الأهداف الاستراتيجية لها تعزيز التميز التشغيلي من خلال استدامة وزيادة الابتكار ورقمنة الأنظمة والعمليات، وقد تم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي عن طريق " عقد اتفاقيات محلية وإقامة التعاون البحثي لضمان وصول الناس للمصادر الفكرية للجامعة. (١٥٠)

تم إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا وهو مكتب يدعم نقل التكنولوجيا بالجامعة والاستثمار التجاري وترخيص الاختراعات والابتكارات التي يتم التوصل إليها من خلال الأبحاث العلمية بالجامعة

ويهدف إلى تطوير سياسات واستراتيجيات وحماية الملكية الفكرية في الحرم الجامعي، وتسويق التكنولوجيا، وتوزيع الدخل الناتج، ومنح التراخيص لرواد الأعمال من الأكاديميين ذوي الإمكانات العالية للتسويق التجاري. (١٥١)

كما نفذت الجامعة الامريكية بالقاهرة برنامج منصة بدء التشغيل وهوعبارة عن برنامج يهدف لتحفيز بيئة الابتكار التكنولوجي بجمهورية مصر العربية، ويسهم في بناء قدرات رواد الأعمال من ذوي المشروعات الناشئة، مدته ثمانية أسابيع وتتبنى تنفيذه حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC Venture–Lab Startup Launchpad بدعم من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، عضو في مركز بابسون التابع لكلية بابسون بالولايات المتحدة الأمريكية Babson Collaborative for Entrepreneurship Education

وعلى صعيد الشركات الناشئة، شركة سويتيرا التكنولوجية الناشئة بالجامعة حصدت استثمارات ليصل إجمالي استثماراتها إلى ١٠ مليون دولارأمريكي. (١٥٢)

ومن ثم مثل اهتمام الجامعة الأمريكية بالقاهرة بإقرار سياسات الملكية الفكرية، أداة فاعلة لتحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية، وساهم مكتب نقل التكنولوجيا في دعم وتسويق مخرجات البحث العلمي، كما حقق الرامج والمشروعات والشركات الناشئة وسبل نشر الثقافة المختلفة ريادة أعمال أكاديمية ذات مردود مجتمعي متميز وما دلل على ذلك كم

الاستثمارات التي حققتها شركة ناشئة بالجامعة والتي تقد بما يفوق عشرة ملايين دولا أمريكي.

فيما يتعلق بجهود جامعة بنها في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية:

صاغت جامعة بنها رسالتها متضمنة التنمية المستدامة والربط مع الصناعة، وأقرت في سبيل تحقيق ذلك قيم الإبداع والابتكار والتفاعل والمشاركة المجتمعية، " وقد عملت بسياسات تشجيع الأبحاث المشتركة مع المؤسسات التعليمية والبحثية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحفيز برامج المشاركة بين الجامعة وقطاع الصناعة. ضن سياسات البحث العلمي. " (١٥٣)

وتفعيلاً لممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية أنشأت جامعة بنها مركز الابتكار وريادة الأعمال في ١٦/ فبراير ٢٠١٨م، بهدف تحسين إدارة السياسات من أجل الابتكار وقياسها، وإيجاد مشروعات جديدة، وتطبيق الأفكار الابتكارية، والبحث القابل للتطبيق، وتسجيل عشر براءات اختراع كل عام باسم جامعة بنها. (١٥٤)

كما يشير واقع مركز ريادة الأعمال بجامعة بنها إلى العديد من المعوقات التي أوضحتها نتائج دراسة تقويمية لواقع ثقافة ريادة الاعمال بجامعة بنها، من وجهة نظر طلابها، حيث توصلت إلى " قلة توافر اللوائح المنظمة للمشروعات الريادية، وأنه لا توجد قواعد تنظم العمل داخل مركز الابتكار وريادة الأعمال، وانتشار المحسوبية والوساطة بما يزثر سلباً على الرياديين وأفكارهم الإبداعية." (١٥٥)

وبالرغم من إنشاء مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة بنها إلا أنه بمراجعة موقع المركز تبين أنه لم يتم نشر أي إنجازات للمركز من خلال مشروعات أو شراكات بحثية، مما يعد مؤشراً نحو التوجه لدعم تفعيل ممارسات ريادة الأعمال بجامعة بنها.

فيما يتعلق بجهود جامعة حلوان في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية:

تمثلت جهود جامعة حلوان في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية في تدشين مجمع الابداع والبحث العلمي، للوقوف على مساحة الابداع داخل الجامعة ووضع سياسات لتعظيمها وسعى المجمع الي ان يصبح الطالب الموهوب مبدع ومنتج ومبتكر في مجتمع ديمقراطي يهدف إلى تحقيق التميز واستثمار طاقاتهم باعتبارهم مشاركين ناجحين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري. مع وضع آليات

علمية دقيقة وواضحة ومستدامة لاكتشاف الموهوبين مع إيجاد بيئة تتيح لهم البحث والابتكار.

وقد تمثلت أهداف مجمع الإبداع والبحث العلمي فيما يلي: (١٥٦)

- ربط وإدارة تجميعية للبحث العلمي والابتكار بالجامعة لتحسين بيئة البحث العلمي والرقي بمخرجاته وربطها بمشكلات المجتمع والصناعة
- تعظيم الاستفادة من المراكز البحثية والمشاريع والمعامل بالجامعة بأجهزتها وكوادرها البشرية المدربة
- تعزيز مشاريع التنمية المستدامة الداخلية والخارجية وتقديم رؤى مستقبلية مدعمة بقياسات وتدعيم وسائل

ويضم المجمع وحدتين للبحث داخلية وخارجية، وقد نظم العديد من الفعاليات وورش العمل منها الفاعليات التحضيرية لمسابقات الهاكاثون متعدد المحاور وتحديات تغير المناخ، والإبداع في البحث العلمي. وتطوير ودعم تطبيق نظام الهرم الاخضر لتقييم المباني لمواجهة أثار التغير المناخي، ودور الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة من أجل الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة ودورها في التخفيف من آثار تغير المناخ.

وبالرغم من توافر بنية تحتية داعمة للابتكار في طور النمو، وتوافر فعاليات جيدة لنشر ثقافة ريادة الأعمال، إلا أن مخرجات تلك البنية فيما يتعلق بالمجمع تكاد تكون ضئيلة مقارنة بالأهداف الاستراتيجية المحددة حيث لم يتم الاهتمام بنشر إنجازات وممارسات دعم الابتكار وريادة الأعمال، وقد لا تتوافر إنجازات لممارسات فعلية نظراً لحداثة إنشاء المجمع.

كما تم إنشاء مكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا ويهدف المكتب الى اكتشاف الابتكارات ورعاية أصحابها وتحفيز الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا وربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع، وقد قام بالعديد من الفعاليات منها التعريف بفرص تمويل المشروعات البحثية محليا ودوليا، وتقديم الدعم للباحثين فى كيفية إدارة ومتابعة المشروعات البحثية. والتعريف بالمنح المحليه و الدوليه وتقديم الدعم للتقدم للمنح. وللمكتب العديد من الإنجازات منها حصد جوائز أفضل مشروع تخرج، وأفضل شركة تكنولوجية ناشئة **Bubble** على مستوى الجمهورية، وأفضل مكتب نقل تكنولوجيا على

مستوى الجامعات المصرية، و٤ جوائز لمشروعات بحثية، و**جائزة ال Big Award** " "**الميدالية الذهبية للمعرض**، وعدد ٢ درع وجوائز وميداليات ودعم مالي لـ سبع مشروعات بحثية مقدم بمعرض الابتكار بكوريا الجنوبية.(١٥٧)

وما هذه الممارسات المتميزة في مجال ريادة الأعمال سوى بتنفيذ سياسات الملكية الفكرية التي أقرتها جامعة حلوان من خلال دعم البحث والتطوير والتعاون في مجال البحث والاعتراف وغيرها من سياسات الملكية الفكرية التي أقرتها جامعة حلوان..

فيما يتعلق بجهود جامعة المنصورة في مجال ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية:

لدى جامعة المنصورة ثلاث كيانات تنظيمية تسهم في إبراز ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية،

تمثلت في مكتب المشروعات والمنح والتعاون الدولي، ومكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع، ومكتب نقل وتسويق التكنولوجيا، وفيما يلي توضيح أهداف وممارسات التي يتم تنفيذها بها. ويهدف مكتب المشروعات والمنح إلى دعم المبتكرين من خلال ما يلي:

١- التواصل مع الهيئات والجامعات الدولية في الخارج للتعاون.

٢- إقامة شراكات تعليمية وبحثية علمية للتبادل العلمى ونقل الخبرات.

٣- تقديم الاستشارات في كيفية الحصول على التمويلات الماليه للمشاريع البحثية في المجالات التكنولوجية.

،وقد تم مشاركة المكتب كنتاج لممارسات ريادة الاعمال الأكاديمية في معرض القاهرة الدولي السادس للابتكار بعدد ست أجهزة وتم الحصول على دعم لأربعة مشروعات عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م.(١٥٨) وما هذه المشاركة إلى إلا لتنفيذ سياسات داعمة للمخترعين للإفصاح عن مبتكراتهم.

وثمة جهود وممارسات بارزة لمكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا جامعة المنصورة في مجال ممارسات متميزة في ريادة الأعمال الأكاديمية حيث يعمل المكتب على نشر ثقافة الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير البيئة الملائمة للإبداع والابتكار من خلال الدعم الفني والتقني. وقد تم تسجيل عدد (٢٤) طلب براءة اختراع ١١٪ لصالح طلاب دراسات عليا، ٧٨٪ لصالح أعضاء هيئة التدريس، ١١٪ من خارج الجامعة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١م. (١٥٩)

وهناك العديد من الانشطة التي أسفر عنها إنشاء مكتب الملكية الفكرية وبراءات الاختراع كوحدة فرعية تابعة لمكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع بجامعة المنصورة، منها الحصول على جايزتين بمعرض جينيف الدولي للابتكارات، الفوز في مسابقة أفضل الابتكارات المصرية، وجهود فريق بحثي على براءة اختراع لسماد نيتروجيني جديد كأحدث براءة اختراع بجامعة المنصورة. (١٦٠)

وقد ساهمت هذه الانشطة وتلك الإنجازات في تحقيق ريادة الأعمال من خلال جهود مكتب نقل وتسويق التكنولوجيا بتهيئة الطلاب من خلال وزش العمل والتدريبات ومعسكرات الابتكار وريادة الأعمال، وتلقي وتوزيع الدعم على المشروعات البحثية حيث تم تلقي ١٢٦ ألف جنيهاً مصرياً

لدعم ستة مشروعات بحثية لصالح كليتي الهندسة والحاسبات والمعلومات. (١٦١)

وبالرغم من كافة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق ريادة أعمال أكاديمية ومتميزة بجامعة المنصورة إلا أن نتائج التطبيق الميداني لبحث علمي حول التعليم لريادة الأعمال بجامعة المنصورة، أنه من معوقات ريادة الأعمال بجامعة المنصورة "غياب اللوائح المنظمة للمشاريع الريادية، وقلة توافر القدوة من رواد الأعمال، وضعف تقديم الحوافز التشجيعية الدافعة لتقديم الطلاب للمشاريع الريادية، وضعف مساندة الجامعة للطلاب أصحاب الأفكار الإبداعية." (١٦٢)

لذا فإنه يمكن القول بأنه تتوافر لدى بعض الجامعات المصرية كيانات تنظيمية لرعاية ريادة الأعمال بتلك الجامعات، وأن لبعضها أنشطة يمكن الاستناد إليها في تحسين مراكز تلك الجامعات في التصنيفات العالمية إلا أن معدلات براءات الاختراع تلك التي ترتبط بسياسات الملكية الفكرية والتي تعلى من مكانة الجامعة في تحقيق شراكات بحثية فاعلة تحتاج إلى مزيد من الدعم وأن بعض الجامعات تفتقر إلى سياسات الملكية الفكرية مما أضعف من ممارسات ريادة الأعمال الاكاديمية بها، ومن ثم فإن الجامعات التي تتوافر لديها سياسات واضحة ومعلنة للملكية الفكرية تحقق تميزاً في ممارسات ريادة الاعمال الاكاديمية بما يعود إيجاباً على الاقتصاد القومي المصري.

ومن ثم يمكن القول بأنه توجد أنظمة لريادة الأعمال الأكاديمية ببعض الجامعات المصرية، وتمارس الجامعات الأخرى بعض الممارسات المتعلقة بريادة الأعمال

الأكاديمية إلا أن تفعيل ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد ورعاية توجهات البحث والتطوير.

وبهذا العرض للخطوة الخامسة تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال الفرعي الرابع من أسئلتها حول الجهود المصرية المبذولة في مجال سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر، وفيما يلي ما قد يوضح سياسات الملكية الفكرية المقترحة للتطوير وآليات تنفيذها.

الخطوة السادسة: الآليات المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين.

وتتضمن الخطوة السادسة ثلاثة محاور، الأول: سياسات التطوير المقترحة، والثاني: الآليات التنفيذية المقترحة على مستوى الدولة المصرية، والثالث: الآليات التنفيذية المقترحة على مستوى الجامعات في مصر.

تعد السياسات المقترحة كبدائل لبعض سياسات الوضع الراهن في مصر في مجال الملكية الفكرية، ويمكن للجامعات– لا سيما في ظل توجه مصر نحو إنشاء بنية تحتية لإدارة الاختراعات الأكاديمية– العمل تحت لواء سياسات واضحة وموحدة للملكية الفكرية تلبي أهداف التنمية المستدامة وتحقق النمو في معدلات براءات الاختراع التي يتم تسجيلها من مصر، بما يسهم في تحقيق الريادة الأكاديمية ونمو الاقتصاد القومي المصري، خاصة وأنه يشهد تعافي في بعض القطاعات الخدمية، **وهو ما يتفق مع إحدى نتائج دراسة علمية** أوضحت أن " أنظمة الملكية الفكرية الأقوى تولد مستويات أعلى من التعقيد الاقتصادي ومن ثم فإن البلدان التي لديها مستوى من التطور أعلى من المتوسط هي وحدها التي تستطيع أن تتميز في مجال إقرار أنظمة للملكية الفكرية " [١٦٣] ، ويسهم في تحقيق مكانة مرموقة لمصر من جراء توظيف أمثل للدور الفاعل لجامعاتها. وتحقيق فعالية ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال تنفيذ السياسات المقترحة للتطوير.

وتتمثل السياسات المقترحة على ضوء نموذج الصين في: (سياسات التحفيز، والتعاون في الابتكار، ودعم البحث والتطوير والتعاون في مجالهما، والاعتراف، والتوافق، والمنافسة)، **وهذه السياسات التحفيزية تكاد تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة**

علمية حول سياسات الملكية الفكرية في جامعات الصين: نظرة استراتيجية" حيث توصلت الدراسة إلى أن " الصين عمدت إلى إدارة الملكية الفكرية بسياسات عامة أسهمت في تحفيز البحث والابتكار. مثل سياسات الحوافز ودعم البحث والتطوير، واجتذاب العديد من الشركات الدولية المبتكرة للدخول في بروتوكولات تعاون. وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات في مجال الابتكار من خلال التعاون بين الشركات وتطوير العلوم والتكنولوجيا والتعاون الدولي، والاعتراف والتوافق والمنافسة."(١٦٤)، وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك السياسات والآليات التنفيذية المقترحة لتطبيقها على أرض الواقع.

المحور الأول: سياسات الملكية الفكرية المقترحة لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية للجامعات في مصر:

وفيما يلي هذه السياسات:

أولاً: سياسة التحفيز

ويمكن إقرار هذه السياسة في مجال الملكية الفكرية بالجامعات في مصر مع مراعاة العدالة في تنفيذها؛ وذلك لتوجيه السوق في المراحل الأولى بعد منح البراءة، ويمكن العمل بسياسات التحفيز؛ بهدف تحقيق نمو مستمر في ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات للمساهمة في رفع كفاءة مخرجات البحث العلمي، وتنويع أشكال التعبير الثقافي، والإفصاح عن المخترعات والمنجزات العلمية.

ثانياً: سياسة دعم البحث والتطوير

تمثل سياسة دعم البحث والتطوير عاملاً أساس في التغلب على المشكلات الاقتصادية التي قد تعتري الملكية الفكرية، من خلال تسويق مخرجات البحث وإحداث نمو اقتصادى في العائدات القومية، ويمكن أن يسهم ذلك في تحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات بما يسهم في زيادة عوائد المشاريع البحثية التي تفرزها، وتعد هذه السياسة البديل المادي لسياسة التحفيز، ويمكن توظيف الإعانات الحكومية لتسريع نمو الاستثمارات في مجال البحث والتطوير أو توجيه المزيد من الاستثمارات لخدمة أغراض البحث العلمي والتطوير، بما يحقق رعاية رأس المال الاستثماري الذي هو جوهر مبادرات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

ثالثاً: سياسة التعاون في الابتكار:

وتعد هذه السياسة بديل لسياسة دعم التكنولوجيا حيث تعمل هذه السياسة من خلال ثلاث محفزات للنمو تتمثل في تعزيز اكتشاف التكنولوجيا الجديدة، وتحقيق أعلى عوائد استثمار في مجال التكنولوجيا الجديدة بالجامعات في مصر، وتداول التكنولوجيا مع الاحتفاظ بكافة الحقوق لحماية الملكية الفكرية للباحثين المنتسبين إلى الجامعات. ويمكن لهذه السياسة أن تتحقق من خلال تيسير سبل الحصول على إعانات البحث، والارتقاء بمستوى الاستثمار والجودة التكنولوجية بالجامعات بما يؤثر إيجاباً في ريادة الأعمال الأكاديمية بها، وإفراز مبدعين على مستوى عال من الخبرة في مجال براءات الاختراع، بما يعد مجالاً خصباً لمنح ملكية التكنولوجيا للباحثين المخترعين بالجامعات المصرية بما يسمح لهم بحق منح إتاحتها للجمهور، وكذلك التعاون بين الباحث وجامعته من خلال توفير مصادر التمويل والموارد، ومن ثم تقاسم الدخل حال تسويق مخرجات البحث القابلة للحماية والتسويق.

رابعاً: سياسة التعاون في البحث والتطوير:

كإحدى السياسات البديلة لسياسة التعاون في الابتكار، تلك التي تسفر عن شراكة بناءة بين مراكز الأبحاث بالجامعات وقطاعات الإنتاج وذلك من أجل زيادة كم المخترعات ومعدلات براءات الاختراع في مصر على غرار نموذج الصين كالشراكة بين مركز أبحاث جامعة تسينغهوا وشركة مايكروسوفت. وقد يسفر ذلك عن تعميم فكرة إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية وحدائق العلوم والتكنولوجيا باعتبارهما بيئتين خصبتين ووعائين لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، كما هو الحال بالجامعة الصينية بهونج كونج.

خامساً: سياسة التعاون الدولي في إدارة الملكية الفكرية:

وتعد سياسة التعاون الدولى فيما يتعلق ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية أساس إصلاح سياسات الملكية الفكرية من منطلق التعاون على مستوى الدول أو القطاعات أو الهيئات والمؤسسات المنوط بعا حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان مرونة استيراد أو تصدير أو نقل التكنولوجيا، من أجل تحقيق الريادة الأكاديمية، ورؤى التنمية المستدامة وفق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة والتي تستهدف تعزيز الاستدامة بشتى صورها.بما يسهم في تفعيل دور ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في إدارة رأسمالها الفكري

بتكوين التحالفات بين الجامعات والكليات والأقسام المتناظرة على مستوى العالم، وذلك مثل التعاون بين الصين والولايات المتحدة من أجل توريد التكنولوجيا كثيفة الاستخدام من مكاتب براءات الاختراع العالمية. بالاستفادة من ممارسات جامعة المدينة بالصين في مجال توريد التكنولوجيا.

سادساً: سياسة الاعتراف:

تمثل هذه السياسة بديل نفعي لسياسة التوافق، وهي نتاج للعقود التعاونية التبادلية بين الجامعات– باعتبارها مؤسسات بحثية– ومؤسسات الإنتاج، بما يضمن اعتراف المجتمع المحلى والدولي بمنح البراءة لطالبيها، ويسهم أيضاً في حفز التنافسية وتوفير بيئة تكنولوجية جاذبة للبحث والتطوير. وتعد عاملاً مساعداً في تحقيق النفع للمجتمع المحلى ونمو الاقتصاد القومي عن طريق مساهمات الابتكار التكنولوجي، وهو ما تتطلبه المرحلة الحالية في مصر.

سابعاً: سياسة التوافق:

تضمن هذه السياسة إحداث التوافق بما ينعكس إيجاباً على دور ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في دعم المبدعين والمبتكرين، وذلك التوافق من الممكن أن يحدث بين أهداف مؤسسات البحث والتطوير مع المنجزات والمخترعات العلمية، وكذلك التوافق بين أعضاء فرق العمل البحثية، والتوافق بين الجامعات وشركات الإنتاج، والتوافق بين أهداف الجامعة في إحداث التنمية المستدامة وأهدافها في دعم براءات الاختراع.

ثامناً: سياسة المنافسة:

تعد سياسة المنافسة البديل الأمثل لسياسة الاختيار التي أقرتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتعمل بها مصر في الوضع الراهن بما يضمن الحق للمخترع في الاختيار من بين رواد الأعمال المتنافسين والسلع والخدمات التي يقدمونها بما يدعم المنافسة.

حيث تعمل على توجيه طالبي براءات الاختراع ذاتياً نحو رواد الأعمال المتميزين بما يضمن حماية لحقوق ملكيتهم الفكرية، بعيداً عن المنتجات والخدمات المقلدة. ومن ثم فإن سياسة المنافسة تعمل على زيادة فرص التطوير التكنولوجي من أجل التنمية المستدامة. وتوفر بيئة أكاديمية بالجامعات داعمة لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية من خلال تهيئة البيئة التنافسية بتوفير مكاتب نقل التكنولوجيا بما يعمل على دعم فرق

التدوير المبكر فضلاً عن توفير الدعم المادي والخبرة الفنية. تلك هي سياسات الملكية الفكرية المقترحة لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية، وفيما يلي عرض إجراءات تنفيذها:

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار ما تم عرضه من أطر نظرية حول سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية، وما تم تحليله من سياسات نموذج الصين، وواقع الجهود المصرية المبذولة في مجال سياسات الملكية الفكرية، تم التوصل إلى بعض الآليات التنفيذية المقترحة لتطوير سياسات الملكية الفكرية في مصر، ويمكن عرضها على النحو التالي:

المحور الثاني: آليات تنفيذ سياسات الملكية الفكرية على مستوى الدولة المصرية:

يمكن اقتراح بعض الآليات التي يمكن أن تنفذها الدولة المصرية على ضوء نموذج الصين، لاسيما المؤسسات المعنية بالتخطيط والمؤسسات التعليمية المعنية بالتطوير وتنفيذ سياسات الملكية الفكرية في مصر، تحقيقاً لرؤية تكاملية عند إقرار السياسات تقتضي تضافر جهود سائر مؤسسات الدولة المصرية لتطوير سياسات براءات الاختراع، وتتمثل الآليات فيما يلي:

أولاً: تطوير سياسات التنمية المهنية في مصر فيما يتعلق ببناء قدرات العاملين بالقطاعات الخدمية المختلفة، ومن بينها التعليم للإسهام بأفكارهم الإبداعية وجعلها قيد الدراسة في مجال الملكية الفكرية، بما ينعكس على ممارساتهم في ريادة الأعمال الأكاديمية.

ثانياً: عقد بروتوكولات وعقود تعاونية بين مؤسسات تدريب متخصصة وكافة القطاعات الخدمية بالدولة لدراسة احتياجات كل مؤسسة أو جهة بحثية من البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بالملكية الفكرية ووفقاً للأهداف الاستراتيجية لكل مؤسسة، ومجموعة القيم الحاكمة حتى تؤتي تنمية القدرات ثمارها في هذا المجال.

ثالثاً: إجراء التعاون مع المجتمع الدولي، على أن يتم تعدد الجهات والهيئات المتعاونة في ذات المجال كأن يتعاون مركز بحثي مع جامعة مع شركة إنتاج مع وزارة معنية بالتنمية الإدارية والتنمية الصناعية من أجل تحقيق هدف مشترك هو النمو الكمي مع مراعاة الكيف للأبحاث التي يمكن أن يتم تسجيلها كبراءات اختراع في مصر، وذلك في

إطار نظام إداري تنفيذي ونظام إلكتروني يتضمن قاعدة بيانات لبراءات الاختراع ولجان متخصصة لفحص الإبداعات الفكرية التي يتقدم بها الباحثون طالبي الحصول على البراءة. على أن يتم تشكيل لجنة استشارية بكل وزارة معنية لفحص الإبداعات من رواد الأعمال الأكاديميين من ذوي الخبرة في مجال البحث وأنشطة التطوير.

رابعاً: إجراء بعض التعديلات على قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حقوق الملكية الفكرية، عن طريق صياغة بعض بنود القانون وتعديلات على اللائحة التنفيذية للملكية الفكرية، وعرضها على اللجان التشريعية المختصة تمهيداً لإقرارها، كإحدى إجراءات تطوير التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية في مصر. على أن تتضمن التعديلات بند يسمح بمنح الجامعات سلطة منح البراءات لمنتسبيها بعد تسجيل البراءة بمكتب براءات الاختراع المصري.

خامساً: سن بعض التشريعات والقوانين الجديدة بما يتلاءم وتوجهات التنمية المستدامة وتحقيق المنافسة لمصر، من خلال استحداث مواد قانونية ولوائح تنفيذية بشأن حقوق الملكية الفكرية، بما يتفق مع متطلبات تطوير السياسات، على أن تكون قضية الملكية الفكرية قضية ذات أولوية استراتيجية لدى مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الإنتاجية، فيمكن أن تتقدم المؤسسات الخدمية كل في مجال القطاع الذي تنتمي إليه بمقترح قانون لتنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية في غضون موعد محدد تقترحه الوزارات المعنية على أن يتم عرض كافة مقترحات مشروعات القوانين على المجالس النيابية المختصة للانتقاء من بينها وإقرار قانون موحد وملزم للملكية الفكرية يتم العمل به بالجامعات وسائر قطاعات البحث والتطوير، وتنظم من خلاله الحقوق المتعلقة بمنح براءات الاختراع.

سادساً: التنفيذ الجاد للقانون الذي هو جوهر إقامة العدل. على أساس الواقع ووفقًا للقانون الذي يوفر المعيار بالمحاكم المختصة بحقوق الملكية الفكرية، على أن يتم النظر في القضايا بدقة وفقًا للقوانين الموضوعية والإجرائية، مع العمل بنظام المحاكم الشعبية لضمان عدم وجود أي تجاوزات بتقليد المخترعات، وإدعاء طلب الحصول على براءة اختراع. ففي الصين تم قبول ما مجموعه (٣٥٠٥) قضية بعضها لعلما منتسبين إلى الجامعات الصينية، تتعلق تلك القضايا بنزاعات حقوق الملكية الفكرية من قبل المحاكم

الشعبية في جميع أنحاء البلاد من عام ١٩٨٦م حتى نهاية عام ١٩٩٣، وكان لذلك دور بارز في حماية حقوق الملكية الفكرية.

سابعاً: إعادة هيكلة مكتب براءات الاختراع المصري ليضم هيكله التنظيمي مستشارين من الجامعات المصرية ومن قطاعات الإنتاج، ومكتب لبراءات الاختراع ومكتب للعلامات التجارية، وإدارة للإعلام، ويظل حق المؤلف من مسؤولية هيئة وطنية متخصصة لحق المؤلف. بما يسهم في إيجاد سمعة للمنتج بصرف النظر عن أسس إبداعه.

ثامناً: هيكلة إدارات متكاملة للعلامات التجارية الناتجة عن براءات اختراع بالجامعات والمركز البحثية كما هو الحال في الصين حيث أُنشئت أقسام إدارية للعلامات التجارية تابعة للمكاتب الإدارية للصناعة والتجارة على المستويات المركزية والإقليمية والمدينة والمحافظة وتحت مستوى المحافظة، حيث يوجد أكثر من (٧٠٠٠) موظف يعملون بدوام كامل في إدارة العلامات التجارية في جميع أنحاء الصين، بالإضافة إلى(٣٠٠٠٠٠) موظف بدوام جزئي.

المحور الثالث: الآليات المقترحة لتنفيذ سياسات الملكية الفكرية وتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية على مستوى الجامعات المصرية:

يمكن الاستفادة من نموذج الصين، من خلال اقتراح بعض الآليات المقترحة لتنفيذ سياسات الملكية الفكرية بما يسهم في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر وذلك من خلال مايلي:

أولاً: نشر ثقافة الملكية الفكرية وريادة الأعمال الأكاديمية وتوجيه الشعب المصري نحو الإيمان بقيمة براءات الاختراع، وبناء قدرات كافة العاملين في القطاعات الخدمية ومن بينها التعليم للإسهام بأفكارهم الإبداعية وجعلها قيد الدراسة، وكذلك دمج تعليم الملكية الفكرية مع تعليم الأداب والأخلاق بالمدارس الابتدائية وإذكاء ثقافة قائمة على مجموعة من المبادئ والقيم، وتنظيم أنشطة تعليمية مستندة إلى مواضيع محددة، والغرض هو إذكاء وعي الأطفال والشباب بالملكية الفكرية والإبتكار.

ثانياً: تحقيق التعاون البحثي بتبني سياسة التعاون في الابتكار، من خلال الجهات المسؤولة عن الملكية الفكرية على كافة المستويات الدولية والعربية والمحلية من خلال

تبادل البعثات لدعم التوجه الإيجابي نحو الملكية الفكرية، وإقرار سياساتها كما فعلت جامعات الصين حين أرسلت مواطنيها إلى خارج الصين للحصول على درجات علمية في مجال الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتأثير الإيجابي على تكوين الفرق البحثية بالجامعات والتدريب على مهارات قيادتها واكتساب كفايات ممارسة ريادة الأعمال الأكاديمية فإن ذلك يؤدى إلى تأثيرات إيجابية بالغة.

ثالثاً: إقامة دورات تدريبية وندوات يتم تنظيمها بالجامعات ولصالح كافة المواطنين المصريين على تنوع تخصصاتهم في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية (الويبو) . كما فعلت الصين من خلال عقد أكثر من (٣٠) دورة تدريبية بالجامعات الصينية، حضرها ما يقرب من (٣٠٠٠) مواطن صيني.

رابعاً: دعم بحوث الملكية الفكرية بالجامعات المصرية وتضمينها الخطط الاستراتيجية للبحث العلمي بالجامعات، تفعيلاً لريادة الأعمال الأكاديمية بها، لما لها من أثر بالغ في نمو معدلات براءات الاختراع التي يتم تسجيلها من علماء ينتسبون إلى تلك الجامعات المصرية، وبإمكان الجامعات إقرار سياسات تضمن تبادل مخرجات البحث العلمي بمقابل مادي يسهم في دعم تمويل الجامعات ذاتياً، من خلال عقد بروتوكولات شراكة مع المكاتب التابعة لهذه المنظمة سواء بمصر أو عبر الحدود، في حال منح الجامعات سلطة صلاحية منح البراءات بالتفويض من مكتب براءات الاختراع المصري.

خامساً: البدء في القبول ببرامج جديدة يتم طرحها بالجامعات المصرية كبرنامج (تعليم حقوق الملكية الفكرية) وبرنامج (إدارة حقوق الملكية الفكرية)، وذلك من خلال تكثيف جهود الجامعات المصرية لدعم ريادة الأعمال الأكاديمية في هذا المجال والاستفادة من تجارب بعض الجامعات في هذا الصدد مثل تجربة جامعة حلوان في طرح برامج للدراسات العليا في مجال حقوق الملكية الفكرية الصناعية والأدبية والفنية والاستشارات ذات العلاقة. وكذلك برنامج ماجستير القانون في الملكية الفكرية بجامعة الأسكندرية. وتحتاج مصر إلى تضافر الجهود من خلال ما يلي:

سادساً: إنشاء مركز تعليمي ومركز بحثي وكلية لحقوق الملكية الفكرية بالجامعات الكبري العريقة بمصر على غرار ما تم بجامعة بكين أعرق جامعات الصين من حيث النشأة، وذلك لتفعيل الممارسات البحثية التي تستهدف تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية.

سابعاً: إنشاء نظام لتدريب الباحثين المحترفين في مجال الملكية الفكرية للحصول على درجات علمية في ذات التخصص لتلبية كافة احتياجات القطاعات الخدمية بالمجتمع المصري، بحيث يكونوا نواة لتكوين فرق بحثية بالقطاعات الخدمية، بما ينعكس بدوره على زيادة نسب تسجيل براءات الاختراع الصادرة عن مصر في مجالات متنوعة، بما ينعكس إيجاباً على تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات المصرية.

ثامناً: إجراء دراسات متأنية لاحتياجات السوق العالمي وتوجهات البحث الدولي لاسيما في ظل تدويل التعليم العالي وتوجهات إلغاء التدويل، وذلك عند إنشاءالحاضنات التكنولوجية ومراكز الأبحاث وجامعات البحث المستقلة، **وهو ما يتفق مع دراسة (Mandrinos, S., Lim, W. M., &Other, 2022)** حول إزالة التدويل من منظور حقوق الملكية الفكرية، حيث توصلت إلى أن " إدارة الملكية الفكرية كبعد قسري مؤسسي لإلغاء التدويل، أمر مشترك بين المؤسسات التعليمية الرسمية وصانعي السياسات لتطوير فهم أكبر للعلاقة بين السياسات العامة وسياسات البحث والتطوير والشراكات البؤرية لإزالة التدويل. " [١٦٥] ، وذلك في إطار أنظمة دولية تعاونية في إطار الملكية الفكرية.

تاسعاً: تنظيم منتديات للمعرفة القانونية بالجامعات المصرية من أجل التعريف الفوري بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسات الملكية الفكرية لجميع المصريين. وذلك بعد مراجعة قانون إصدار البراءات لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية الجامعات.

عاشراً: إنشاء مراكز أبحاث مشتركة بين الجامعات والشركات في مجال الابتكار والملكية الفكرية، تضم هذه المراكز المقترح إنشاؤها فرق بحثية ذات كفاءة أكاديمية وخبرات عملية ومهنية، وتتركز أهداف هذه المراكز في البحث والتدريس والتبادل الأكاديمي وعقد المؤتمرات العلمية وإصدار النشرات الدورية والمشاركة الاجتماعية في مجال تعزيز حماية الملكية الفكرية في مصر. وذلك كنموذج مركز الأبحاث المشترك بين جامعة تسينغهوا – وشركة مايكروسوفت العالمية لأبحاث الابتكار والملكية الفكرية، بما يسهم في تفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية، ويضمن توطيد العلاقة بين الجامعة وبيئتها الخارجية على مستوى الشراكات والداخلية على مستوى التفاعلات، بما يحقق ريادة أعمال أكاديمية متميزة بالجامعات المصرية.

حادي عشر: إنشاء صناديق العلوم والتكنولوجيا مصر، لتحقيق النمو الاقتصادي، بزيادة مساهمة الابتكار التكنولوجي، وتفعيل ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية، كما هو الحال بجامعات الصين التكنولوجية.

ثاني عشر: التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية ومراكز التميز البحثي، بكافة الجامعات المصرية بما يدعم الابتكار ويحفز زيادة معدلات براءات الاختراع، ويؤثر إيجاباً على نمو الاقتصاد القومي، ويفعل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات.

وبنهاية عرض الخطوة السادسة حول آليات تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين، تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال الفرعي الخامس والأخير من أسئلتها.

المراجع

١. مصر (٢٠٠٢)، الجريدة الرسمية، **قانون رقم(٨٢)** بشأن أحكام قانون براءات الاختراع المصري ، مادة(٢٣)، بند(٣)

2. Kay, R., Nielen, S., & Schröder, C., (2018). "*SMES, Reponses to Potentially Disruptive Innovations : Dees Strategic Entrepreneurship Provide an Explanation?* Working Paper 06/18, December, p. 11

3. Gu, J., (2021). Effects of Patent Policy on Outputs and Commercialization of Academic Patents in China: A Spatial Difference-in-Differences Analysis. *Sustainability*, 2021, 13.23: 13459.

4. https://www.wipo.int/ipstats/ar/,20-2-2022

٥. جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى. ***تقرير حصاد البحث العلمى فى أرقام،*** إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من ١/ ٢٠٢١-حتى٣١/ ١٢/ ٢٠٢٢م، والخطة المستقبلية للوزارة المستقبلية للوزارة، ص ٣

٦. يمكن الرجوع إلى:

- جامعة عين شمس (٢٠٢١)، **اللائحة التنفيذية لمكافأة النشر الدولي.**

-جامعة الزقازيق (٢٠١٩)، **اللائحة التنفيذية لجوائز النشر الدولي.**

-http://postgraduate.helwan.edu.eg/?p=145,11-10-2021

٧. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠٢٠)، **نموذج سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية**، برنامج العمل والميزانية، ديسمبر، ص٩

٨. بسام سمير الرميدي (٢٠١٨)، تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب – إستراتيجية مقترحة للتحسين، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**،ج ٦، ص ص ٣٧٢- ٣٩٤.

٩. هناء محمد أحمد هيكل (٢٠٢٢)، مقومات ريادة الاعمال الرقمية بالجامعات المصرية وسبل تعزيزها في ظل جائحة كورونا : دراسة استشرافية. **مجلة كلية التربية جامعة عين شمس**.ع١ مج٤٦. ص٤٥٦،٤٥٤

١٠. عادل عبد الفتاح سلامة، مرفت صالح ناصف، حنان محمد عبد الحليم أبو غزالة (٢٠١٥)، " دور الحاضنات التكنولوجية فى إدارة البحث العلمى بالجامعات" **مجلة كلية التربية– جامعة عين شمس**، ع ٣٩، ج ٣ ، ص ١٠٣.

١١. عثمان عمران خليفة، ناصر يوسف (٢٠١٩). براءات الاختراع في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٤٨١، مارس، ص ٧٣

١٢. محمود عطا محمد, إيمان أحمد حسن , خالد السيد محمد (٢٠١٨). آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر. **مجلة كلية التربية جامعة بنها** . ع ١١٦, ص ص ٤١٢-٤٧٧، ص٤٦٩-٤٧٠

١٣. **المرجع السابق**، ص ٤٦٦

١٤. حسنية حسين عبدالرحمن (٢٠٢١)، دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق التميز البحثي بالجامعات المصرية والاسترالية والصينية: دراسة مقارنة، جامعة عين شمس، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**,مج٤٥,ع١،١٧٥-٣١٥، ص ص٢٢٠-٢٢٣،٢٢٤

١٥. أشرف محمود أحمد محمود، محمد جاد حسين أحمد (٢٠١٦)، تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية في ضوء الاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية .**التربية المقارنة والدولية**، ٢٠١٦م، ٣١٧- ٥٠٢، ص ٤٥٢

١٦. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠٢١)، **مؤشر الابتكار العالمي**: ملخص عمل، الإصدار ١٤، ص ٦

١٧. أماني السيد غبور (٢٠١٩)، رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، جامعة المنصورة، **مجلة بحوث التربية النوعية**،٥٤، ص ص ٦٣- ١٠٩ .، ص ٧٥

18. Patton, C. V., Sawicki, D. S., & Clark, J. J. (2015). *Basic methods of policy analysis and planning*. Routledge.,p.43

١٩. الصندوق الدولي للتنمية (٢٠٠٩)، **دليل التقييم: المنهجية والعمليات**، روما، إيطاليا، إبريل، ص ٢٠

٢٠. مجد الدين محمد بن يعقب الفيروزبادي (٢٠٠٥)، **القاموس المحيط**، ج٨ القاهرة، دار الحديث، ص ٤١٦

٢١. منى فريد بدران وآخرون (٢٠١٣)، **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، ص ٤.

٢٢. عبد المحسن عايض القحطاني، السيدة محمود إبراهيم (**٢٠٢٠**)، **السياسات العامة والسياسات التعليمية مدخل تكاملي**، الكويت، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٩٩

٢٣. الهيئة السعودية للملكية الفكرية (٢٠٢١)، **المعجم العربي للملكية الفكرية**، الإصدار الأول، ٢٠٢١م، ص ١٤

٢٤. جمهورية مصر العربية (٢٠٢٠)، وزارة البحث العلمي، **دليل التقدم للطلبات**، مكتب براءات الاختراع المصري ، مصر، ص٢

٢٥. العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (د.ت)، **لسان العرب**، م١، بيروت، دار صادر، د.ت ، ص ٣١

26. Hall, B. H., (2007). *Patents and patent policy*. Oxford Review of Economic Policy, 2007, 23.4: 568-587.p.1

٢٧. معجم **المعاني الجامع**، ريادة، متاح على https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

28. Jisheng, L., & Saeed, M., (2020). Determinants of Academic Entrepreneurship: a Strategic Entrepreneurship Model. *Jurnal Ilmiah Rkonomi Bisnis*, 25(3), 216-225.

29. Davey, T., Rossano, S., & Van Der Sijde, P., (2016). VAN DER SIJDE, Peter: Does context matter in academic entrepreneurship? The role of barriers and drivers in the regional and national context. The *Journal of Technology Transfer*, 41.6: 1457-1482.

30. Ibed., p.1459

٣١. ذكريا سالم سليمان إبراهيم (٢٠١٥)، تصور مقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس، **مجلة التربية**، كلية التربية- جامعة الأزهر، ع١٦٤، ج٤، يوليو، ص ص ٤٩٢- ٥٣٧

32. Zhao, Y., (2018). China's Intellectual Property System in the Process of Catch-up: with Patent in Focus. 2018.

33. Zhao, M., (2020). China's intellectual property rights policies: A strategic view. *Journal of International Business Policy*, *3*(1), 73-77.

٣٤. فاطمة زكريا محمد عبد الرازق (٢٠٢١)، تصور مقترح لحماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي في

مصر، **مستقبل التربية العربية**، مج ٢٨، ع ١٣٠، المركز العربي للتعليم والتنمية، يناير،ص ص ٢٨٤- ٢٩٠

35. Mandrinos, S., Lim, W. M., & Liew, C. S. L. (2022). LIM, Weng Marc; LIEW, Constance Sat Lin. De-internationalization through the lens of intellectual property rights. Thunderbird *International Business*, Review, 2022, 64.1: 13-24.

٣٦. أشرف محمود أحمد محمود; محمد جاد حسين أحمد. **مرجع سابق**، ص ص، ٣١٧- ٥٠٢

37. Wadhwani, R. D., Galvez-Behar, G., Mercelis, J., & Guagnini, A., (2017). Academic entrepreneurship and institutional change in historical perspective. Management & organizational history, 12(3), 175-198.

٣٨. رجب أحمد عطا محمد (٢٠٢٠)، الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال علي ضوء خبرتي كندا وسنغافورة، **المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج**، *فبراير*، ٣٢٨- ٤١٦.

39. Badilla-Meléndez, A., Del Aguila-Obra, A. R., Lockett, N., & Fuster, E., (2020).

Entrepreneurial universities and sustainable development. The network bricolage

process of academic entrepreneurs. Sustainability, 12.4: 1403.

40. Uliana, N. O., Hui, H. J., Clement, M., Solomon, E. N., & Elvis, O. K., (2021)

The impact of creativity and innovation on entrepreneurship development: evidence

from Nigeria. Open, *Journal of Business and Management*, 9.4: 1743-1770

41. Terjesen, S., (2022). Reducing higher education bureaucracy and reclaiming the entrepreneurial university. Questioning the Entrepreneurial State, 111.

42. Halilem, N., Amara, N., Olmos-Peñuela, J., & Mohiuddin, M., (2017). "To Own, or not to Own?" A multilevel analysis of intellectual property right policies' on academic entrepreneurship. **Research Policy**, 46.8: 1479-1489..

٤٣. محمد على الصالح (٢٠٢١)، إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية الممارسات والاستراتيجيات والصعوبات المقترحة، *المجلة التربوية*، مج ٣٦، ع ١٤١، ٢٠٢١، ص ص ١٢١- ١٦٢

٤٤. لويس هامس (٢٠١٢)، **أنقاض حقوق الملكية الفكرية** ، ط٣ ،المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠١٢ ، ص١٠

45. Baldwin, J., Hanel, P., & Sabourin, D., (2002). Determinants of innovative activity in Canadian manufacturing firms. In: *Innovation and firm performance. Palgrave Macmillan*, London, 2002. p. 86-111.

46. Jeong, B., (2002). Policy uncertainty and long-run investment and output across countries. *International Economic Review*, 2002, 363-392.

47. Coggio, B., & Gordon, J., (n.d.). Overview of Patent Litigation. The IP Litigator : Devoted to *Intellectual Property Litigation and Enforcement*, 11(1), 1-12.

48. Baldwin, J. R., Hanel, P., & Sabourin, D., (2001). Determinants of innovative activity in Canadian manufacturing firms. In A. Kleinknecht & P. Mohnen, (Eds.), Innovation and firm performance: Econometric explorations of survey data, *Springer*, pp. 86-111

49. Ţîţu, M., Oprean, C., Stan, S., & Ţîţu, Ş. (2017). the place and role of intellectual property policies in an advanced scientific research and education university. In: *International Conference Knowledge-Based Organization.* p. 479-488.p. 483

٥٠. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (٢٠١٢)، **نموذج سياسة الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث**، ص ٢

٥١. المملكة العربية السعودية (د.ت)، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وثيقة سياسات الملكية الفكرية الاسترشادية، ص ١٤

52. Buckinghamshire New University, (2009). Intellectual property – policy and procedures, effective from June, p.4

53. Innovation and Technology Support Office, (2013). Intellectual Property Policy, Caraga State University, p. 17

54. THE UNIVERSITY OF LEEDS, (n.d.). Intellectual Property Policy, p.4

55. Leeds Beckett University, (n.d.). Intellectual Property Rights Policy, p.1

56. Intellectual Property Policy, (2004, July). new policy approved and effective August 23, original Patent Policy 01.200 approved and effective, p.1

57. French Presidency, (2022). Marseille Declaration on International Cooperation in Rsearch and innovation (r&i), p.2

58. United Nations Economic Commission for Europe, Intellectual Property Commercialization, (2011). *Policy Options and Practical Instruments, United Nations New York and Geneva*, p. 57

59. European University Association, (2015). Research and innovation as drivers of open international cooperation,June, 2021, p.4

60. Edler, J., Cameron, H., & Hajhashem, M., (2015). The intersection of intellectual property rights and innovation policy making–a literature review.p. 54

61. Ibid, p. 57

62. Intellectual Property Policy, *Op. Cit.*, p.3

٦٣. المملكة العربية السعودية (٢٠٢١)، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، *الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية*، ص ١٠

64. Drahos, P., & Maher, I. (2004). Innovation, competition, standards and intellectual property: policy perspectives from economics and law. Information Economics and Policy, 16(1), 1-11, p. 3.

65. Anderson, R. D., & Kovacic, W. E. (2017). The application of competition policy vis-à-vis intellectual property rights: The evolution of thought underlying policy change (No. ERSD-2017-13). WTO Staff Working Paper.

66. Guo, H. (2007). *IP management at Chinese universities. Intellectual property*

management agricultural innovation: a handbook of best practices, Volumes 1 and

2, 1673-1682.p.1678

67. University of Florida (n.d.). *Intellectual Property Policy*, p. 20

68. University of Notre Dame (2015). *Intellectual Property Policy,* POLICY 5.7

Responsible Executive: Vice President for Research Responsible Office: Office of

the Provost Approved by: University Policy Committee: October, p.p. 2:4

69. University of Pretoria, University of Pretoria *Intellectual Property Policy*,n.d, p. 2

70. ȚÎȚU, Mihail Aurel (2018). *Implementing intellectual property policies in a*

Romanian State University, p. 101.

71. ACLA. (2013). Report of Chinese Lawyers' *Social Responsibility*. Retrieved from

http://www.acla.org.cn/html/xinwen/20130827/11102.html

72. JEONG, B. (2002). Policy uncertainty and long-run investment and output across

countries. *International Economic Review*, 363-392

73. S andström, C., Wennberg, K., Wallin, M. W., & Zherlygina, Y. (2018). Public

policy for academic entrepreneurship initiatives: A review and critical

discussion. The *Journal of Technology Transfer*, 43.5: 1232-1256.

74. Siegel, D. S., & Wright, M. (2015). WRIGHT, Mike. Academic entrepreneurship:

Online ISSN\2735-3192 ISSN\2682-3489

time for a rethink?. *British journal of management*, 26.4: 582-595.

75. Siddique, A., Aslam, H. D., Khan, M., & Fatima, U. (2011). Impact of academic

leadership on Faculty's Motivation and Organizational Effectiveness in Higher

Education System. *International Journal of Academic Research*, 3. p.3

76. Sendra-Pons, P., Comeig, I., & Mas-Tur, A. (2022). Institutional factors

affecting entrepreneurship: A QCA analysis. *European Research on Management*

and Business Economics, 28.3: 100187.

77. DAVEY, Todd; ROSSANO, Sue; *Op. Cit.*, 1457-1482.

78. Hayter, C. S., Nelson, A. J., Zayed, S., & O'Connor, A. C. (2018).

Conceptualizing academic entrepreneurship ecosystems: A review, analysis and

extension of the literature. *The Journal of Technology Transfer*, 43.4: 1039-1082.

79. *Ibid,* p.1462

٨٠. الأمم المتحدة (٢٠١٩)، **الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في العالم العربي**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، بيروت، لبنان، إبريل، ص ١٧

81. Tamara N. (n.d.) . *SMEs and Entrepreneurship Support Division Department for Transition and Developed ESCWA EGM on IP Systems in the Arab Region,* , p. 9

82. Lai, Y., & Vonortas, N. S. (2020). Returnee academic entrepreneurship in China. *Journal of Intellectual Capital*, *22*(1), 8-23.p.11

83. Standards and Guidelines for Entrepreneurial University Accreditation (2016). Version 1.0 | 18.10.2016,p.6

84. *Ibed.*, p.10

85. Barry, B.; Daniel, F.; (2013). SLADE, Catherine P. Research collaboration in universities and academic entrepreneurship: the-state-of-the-art. *The journal of technology transfer*, 38.1: 1-67.

86. Hayter, C. S., Nelson, A. J., Zayed, S., & O'Connor, A. C., Op.Cit, p.9

87. Abreu, M., & Grinevich, V.,.(2017). Gender patterns in academic entrepreneurship. *The Journal of Technology Transfer*, 42(4), 763-794, p.784.

88. Serger, S,. (2019): Renewing Higher Education: *Academic Leadership in Times of Transformation*, P. 73

89. Sūnelaitytė, A., & Žydžiūnaitė, V. (2014). Considerations on intellectual leadership in higher education: concept analysis. In: SOCIETY. INTEGRATION. EDUCATION. Proceedings of the *International Scientific Conference*. p. 277-284.

90. Dwi, S. (2019). Commercialization and Management of Higher Education Research Results In The Industrial Age 4.0: *Intellectual Property Rights Perspective*. Medan by the Indonesian Intellectual Property Lecturers Association (IIPLA), 2.02: 127-136.p. 134

91. Pitman B. (2005). *The Chinese legal system: Globalization and local legal culture*. Routledge, p.43

92. Alan; C. Kristina.S. (2006) *Intellectual property rights protection in China*: Litigation, economic damages, and case strategies. Corporate Counsel's Guide to Doing Business in China, p.,, 461

93. Sandeep. S. (2019). A report on WIPO-CNIPA training course on management and commercialization of intellectual property assets. *World Patent Information*, 57: 35-37.

94. Abigail, G. R.(1998). The organization of environmental protection in China. *The China Quarterly*, 156: 757-787.

95. Donald C. (2008). *China's legal system: New developments, new challenges.* Cambridge University Press, p.20

96. AHLSTROM, D; Garry B.;(2007). YEH, Kuang S. Venture capital in China: Past, present, and future. *Asia Pacific Journal of Management,* 2007, 24.3: 247-268.

97. *Ibed*, p.268.

98. AHLSTROM, D; Garry B.*; Op.Cit.*, p.260

99. Krattiger, A., Mahoney, R. T., Nelsen, L., Thomson, J. A., Bennett, A. B., Satyanarayana, K., ... & Kowalski, S. (2007). *IP management at Chinese universities*. Intellectual property management in health and agricultural innovation: a handbook of best practices, Volumes 1 and 2, 1673-1682.-1677

100. Song, S., & Xing, Y. (2020). *Chinese Intellectual Property Strategy of Sustainable Development in High Education*. Revista Argentina de Clínica Psicológica, 29.4: 570-578, p. 574

101. University of Hong Kong, (n.d.). *University Policy on Intellectual Property*,p.p. 1-21

102. University of Hong Kong. (2020, August). *The Chinese University of Hong Kong Policy* on Intellectual Property, p. 2

103. *Ibid*. p. 5

104. Sharif, N., & Baark, E. (2011). The Hong Kong university of science and technology: a case study in entrepreneurial-university-led knowledge based economic development. *Academic Entrepreneurship*

in Asia: The Role and Impact of Universities in National Innovation Systems, 135-164.p.162

105. Tang, Y. (2022). The Determinants of China's Academic Entrepreneurial Intention: The Moderating Effects of University and Research Type. *Open Access Library Journal*, 9.5: 1-19.p.p. 7-8

106. Beijing Business Today (2010, April). *National institutions hold hands with private websites, the current industry structure may be changed.* p.12

107. China National Intellectual Property Administration (2019). *Intellectual Property Fundamentals*, Questions and Answers. Beijing and Geneva: China National Intellectual Property Administration and the World Intellectual Property Organization, p.11

108. You, Y., Zhu, F., & Ding, X. (2017). College Student Entrepreneurship in China: Results from a National Survey of Directors of Career Services in Chinese Higher Education Institutions. *Current Issues in Comparative Education*, *19*(2), 64-83.p.p. 78-79

109. Wattanapruttipaisan, T. (2014). Competition policy and intellectual property rights in the information and communications technology sector: Policy implications and options for ASEAN. *Asian-Pacific Economic Literature*, *28*(1), 1-28.

110. Fang, L., Lerner, J., Wu, C., & Zhang, Q. (2018). Corruption, government subsidies, and innovation: Evidence from China. *National Bureau of Economic Research*, p.p. 1-67, p. 36.

111. Lin, J., Wu, H. M., & Wu, H. (2019). China's patent subsidy policy and its impacts on invention and patent quality. *Unpublished paper, China Europe International Business School.*, 1-30,p.10.

112. Executive Office of the President Office of the United States trade Representative Findings of the Investigation into China's

acts,(2018). Policies, and Practices Related to Technology Transfer , *Intellectual Property and Innovation*, Under Section 301 of the Trade act of 1974, p10.

113. Huang, Q., Wang, J., Ye, M., Zhao, S., & Si, X. (2022). A Study on the Incentive Policy of China's Prefabricated Residential Buildings Based on Evolutionary Game Theory. *Sustainability*, *14*(3), 1926..,p 5

114. International Bank for Reconstruction and Development: (2019). *The World Bank and the Development Research Center of the State Council*, P. R. China, p.22

115. Boeing, P., Eberle, J., & Howell, A. (2022). The impact of China's R&D subsidies on R&D investment, technological upgrading and economic growth. *Technological Forecasting and Social Change*, *174*, 121212. p. 7

116. Lin, J., Wu, H. M., & Wu, H. (2019). China's patent subsidy policy and its impacts on invention and patent quality. *Unpublished paper, China Europe International Business School.*, p.27

117. Yang, Y. (2019, February). Analysis of China-US intellectual property trade friction. In *2018 International Symposium on Social Science and Management Innovation (SSMI 2018)* (pp. 390-399). Atlantis Press..p.6

118. *China's International Development Cooperation in the New Era,* (2021). BEIJING REVIEW NO.3 JANUARY 21p.1

119. Cohen, M. A., & Rogers, P. C. (2021). When Sino-American struggle disrupts the supply chain: Licensing intellectual property in a changing trade environment. *World Trade Review*, *20*(2), 238-257.

120. Wang, Z. (2020). Research on internet financial consumer rights protection in China. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 218, p. 01022). EDP Sciences., p. 4

121. Boeing, P., Eberle, J., & Howell, A. (2022). The impact of China's R&D subsidies on R&D investment, technological upgrading and economic growth. *Technological Forecasting and Social Change*, *174*, 121212. p.9

122. Wu, T., Yang, S., & Tan, J. (2020). Impacts of government R&D subsidies on venture capital and renewable energy investment--an empirical study in China. *Resources Policy*, *68*, 101715.p.12.

123. LEI, Zhen; SUN, Zhen; WRIGHT, Brian. Are Chinese patent applications politically driven. *Organization for Economic Cooperation and Development*, 2012.p.22

124. UNCW: Patent Policy retitled (2014, August). *"Intellectual Property Policy"*; new policy approved and effective, p.4

125. Avalabole on line: https://www.wipo.int/ip-competition/en, Acsess Date 20-5-2021

126. Deng, X., Huang, Z., & Cheng, X. (2019). FinTech and sustainable development: Evidence from China based on P2P data. *Sustainability*, *11*(22), 6434.,p.15

١٢٧. جمهورية مصر العربية (٢٠١٩)، **الدستور المصري** وفقاً للتعديلات الدستورية، ٢٣ إبريل، ص ٧

١٢٨. **المرجع السابق**، ص ١٤

١٢٩. جامعة الدول العربية(٢٠١٤)، **مذكرة توضيحية حول القانون العربي الاسترشادي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة**، القاهرة، ص ص ٢- ٦

١٣٠. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**،ص ص ٤٢- ٤٣

131. http://www.egypo.gov.eg, access Date, 13-5- 2020

١٣٢. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **قاعدة بيانات سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية**

المستقاة من الجامعات ومؤسسات البحث، Available on line: https://www.wipo.int/about ip/ar/universities_research/ip_policies/search.jsp?territory_code=EG

133. http://arts.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=5422#.YjhKW-pBxdj

١٣٤. هناء عوده خضري أحمد (٢٠١٢)، **دليل ضوابط براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية**، كلية التربية جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ع ٢٣، ص ص ٢٢٠- ٢٦٢

١٣٥. جامعة عين شمس (٢٠٢٢)، **سياسة الملكية الفكرية لجامعة عين شمس**، ص ٣

136. The American University in Cairo (2014). *Intellectual Property Policy*, p.4

137. ***Ibed***., p. 5

١٣٨. جامعة بنها، *دليل سياسة الملكية الفكرية*، مكتب الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، الإصدار الاول، ص ٢٢

١٣٩. *المرجع السابق*، ص ص ٢٥- ٢٦

١٤٠. جامعة بنها (٢٠١٧)، *دليل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية*، Available on line, https://fsci.bu.edu.eg/images 2017.pdf

١٤١. جمهورية مصر العربية، الجزيدة الرسمية (٢٠٢٠)، قانون رقم ١٥١ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية، ع ٢٨ مكرر، يولية ٢٠٢٠، ص ٣١

١٤٢. جمهورية مصر العربية، رئيس الوزراء، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦لسنة ٢٠١٩، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨، ص ص ٦، ١٣

143. http://niip.helwan.edu.eg/?p=231,4-3-2022

١٤٤. جامعة المنصورة(٢٠٢٢)، *سياسة الملكية الفكرية*، المنصورة، مايو ٢٠٢٢م، ص ٣

145. https://pgsr.mans.edu.eg/about-musg/current-news/intellectual-property-brochure,23-1-2022

١٤٦. **المرجع السابق**، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٢٥م

١٤٧. جامعة عين شمس(٢٠١٨)، **استراتيجية جامعة عين شمس ٢٠١٨- ٢٠٢٣م**، ص ص ١-٥

148. ASU Innovation Hub (2022). *Innovation, Exposure and Variety of Career Options,* Center For Innovation and Entrepreneurship, 2022, p. 14 1

149. *Ibid*. p. 17

١٥٠. الجامعة الأمريكية بالقاهرة، الخطة الاستراتيجية، ص ٣

151. https://www.aucegypt.edu/research/technology-transfer/about-tto18-8-2022

152. https://www.aucegypt.edu/ar/news/auc-spinoff-company-suitera-secures-additional-investment-valuation-reaches10-million-dollars

١٥٣. جامعة بنها، الخطة الاستراتيجية ٢٠١٧- ٢٠٢٢، ص ص ٧٩، ٨١

154. https://iec.bu.edu.eg/page/Objectives

١٥٥. شيرين عيد مرسي (٢٠٢١)، دراسة تقويمية لواقع ثقافة ريادة الاعمال بجامعة بنها من وجهة نظر طلابها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، م١٥، ع٢، يناير ٢٠٢١، ص ص ١٣٦-٢٨٥، ص ٢٣٦

156. http://tico.helwan.edu.eg/?p=92

157. http://tico.helwan.edu.eg/?p=74

158. http://tico.mans.edu.eg/index.php/gico-office/2020-08-06-08-41-25

159. http://tico.mans.edu.eg/index.php/2020-06-14-10-49-50/2020-06-15-08-47-35

١٦٠. جامعة المنصورة، مكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع، أنشطة مكتب الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، ص١

161. http://tico.mans.edu.eg/index.php/technology-transfer-office/report-office-tto

١٦٢. إيمان بهاء عبد الغفور، محمد عطوه مجاهد، محمد محمد إبراهيم مطر (٢٠٢١)، التعليم لريادة الأعمال بجامعة المنصورة، *مجلة تطوير الاداء الجامعي*، جامعة المنصورة، ج١٦، ع١، ص ص ٧٩: ٩٩

163. Sweet, C. M., & others, Op.Cit.

164. Zhao, M. China's intellectual property rights policies,2020, Op.Cit.

165. Mandrinos, S., L, Op.Cit.